

جامعة 8 ماي 1945

قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومؤسسات مالية

تحت عنوان:

سياسة التقشف في الميزانية العامة في ظل
تداعيات انخفاض أسعار النفط
- دراسة حالة الجزائر -

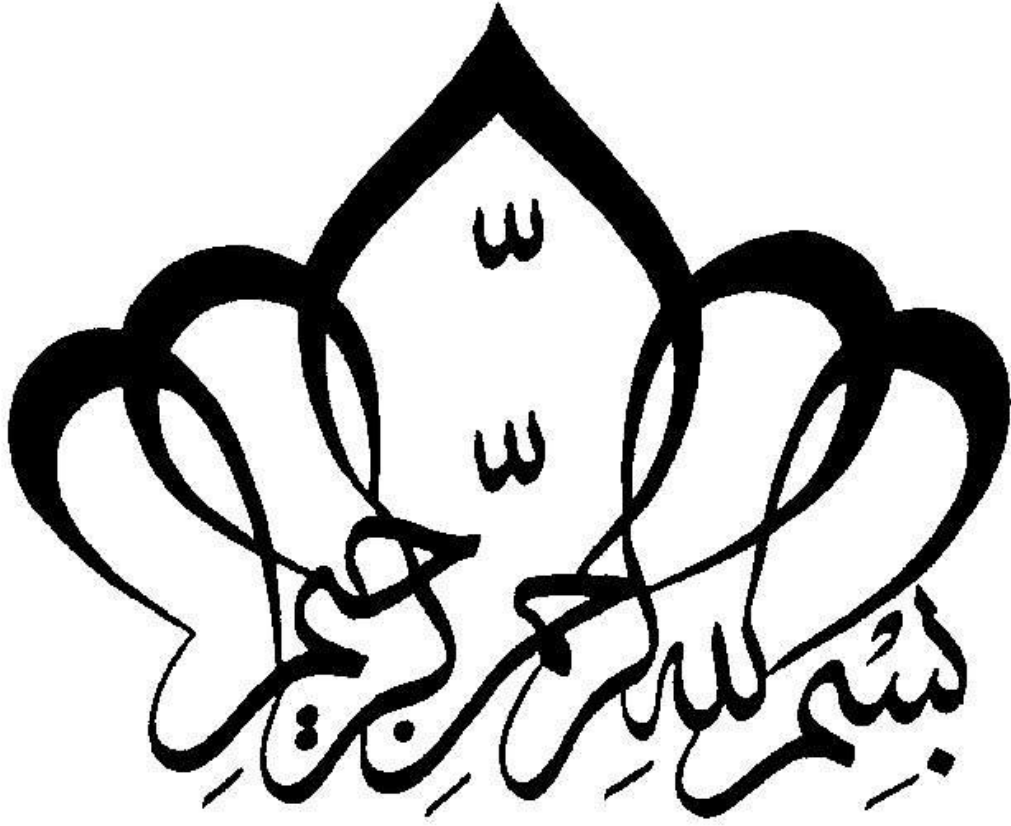
إشراف الأستاذ:

موسى الباهي

إعداد الطالبة:

هناء حابس

الموسم الجامعي: 2015/2016



يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ

أَوْثَرُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صدق الله العظيم

- الآية 11 سورة المجادلة -

شكر وتقدير

نحمد الله مالك الملك أن منحنا القدرة والاستطاعة على إتمام هذا العمل المتواضع
ومنحنا الصبر والقوة لمواجهة العراقيل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [سورة الضحى: 11]

صدق الله العظيم

لا يسعني وأنا في مقامي هذا إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني وامتناني

إلى الأستاذ المشرف: "الباهي موسى".

الذي لم ييخل علي بإرشاداته والتي كان لها بليغ الأثر في انجاز هذا العمل وكذا صبره وسعة
صدره وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل: "سعدو عادل" على توجيهاته القيمة فجزاه
الله ألف خير،

كما لا يفوتني تقديم كثير الامتنان للدكتور: "بوعزيز ناصر" على نصائحه القيمة فلكم منا
فائق التقدير والاحترام.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا

من قريب أو من بعيد

دعاء

يارب

لا تدعي أصاب بالغرور إذا نجحت

ولا باليأس إذا فشلت

بل ذكرني بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

يارب علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب الانتقام

هو أول مظاهر الضعف

يارب إذا حرمتني من النجاح أترك لي قوة العناد حتى أتغلب على الفشل

وإذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان

يا رب إذا أسئت إلى الناس أعطني شجاعة الاعتذار

وإذا أساء لي الناس أعطيني شجاعة العفو

يا رب إذا نسيتك لا تنساني.

آمين.

فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
	الشكر والإهداء
VI - I	فهرس المحتويات
VIII - VII	فهرس الجداول
IX	فهرس الأشكال
أ- ج	المقدمة العامة
38-1	الفصل الأول: الإطار النظري للميزانية العامة
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار العام للميزانية العامة
03	المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة
03	الفرع الأول: نشأة الميزانية العامة
03	الفرع الثاني: مفهوم الميزانية العامة
06	الفرع الثالث: أهمية الميزانية العامة
07	الفرع الرابع: أهداف الميزانية العامة
08	المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة
08	الفرع الأول: مبدأ سنوية الميزانية العامة
09	الفرع الثاني: مبدأ وحدة الميزانية العامة
09	الفرع الثالث: مبدأ عمومية الميزانية العامة
10	الفرع الرابع: مبدأ توازن الميزانية العامة
10	المطلب الثالث: أنواع الميزانيات العامة
11	الفرع الأول: الميزانية التقليدية
11	الفرع الثاني: ميزانية البرامج والأداء
13	المبحث الثاني: الإطار التنظيمي للميزانية العامة
13	المطلب الأول: دورة الميزانية العامة
14	الفرع الأول: تحضير الميزانية العامة
15	الفرع الثاني: اعتماد الميزانية العامة

16	الفرع الثالث: مرحلة تنفيذ الميزانية
17	الفرع الرابع: مراقبة تنفيذ الميزانية العامة
18	المطلب الثاني: الإيرادات العامة
18	الفرع الأول: الضرائب
21	الفرع الثاني: الرسوم
22	الفرع الثالث: الثمن العام
23	الفرع الرابع: الإتاوة
23	الفرع الخامس: الدومين العام
24	الفرع السادس: التمويل التضخمي أو الإصدار النقدي
24	الفرع السابع: القروض العامة
26	الفرع الثامن: الهبات
26	المطلب الثالث: النفقات العامة
26	الفرع الأول: مفهوم النفقة العامة
27	الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة
29	المطلب الرابع: طرق تبويب الميزانية
29	الفرع الأول: تبويب النفقات العامة
31	الفرع الثاني: تبويب الإيرادات العامة
31	المبحث الثالث: الوضعية العامة للميزانية
31	المطلب الأول: توازن الميزانية العامة
31	الفرع الأول: تطور مفهوم توازن الميزانية
32	الفرع الثاني: توازن الميزانية العامة في الفكر الاقتصادي
33	وضعية عجز الميزانية العامة المطلب الثاني:
33	الفرع الأول: مفهوم عجز الميزانية العامة في الفكر الاقتصادي
35	الفرع الثاني: مفهوم عجز الميزانية العامة
35	المطلب الثالث: العوامل المؤدية إلى عجز الميزانية العامة

36	الفرع الأول: عوامل مؤدية إلى زيادة النفقات العامة
36	الفرع الثاني: عوامل مؤدية إلى تناقص الإيرادات العامة
38	خلاصة الفصل:
71 - 39	الفصل الثاني: الأسس النظرية لسياسة التقشف
40	تمهيد:
41	المبحث الأول: عموميات حول سياسة التقشف
41	المطلب الأول: ماهية سياسة التقشف
41	الفرع الأول: مفهوم سياسة التقشف
43	الفرع الثاني: سياسة التقشف سياسة توسعية وانكماشية
45	الفرع الثالث: تأثير سياسة التقشف على المتغيرات الاقتصادية
46	المطلب الثاني: سياسة التقشف أهدافها، آثارها
46	الفرع الأول: أهداف سياسة التقشف
48	الفرع الثاني: آثار سياسة التقشف
49	المطلب الثالث: سياسة ترشيد الإنفاق العام مقابل من سياسة التقشف
49	الفرع الأول: مفهوم سياسة ترشيد الإنفاق العام
50	الفرع الثاني: أهداف سياسة ترشيد الإنفاق العام
51	الفرع الثالث: المجالات الأساسية لترشيد الإنفاق العام
53	المبحث الثاني: سياسة التقشف كجزء من الإصلاح المالي
53	المطلب الأول: ماهية الإصلاح المالي
53	الفرع الأول: مفهوم الإصلاح المالي
53	الفرع الثاني: المصطلحات المتداولة والقريبة من مفهوم الإصلاح المالي
54	الفرع الثالث: مفهوم شامل للإصلاح المالي
55	المطلب الثاني: الإصلاح المالي في إطار سياسات المؤسسات الدولية
55	الفرع الأول: منهج صندوق النقد الدولي
55	الفرع الثاني: منهج البنك الدولي

56	المطلب الثالث: السياسات المعتمدة في الإصلاح المالي
56	الفرع الأول: إصلاح الميزانية العامة
58	الفرع الثاني: إصلاح هيكل تمويل عجز الميزانية العامة
59	الفرع الثالث: دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي
61	الفرع الرابع: إصلاح هيكل الأسعار والائتمان
62	المبحث الثالث: تجارب بعض الدول مع سياسة التقشف
63	المطلب الأول: تدابير مقترحة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار سياسة التقشف
65	المطلب الثاني: تجربة دولة نامية مع سياسة التقشف – جمهورية مصر العربية –
65	الفرع الأول: واقع عجز الميزانية العامة والدين العام في مصر
66	الفرع الثاني: التدابير التقشفية المصرية
67	المطلب الثالث: تجربة دولة متقدمة مع سياسة التقشف – اليونان –
71	خلاصة الفصل:
115 -72	الفصل الثالث: سياسة التقشف آلية لمواجهة تداعيات انخفاض أسعار النفط -حالة الجزائر-
73	تمهيد:
74	المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2015-2000)
74	المطلب الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2015-2000)
74	الفرع الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2008-2000)
75	الفرع الثاني: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2015-2000)
77	المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الخارجية
78	الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري
79	الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على المديونية الخارجية الجزائرية
80	الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الأجنبي في الجزائر
81	الفرع الرابع: أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري

82	المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الداخلية
82	الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي
83	الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة
84	الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على المستوى العام للأسعار والتضخم
85	الفرع الرابع: أثر تقلبات أسعار النفط على كتلة الأجور
86	الفرع الخامس: تأثير تقلبات أسعار النفط على الجوانب الاجتماعية
86	المبحث الثاني: الإجراءات التقشفية المطبقة في الجزائر
86	المطلب الأول: إعادة النظر في النفقات العامة والإيرادات العامة
86	الفرع الأول: إعادة النظر في تركيبة النفقات العامة
88	الفرع الثاني: إعادة النظر في تركيبة الإيرادات العامة
93	المطلب الثاني: التخلي عن الاستيراد والتوجه إلى الاستهلاك المحلي
93	الفرع الأول: التخلي عن الاستيراد
94	الفرع الثاني: التوجه إلى الاستهلاك المحلي
95	المطلب الثالث: تدعيم الاستثمارات المنتجة و احتواء الاقتصاد غير الرسمي
95	الفرع الأول: تدعيم الاستثمارات المنتجة
97	الفرع الثاني: آليات احتواء الاقتصاد غير الرسمي
99	المطلب الرابع: إجراءات أخرى تندرج ضمن سياسة التقشف في الجزائر
99	الفرع الأول: إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار
99	الفرع الثاني: الاستفادة من الإنجازات الكبرى
100	المبحث الثالث: بدائل واستراتيجيات لاحتواء تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر
100	المطلب الأول: اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد
100	الفرع الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد
102	الفرع الثاني: تطور وضعية صندوق ضبط الموارد من تاريخ إنشائه إلى غاية 2015
103	الفرع الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي خلال الفترة

	(2015-2000)
105	المطلب الثاني: اللجوء إلى احتياطي الصرف الخارجي
106	المطلب الثالث: انعاش القطاعات الاقتصادية الجزائرية
106	الفرع الأول: انعاش القطاع الزراعي الجزائري
108	الفرع الثاني: انعاش القطاع الصناعي الجزائري
109	الفرع الثالث: انعاش القطاع السياحي الجزائري
110	المطلب الرابع: الطاقات المتجددة كسبيل للخروج من التبعية النفطية
110	الفرع الأول: قدرات الجزائر في الطاقات المتجددة
112	الفرع الثاني: الهياكل التنظيمية والمؤسساتية في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر
115	خلاصة الفصل
119-116	الخاتمة
128 -120	قائمة المراجع

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	مقارنة بين الضريبة، الرسم والتمن العام	23
(02)	قيم العجز الكلي في جمهورية مصر العربية	67
(03)	مؤشرات أداء الاقتصاد اليوناني (2008-2011)	68
(04)	أسعار النفط الشهرية خلال سنة 2014	76
(05)	تطور أسعار النفط خلال سنة 2015	77
(06)	تطور بنود الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2014)	78
(07)	تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2014)	79
(08)	تطور معدل الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)	80
(09)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2015)	81
(10)	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2014)	82
(11)	تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2014)	83
(12)	تطور معدل التضخم خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2012	84
(13)	تطور معدل التضخم خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 ⁹¹³	85
(14)	تطور الدخل الفردي خلال الفترة (2010-2014)	85
(15)	تطور معدل البطالة خلال الفترة (2010-2014)	85
(16)	الزيادات الحاصلة في قسيمة السيارات	89
(17)	تحديد نوع السيارات مع مبلغ القسيمة	90
(18)	قيمة الرسم على بعض المنتجات البترولية	90
(19)	قيم تأجير الورشات الصناعية حسب المناطق	91
(20)	نشاطات ونوع الموارد المؤهلة للقرض الاستهلاكي	94
(21)	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2015)	102
(22)	مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي خلال الفترة (2000-2015)	104

105	(23) تطور احتياطي الصرف الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)
111	(24) حجم الشمس السنوي في الجزائر حسب المناطق
113	(25) مشاريع انتاج الطاقة الشمسية في الجزائر
113	(26) مراحل برنامج انتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى سنة 2030

الصفحة	العنوان	الرقم
10	أنواع الميزانية العامة	(01)
13	عمليات التخطيط والموازنة لأسلوب الميزانية الصفرية	(02)
27	التقسيمات العلمية للنفقات العامة	(03)
30	تبويب للنفقات العامة	(04)
45	الرسم البياني "الادخار/الاستثمار"	(05)
66	تطور إجمالي الدين العام المحلي	(06)
66	تطور إجمالي الدين العام الخارجي	(07)

المقدمة العامة

لقد ازدادت أهمية الميزانية العامة بازدياد الدور الذي تؤديه الدولة في الوقت الحاضر في إدارة الحياة الاقتصادية، باعتبارها من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة لإحداث الآثار المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مستخدمة في ذلك إيراداتها وبرامجها الإتفاقية محققة أهدافها وأهداف المجتمع على حد سواء، حيث أن جملة الأهداف الواجب تحقيقها لا تفرض عشوائيا إنما تأخذ صفة الفرض والإجبار من طرف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما تحويه من مشاكل تستدعي اتخاذ قرارات وإجراءات مالية صارمة لمواجهة المستجدات والظروف، ولا نكون في ظرف المبالغة إذ وصفناها بالأزمات ولعل أهم الأزمات الممكن أن يشار إليها في الوقت الراهن هي الأزمة النفطية التي اعترضت مسار التنمية الاقتصادية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، والتي تعتمد مصدرها رئيسيا للإيرادات، أمرا جعلها ترتبط الارتباط الوثيق بالسوق النفطية العالمية، وشكل تحديا لواقعي السياسات المالية في إطار الميزانية العامة نظرا لأن ذلك يحد من القدرة على تغيير هذه السياسات لتستجيب لتطورات النشاط الاقتصادي، فحجم الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة لا تتحدد تبعا للنشاط الاقتصادي المحلي بل للتطورات الاقتصادية الخارجية التي لا يمكن لواقعي السياسات الاقتصادية والمالية التحكم فيها.

لا يجدر تفادي الحديث عن الاقتصاد الجزائري إذا ما طرح الحديث عن الاقتصاديات النفطية، حيث تشكل الصادرات النفطية 98 % من إجمالي الصادرات، ناهيك عن الارتباط الكبير لإيرادات الميزانية العامة بالجباية البترولية المحصلة من النشاط البترولي، ولقد أدت أزمة انهيار أسعار النفط إلى تراجع جل مؤشرات الاقتصاد الكلي وعودة الإختلالات المالية والاقتصادية، مما استدعى الحكومة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات التدابير التي تضمن لها على الأقل الحد من العجز الحاصل على مستوى الميزانية العامة، الناتج عن تنامي الإنفاق العام الذي يصعب التخلي عنه في الوقت الراهن باعتباره المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. وقد حملت الإجراءات والتدابير عنوان سياسة التقشف التي جاءت في صورة قوانين وتشريعات تنص على التقليل من الإنفاق العام وتحث على البحث عن مصادر تمويلية جديدة بعيدا عن الدائرة النفطية في ظل ما يمتلكه الاقتصاد الجزائري من إمكانيات وفرص متاحة للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أولاً: إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية

انطلاقاً مما سبق، فإن موضوع بحثنا يضعنا أمام التساؤل التالي:

ما مدى فعالية سياسة التقشف في الميزانية العامة لمواجهة تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟

ينبثق عن التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

1. ما هو مضمون سياسة التقشف في الميزانية العامة؟
2. ما الفرق بين سياسة التقشف وسياسة ترشيد الإنفاق العام؟
3. هل ستمكن سياسة التقشف في الميزانية العامة من معالجة الآثار السلبية للأزمة النفطية؟
4. هل اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات أخرى إلى جانب سياسة التقشف لحماية الميزانية العامة من الآثار السلبية للأزمة النفطية؟
5. ماهي السبل والآليات للخروج بالاقتصاد الجزائري من دائرته النفطية وكذا تمويل الميزانية العامة بعيداً عن الجباية النفطية؟

ثانياً: فرضيات البحث

تقودنا الإجابة عن التساؤل الرئيسي وكذا التساؤلات الفرعية إلى طرح الفرضيات التالية:

1. سياسة التقشف المطبقة في الجزائر يمكن أن تعمل على تخفيض العجز في الميزانية العامة في ظل تراجع المستمر في الإيرادات النفطية؛
2. سياسة التقشف في الميزانية لا تمثل علاجاً لمعضلة الاقتصاد الجزائري المتمثلة في عدم تنوع اقتصاده وبالتالي مصادر دخله.
3. تعتبر سياسة ترشيد الإنفاق العام أوسع وأشمل من سياسة التقشف في الميزانية ولها آثار إيجابية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي؛
4. تملك الجزائر إمكانيات طبيعية وبشرية تمكنها من التخلص من التبعية النفطية وتمويل الميزانية العامة بعيداً عن الجباية النفطية.

رابعاً: مبررات اختيار موضوع البحث

هناك أسباب دفعتنا للبحث في هذا الموضوع أهمها:

- ✓ مقتضيات تخصص العلمي المنوط بالاقتصاد النقدي والمالي؛
- ✓ الميل الشخصي لموضوع الدراسة والرغبة في دراسة حيثياته بالنظر إلى الجدل الدائر حول هذا الموضوع وتعرض العديد من الباحثين في علوم الاجتماع والاقتصاد والسياسة له؛

- ✓ التحولات الاقتصادية والمالية التي تشهدها الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط، وحادثة الموضوع والاهتمام المتزايد بسياسة التقشف واعتبارها موضوع الساعة؛
- ✓ الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية بمواضيع جديدة وحديثة تتماشى مع التطورات والمستجدات الحاصلة على المستوى الدولي، مثل الانخفاض الذي تشهده أسعار النفط، وعلى المستوى الوطني انتهاج سياسة التقشف في الميزانية العامة الجزائرية.

خامسا: أهمية البحث

- تكمن أهمية البحث في دراسة مدى فعالية سياسة التقشف في الميزانية العامة، التي اعتمدها الجزائر خلال الفترة الراهنة كإحدى الحلول الاستعجالية لحماية الاقتصاد الجزائري من المخاطر والآثار السلبية للتقلبات الفجائية في أسعار النفط، وحتى تحافظ الدولة على المكتسبات والإنجازات السابقة سيما المحافظة على التوازنات الاقتصادية والمالية، من خلال مراجعة العديد من القوانين والمبادئ التي تحكم تسيير الموارد المالية كالتقليل وترشيد النفقات العامة والضبط المالي لنفقات الدولة، وكنتيجته حتمية أملتها ظروف تراجع العوائد النفطية وبالتالي الانخفاض الكبير في إيرادات الميزانية العامة الجزائرية، وهو الأمر الذي استدعى وبإلحاح اتخاذ تدابير تقشفية، مستعجلة في ظل غياب رؤية واضحة للمتغيرات الخارجية والداخلية التي تحكم عمل الاقتصاد الجزائري.

سادسا: أهداف البحث

- نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:
- ✓ التعرف على مدى مساهمة الميزانية العامة في تحقيق أهداف المالية العامة ومن ثم أهداف الدولة ككل؛
 - ✓ إبراز مضمون سياسة التقشف في الميزانية ودعوى تطبيقها في الوقت الراهن ، ومحاولة مقارنتها مع المفاهيم الأكثر إيجابية منها كسياسة ترشيد الإنفاق العام بالنظر للآثار السلبية لها سيما في الأجل القصير والمتوسط؛
 - ✓ الوقوف على أهم التحديات والمشاكل التي تواجه الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد نفطي بامتياز؛
 - ✓ اقتراح استراتيجية بديلة للخروج باقتصاد حقيقي أكثر إستقرارا وتنوعا وبعيدا عن لعنة الموارد النفطية.

سابعا: المنهج والأدوات المستخدمة في البحث

- بغية التوصل إلى أجوبة حول التساؤلات السابقة، ولإلمام بمختلف جوانب الموضوع محل البحث ارتأينا اتباع المناهج التالية:

❖ **المنهج الوصفي:** استخدم فيما تعلق بالمفاهيم العامة التي تمحورت أساسا حول الميزانية العامة ومختلف أنواعها وتبيان أهميتها وأهدافها، وكذا عرض لأهم ما يتعلق بالسياسة التقشفية؛

❖ **المنهج التاريخي:** طبقناه باعتباره أكثر ملائمة للحديث عن نشأة الميزانية العامة وتوضيح آراء المدارس الاقتصادية فيما تعلق بالعجز فيها، كما استخدم أيضا عند التطرق إلى أهم المحطات السعرية التي شهدتها أسعار النفط؛

❖ **المنهج التحليلي:** برز عند تحليلنا لمسار المؤشرات الاقتصادية الجزائرية وربطها بالوقائع الاقتصادية العالمية، واعتمد أيضا عند تحليلنا لإجراءات السياسة التقشفية في الجزائر.

أما فيما تعلق بالأدوات المستخدمة في الدراسة فقد كانت كالتالي:

❖ **المسح المكتبي** لمختلف المراجع ذات العلاقة بموضوع الدراسة، سواء كانت كتب أو رسائل ماجستير ودكتوراه؛

❖ **المسح المعلوماتي** عن طريق شبكة الأنترنت؛

❖ **النصوص القانونية** خاصة تلك المتعلقة بقوانين المالية؛

❖ **البحوث والدراسات المنشورة** في الدوريات والمقالات المنشورة في المجالات أو المقدمة في شكل أوراق بحثية في الملتقيات العلمية.

ثامنا: أقسام البحث

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة في البحث واختيار الفرضيات المقترحة

قمنا بتقسيم موضوعنا إلى ثلاثة فصول مترابطة وتعالج جوهر البحث وفق النسق التالي:

➤ **الفصل الأول:** حمل عنوان "الإطار النظري الميزانية العامة"، وقد عولج هذا الفصل من خلال

ثلاث مباحث، اشتمل الأول على ماهية الميزانية العامة، أنواعها ومبادئها الأربعة، أما المبحث

الثاني فقد تطرقنا فيه إلى دورة الميزانية العامة، أشكال إيراداتها ومختلف نفقاتها، وفي المبحث

الأخير كان لنا وقفة عند آراء المدارس الاقتصادية فيما تعلق بتوازن وعجز الميزانية العامة.

➤ **الفصل الثاني:** حمل عنوان "الأسس النظري لسياسة التقشف"، وهو مقسم إلى ثلاثة مباحث،

حيث خصصنا المبحث الأول لعرض مفاهيم عامة حول سياسة التقشف، أما المبحث الثاني فقد

خصص لدراسة الإصلاح المالي الذي هو جزء من السياسة التقشفية، في حين تناول المبحث

الثالث السياسة التقشفية، في إطار صندوق النقد الدولي، ثم مثال عن دولة نامية وأخرى متقدمة

انتهجت سياسة التقشف.

➤ **الفصل الثالث: حمل عنوان "سياسة التقشف آلية لمواجهة تداعيات انخفاض أسعار النفط حالة الجزائر-**، هو الفصل الذي سنحاول فيه ربط الجانب النظري بالواقع، وتم ذلك في ثلاث مباحث، أولها تناول التطور التاريخي لأسعار النفط وما لها من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الجزائرية الداخلية منها والخارجية، أما المبحث الثاني فقد حمل في طياته أهم الإجراءات التقشفية في الميزانية العامة الجزائرية لمواجهة تداعيات انخفاض أسعار النفط، أما المبحث الأخير فقد وضح البدائل والإستراتيجيات اللازمة لتمويل الميزانية العامة بعيدا عن العوائد النفطية. وأخيرا ختمنا بحثنا ككل بخاتمة أكدنا فيها على النقاط الرئيسية التي انطوى عليها موضوع البحث مع ارفاقنا لها بأهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال معالجتنا له.

تاسعا: صعوبات البحث

يعترض أي بحث مجموعة من الصعوبات والعراقيل كذلك هو الحال فيما تعلق ببحثنا:

➤ **النقص الواضح في المراجع خاصة تلك المتعلقة بسياسة التقشف، وإن وجدت فهي باللّغة الفرنسية، وبالتالي يتولد لنا صعوبة الحصول على الترجمة الصحيحة لبعض المصطلحات خاصة وأنها تمثل الأساس في الدراسة؛**

➤ **النقص في الإحصائيات وهو الأمر الذي خلق صعوبة في الجانب التطبيقي؛**

➤ **التضارب في الإحصائيات المعلن عنها، فالإحصائيات الخاصة بسنة معينة نجدها تتغير من تقرير إلى آخر، وهذا ما حال دون إجراء الدراسة بالشكل المرغوب فيه.**

الفصل الأول

تم هيد:

تعتبر الميزانية العامة من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة في الحياة الاقتصادية والمالية ولذا الاجتماعية، ذلك لأنها السبيل لتحقيق جملة من الأهداف المالية، الاقتصادية، وأخرى اجتماعية وحتى سياسية، وه ذا ما أدى إلى تطور دورها الذي لم يعد منحصرًا في تحقيق التوازن المالي وإنما امتد إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي يمكن اعتبار الميزانية العامة مرآة عاكسة للحالة المالية والمسار الاقتصادي للدولة، وتؤدي الدور المنوط بها من خلال تحديد جملة ما يجب تغطيته من نفقات، وما يجب تحقيقه من إيرادات، ويتم ذلك من خلال دورة الميزانية العامة، ومن أجل تأدية دورها بفعالية تزايد البحث عن أفضل الطرق والأساليب التي تعد وتسير على أساسها، حيث كان نتاج ذلك ظهور أشكال متعددة للميزانية العامة تختلف من حيث هيكلتها وتخطيطها وتتماشى مع الوعي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المؤطر لعملية تسيير موارد الدولة وتوظيفها، ولتقديم شرح أكثر ارتأينا دراسة الفصل الأول في ثلاث مباحث هي كالتالي:

✓ **المبحث الأول:** الإطار العام للميزانية العامة؛

✓ **المبحث الثاني:** الإطار التنظيمي للميزانية العامة؛

✓ **المبحث الثالث:** الوضعية العامة للميزانية.

المبحث الأول: الإطار العام للميزانية العامة

تمثل الميزانية العامة صورة لمالية الدولة في ظل تطور دورها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، لذلك ازدادت أهميتها وأصبحت أداة مهمة لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة، ومن أجل التعرف أكثر على الميزانية العامة يجب التعرف على أهم حيثياتها.

المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة

تلجأ الدولة لتسيير دورتها المالية إلى رسم برنامج مالي يعرف بالميزانية العامة، وقبل الخوض في أساسيات هذا البرنامج يجب التطرق إلى: نشأته، مفهومه، أهميته وأهدافه.

الفرع الأول: نشأة الميزانية العامة

إن فكرة الميزانية العامة ليست فكرة حديثة كما يعتقد معظم المفكرين المعاصرين، وإنما تعود إلى عقود قديمة، حيث أشار القرآن الكريم في سورة يوسف إلى أن النبي يوسف عليه السلام، وضع الميزانية العامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمصر في ذلك الوقت. قال الله تعالى: "قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ، وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نَصِيبٌ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ"¹.

غير أن الميزانية العامة التي عرفت في تلك الحقبة الزمنية الماضية، شكلها بسيط مقارنة بما هي عليه في الوقت الحاضر، ويرى معظم المفكرين المعاصرين أن فكرة الميزانية العامة كمفهوم علمي حديث ارتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود الدولة الحديثة القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات أي السلطة التنفيذية، التشريعية والقضائية، ولذلك فإن أول ظهور للميزانية العامة بمفهومها الحديث كان في إنجلترا، ثم انتقلت إلى باقي الدول الأوروبية الأخرى، وإلى الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت فكرة الميزانية العامة والتطورات التي أدخلت عليها إلى باقي الدول الأخرى².

الفرع الثاني: مفهوم الميزانية العامة

الميزانية العامة ليس لها تعبيراً موحداً وشاملاً بل اختلفت التعاريف والمفاهيم التي تمثلها، والسبب راجع إلى اختلاف القوانين والتشريعات التي تحدثت عنها.

¹ القرآن الكريم، سورة يوسف، مكية، ص 235، الآية رقم 56، 55.

² محمد شاکر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة، عمان، 2008، ص 19.

أولا. الميزانية العامة في مختلف تشريعات دول العالم

- ❖ عرّفها **التشريع الأمريكي** بأنها: "صك تشريعي تقدر فيه نفقات السنة التالية ووارداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم، واقتراح الجباية المبسطة فيها"¹.
- ❖ يعرف **التشريع الفرنسي** الميزانية العامة على أنها: "القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعباءها"².
- ❖ أما **دليل المحاسبة الحكومية** الصادر عن الندوة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة المنعقدة في بيروت في عام 1969، فقد عرّف الميزانية العامة كمايلي: "الموازنة العامة هي عملية سنوية تتركز على التخطيط والتنسيق ورقابة استعمال الأموال لتحقيق الأعراض المطلوبة بكفاءة فهي أساسا عملية اتخاذ القرار بطريقة يمكن أن يقوم بها الموظفون الرسميون على مختلف المستويات الإدارية بالتخطيط والتنفيذ لعمليات البرامج مخططة للحصول على أفضل النتائج من خلال التوزيع والاستخدام الأكثر فعالية للمواد المتاحة"³.
- ❖ **التشريع الجزائري** وحسب المادة السادسة من القانون 84-17 ذكر بأن: "الميزانية العامة للدولة تتشكل من النفقات والإيرادات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"⁴.
- أما المادة الثالثة من القانون 90-21 فللميزانية العامة تتمثل في: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال وترخص بها"⁵.

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص104.

² أحمد الجبير، المالية العامة والتشريع المالي، الأفاق المشرقة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص240.

³ حسن عبد الكريم ومحمد خالد المهائني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، 2007، ص96.

⁴ القانون رقم 84-17 المؤرخ في: 17 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادرة في 1984/07/10.

⁵ القانون رقم 90-21 المؤرخ في: 21 أوت 1990 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 1990/08/15.

ثانيا. الميزانية العامة من وجهة نظر الباحثين في مختلف التخصصات : قدم الباحثون في مختلف التخصصات مفاهيم تعبر عن الميزانية العامة ولكن كل حسب تخصصه، فكان نتاج ذلك التعرف على الميزانية العامة من جوانب عديدة، تتمثل في¹:

1- المفهوم المحاسبي للميزانية العامة: ينظر إلى الميزانية العامة على أنها أرقام حسابية تشمل الإعتمادات المخصصة والمتوقع انفاقها والإيرادات المتوقع تحصيلها خلال فترة زمنية قادمة عادة ما تكون سنة. ولذا تتعامل المحاسبة مع هـ ذا المفهوم بالتسجيل وإظهار النتائج بما تتطلبه التقسيمات الواردة في الميزانية العامة.

2- المفهوم الرقابي للميزانية العامة: تعتبر الميزانية العامة الأداة الرقابية للسلطة التشريعية لمراقبة أعمال السلطة التنفيذية من خلال الالتزام بالإعتمادات المخصصة كما لصرفها لأنواع المحددة وضمن الفترة المخصصة لها للتحقق بأن الوحدات قد قامت بتحقيق الأهداف المطلوبة وهـ ذا ما تؤكد عليه الميزانية التقليدية (موازنة الإعتمادات) ولا يهتم المفهوم الرقابي للميزانية بالتخطيط وإعداد البرامج.

3- المفهوم السياسي للميزانية العامة: يعكس البرلمان (السلطة التشريعية) فلسفته السياسية في إدارة الحكم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهدافه من خلال الميزانية العامة إذ تعد الأرقام من الوحدات وتتنافس مع السلطة المركزية وفق الضوابط والتعليمات المعدة سلفا والموجهة لإعداد مشروع الميزانية في ضوء السياسة العامة التي يرغب بها الحزب الحاكم.

4- المفهوم الاقتصادي للميزانية العامة: إن تدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي لغرض تحفيز الاقتصاد القومي لرفع معدلات النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون عن طريق الميزانية العامة التي يتم بواسطتها كبح جماح التضخم أو الكساد الاقتصادي وهي وسيلة لدعم التخطيط على المستوى القومي.

5- المفهوم القانوني للميزانية العامة: يعتبر فقهاء القانون بأن الميزانية العامة للدولة هي قانون لأنها تمر بنفس الإجراءات التي يمر بها تشريع أي قانون وشمولها على أحكام قانونية تنظم مالية الدولة. كما أن معظم الدساتير تتضمن أسس وقواعد إعداد الميزانية من الإعداد إلى التشريع إلى أن تصدر أرقامها بموجب قانون الميزانية السنوي.

¹ صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، دفعة 2013-2014، ص 111.

ثالثا. بالاعتماد على ما ورد سابقا يمكن اعتماد تعريف شامل وجامع للميزانية العامة كالتالي:

"الميزانية العامة للدولة عبارة عن برنامج عمل مالي يتبلور في شكل وثيقة معتمدة من السلطة

التشريعية وينطوي على تقديرات مفصلة لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة لسنة قادمة، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية"¹.

وعليه يمكن استخلاص أهم خصائص الميزانية العامة:

- الميزانية العامة تعتبر برنامج عمل مالي للسلطة التنفيذية الممثلة في الحكومة وبالتالي يعكس دور هذه الحكومة في النشاط الاقتصادي؛
- برنامج يعبر عما تلتزم الحكومة بتحقيقه وتنفيذه خلال سنة قادمة؛
- الميزانية تظل مجرد مشروعا حتى يتم اعتمادها من السلطة التشريعية وتصبح وثيقة معتمدة؛
- الميزانية العامة تمثل الإدارة الرئيسية للسياسة المالية؛
- برنامج الميزانية العامة، ينطوي على تقديرات مفصلة لكل من النفقات والإيرادات العامة مبنية على أسس وقواعد محددة؛
- الميزانية العامة تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية أي أهداف المجتمع الذي تنفذ فيه.

الفرع الثالث: أهمية الميزانية العامة

تظهر أهمية الميزانية العامة في مختلف النواحي: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وكذا المالية.

أولا. من الناحية السياسية : شكل إعداد الميزانية واعتمادها مجالا حساسا من الناحية السياسية، حيث

تعتبر وسيلة ضغط يشهدها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها

حتى تظهر الحكومة إتباع نهج سياسي معين تحقيقا لبعض الأهداف: السياسية والاجتماعية².

ثانيا. من الناحية الاقتصادية : الميزانية أداة تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد القومي، حيث لم تعد

الميزانية أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج القومي وفي

مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعها وقطاعاته، فهي تؤثر وتتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية، فغالبا

ما تستخدم الدولة الميزانية العامة ومحتوياتها (النفقات والإيرادات) لإشباع الحاجات العامة التي يهدف

الاقتصاد إلى تحقيقها³.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص59.

² محمد الصغير بعلي وأبو العلا يسري، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص89.

³ محمد الصغير بعلي وأبو العلا يسري، مرجع سبق ذكره، ص89.

ثالثا. من الناحية المالية : تعد الميزانية المرآة التي تعكس المركز المالي للدولة لأنها وثيقة مالية تفصل وتعدد كل المصادر التي تدر الإيرادات العامة خلال السنة المالية ، كما أنها تضع الجداول المفصلة للنفقات العامة والأغراض التي اعتمدت لأجلها لذلك فهي تكشف بجلاء حقيقة الوضع المالي للدولة¹ .

رابعا. من الناحية الاجتماعية : إن أهمية الميزانية العامة الاجتماعية تتعلق بمفاهيم العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق الرفاه الاجتماعي² .

الفرع الرابع: أهداف الميزانية العامة

الميزانية العامة تسعى لتحقيق عدة أهداف يمكن حصرها في النقاط التالية³:

أولا. الأهداف التخطيطية: يمكن حصر الأهداف التخطيطية في العناصر التالية:

- حصر الموارد ومصادر التمويل الأخرى؛
- التنسيق بين وحدات الجهاز الحكومي؛
- حصر احتياجات إنفاق وحدات الجهاز الحكومي خلال الفترة القادمة؛
- التنسيق بين الميزانية كبرنامج سنوي وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- وضع البرنامج الزمني للتنفيذ.

ثانيا. الأهداف الرقابية: تهدف الميزانية العامة إلى المساعدة في تحقيق رقابة أكثر فعالية على عمليات التنفيذ، وذلك من خلال:

- قياس الأداء الفعلي للبرامج والأنشطة الحكومية؛
- متابعة البرامج والأنشطة الحكومية؛
- التحقق من أن الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد الحكومية المالية منها والإدارية؛
- المساعدة في تخفيض وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي.

ثالثا. الأهداف السلوكية: للميزانية العامة تأثير على سلوك واتجاهات العاملين بالجهاز الحكومي للدولة، وذلك من خلال:

¹ عبد الله إبراهيم علي وأنور العجارمة، المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 2009، ص20.

² المرجع نفسه، ص20.

³ نور محمد لمين ، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة 2011-2012، ص43.

- التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار؛
- افتتاح المجال للعاملين للمشاركة في إعداد الميزانية، ووضع أهداف ومعايير مقبولة من جانبهم، وغير مفروضة عليهم من سلطات أعلى.

المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة

يتعين على السلطة التنفيذية، وهي بصدد تحضير الميزانية، أن تضع في اعتبارها عدد من المبادئ العامة التي تحكم الميزانية والتي صارت من البديهيات في علم المالية العامة.

الفرع الأول: مبدأ سنوية الميزانية العامة

يقصد بهذا المبدأ أن يحدث توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية ومنتظمة كل عام¹. وقد تكون بداية السنة المالية هي نفسها بداية السنة الميلادية (01 جانفي) في بعض الدول، ودول أخرى اتخذت أول أبريل هو بداية السنة مالية كما هو الحال في الجماهيرية الليبية. ويرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية ومالية معينة، تتمثل فيمايلي²:

✓ الاعتبار السياسية: التي تتمثل في أن مبدأ سنوية يكفل دوام رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة إلى الرجوع إليها والحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام؛

الاعتبارات المالية: فنتتمثل في أن فترة السنة هي الفترة التي تمارس في نطاقها أغلب الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تضمن دقة تقرير إيرادات الدولة ونفقاتها.

أولاً. الأسباب التي تبنى عليها قاعدة السنوية: نتطرق إليها كمايلي³:

- ضمان الدقة في وضع التقديرات؛
 - فعالية التخطيط الاقتصادي؛
 - تخفيف العبء الإداري والاقتصادي الذي تفرضه عملية إعداد الميزانية؛
 - إيجاد تنسيق بين الميزانية العامة والحسابات العامة والخاصة الأخرى.
- ثانياً. الاستثناءات على مبدأ سنوية الميزانية العامة: نتطرق إليها كمايلي⁴:
- الإعتمادات الدائمة: وهي الإعتمادات التي تفتح لأكثر من السنة، وتسمى أيضا اعتمادات ثابتة؛

¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، دون بلد النشر، 2008، ط01، ص336.

² أحمد الجبير، مرجع سبق ذكره، ص253.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص73.

⁴ أحمد الجبير، مرجع سبق ذكره، ص255.

- اعتمادات التعهد : وهي التي تخصص لتنفيذ بعض البرامج الإنشائية طويلة الأمد، والتي لا يمكن إنجازها

في سنة واحدة: كبناء متحف، تشييد مستشفى...

- الموازنات لأقل من سنة: لذا يفوض البرلمان الحكومة بفتح اعتمادات شهرية على حساب الميزانية القادمة لحين التصديق.
- الإعتمادات المدورة من سنة إلى أخرى.

الإعتمادات الإضافية: بعد إقرار الميزانية العامة قد تطلب الحكومة من البرلمان اعتمادات تكميلية أو طارئة، فيقرها البرلمان، فهي في هذه الحالة استثنائية كباقي الحالات.

الفرع الثاني: مبدأ وحدة الميزانية العامة

يقصد بمبدأ وحدة الميزانية العامة أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة التصرفات المالية للدولة، ومطابقتها للأهداف المحددة والإعتمادات الواردة في الميزانية كما وافقت عليها السلطة التشريعية.

ويترتب على تطبيق مبدأ وحدة الميزانية العامة نتيجة هامة تتمثل في: "قاعدة عدم تخصيص

الإيرادات" وتستلزم هذه القاعدة بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين ، بل تجمع كل الإيرادات في قائمة واحدة تقابلها قائمة تدرج بها كل النفقات¹.

الفرع الثالث: مبدأ عمومية الميزانية العامة

يستلزم تحصيل الإيرادات العامة القيام ببعض النفقات، كما أن كثيرا من وحدات القطاع العام تتمتع بإيرادات ضخمة ولهذا توجد طريقتان لإدراج الإيرادات والنفقات في الميزانية العامة²:

✓ الطريقة الأولى: تسمى بطريقة الناتج الصافي، ومفادها إجراء مقاصة بين إيرادات كل وحدة ونفقاتها بحيث لا يظهر في الميزانية إلا نتيجة المقاصة، أي صافي الإيرادات أو النفقات.

✓ الطريقة الثانية: تسمى بطريقة الميزانية الشاملة، وتدرج في الميزانية كل نفقة، وكل إيراد مهما

كان مقداره دون إجراء أي مقاصة بينهما، وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعا واتباعا، أي مبدأ العمومية والشمول.

¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص332.

² المرجع نفسه، ص347.

وعليه فمبدأ عمومية الميزانية يعني أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون أي مقاصة بين الاثنين.

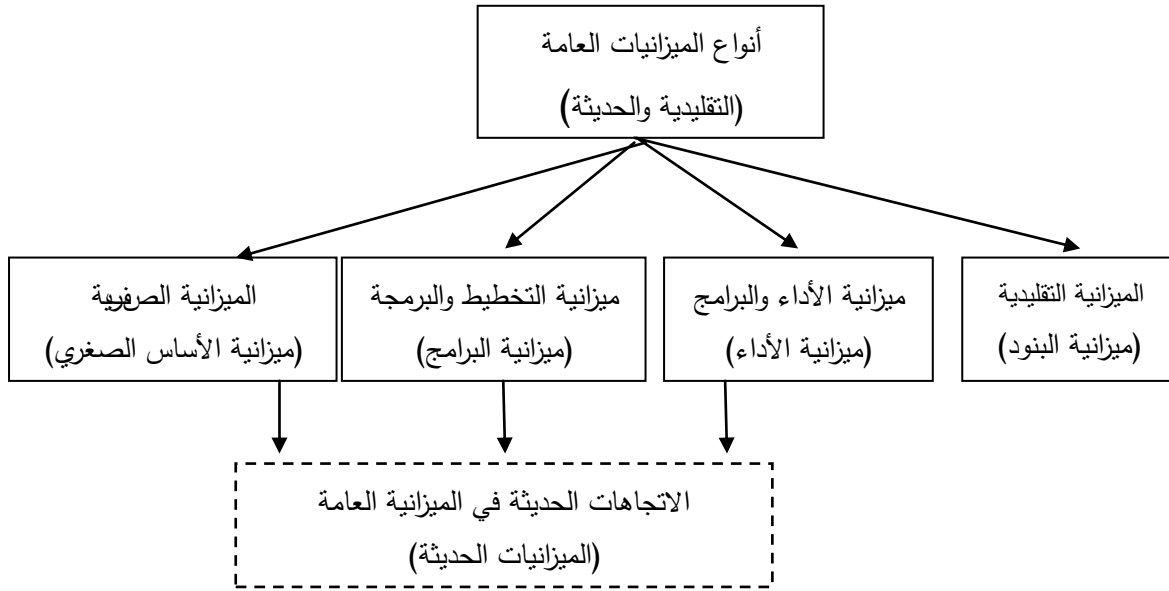
الفرع الرابع: مبدأ توازن الميزانية العامة

وفقا لمضمون هذا المبدأ: "فإن نفقات الدولة يتعين أن تتعادل تماما مع إيراداتها العادية خلال السنة المالية، دون زيادة أو نقصان"¹.

المطلب الثالث: أنواع الميزانيات العامة

تتخذ الميزانية العامة العديد من الأنواع والأشكال، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (01): أنواع الميزانية العامة



المصدر: فاطمة مفتاح، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة 2010-2011، ص31.

الفرع الأول: الميزانية التقليدية

الميزانية التقليدية هي: "الميزانية التي يتم بموجبها تحديد النفقات العامة للدولة واللازمة لقيامها بالمرافق العامة التي تؤدي الحاجات العامة، وتحديد الإيرادات التي ينبغي تحصيلها لتغطية النفقات، بحيث يتاح من خلال ه ذه الميزانية للسلطة التشريعية الرقابة على النشاط المالي للدولة ، بامتلاك البرلمان حق

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص141.

اعتمادها سنويا، كما أنه يقوم بممارسة دور الرقابي على تحصيل الإيرادات العامة، والتصرف بها من خلال مطابقة إنفاقها على الأوجه المحددة لها ووفقا للمبالغ المعتمدة من قبله والواردة في الميزانية¹. وهذا النوع من الميزانيات يمتاز بالسهولة والبساطة في إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها مما يجعلها سهلة الفهم بالنسبة لغير المتخصصين².

الفرع الثاني: ميزانية البرامج والأداء

إن ميزانية الأداء تحاول أن تتحاشى القصور في ميزانية التقليدية (البنود) من خلال إظهار الميزانية ليس فقط عن طريق نفقاتها حسب الوحدات الإدارية وما تحصل عليه من سلع أو خدمات نتيجة هذا الإنفاق، بل أنها تربط ذلك بما يتحقق من خلال هذا الإنفاق وبالتالي المقارنة بين المدخلات التي يتم الإنفاق عليها في إطار الميزانية، وبين المخرجات التي تتحقق من هذا الإنفاق، ولذلك يطلق على هذا النوع مصطلحات مماثلة ومقاربة منها: ميزانية البرامج أو ميزانية الإنجاز³. ويتسم هذا النوع بمجموعة من المفاهيم الأساسية نذكر منها⁴: التخطيط، البرامج، تحليل البدائل، التقييم. أما فيما يخص خطوات تطبيق ميزانية البرامج والأداء، تكون كالتالي:

❖ تقسيم عمليات الحكومة إلى برامج وأنشطة؛

❖ تحديد مقاييس الأداء؛

❖ إعداد تقارير الأداء.

الفرع الثالث: ميزانية التخطيط والبرمجة

ميزانية التخطيط والبرمجة هي: "أداة للتخطيط، ووسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة أو تعديل تلك الأهداف، وتهدف إلى محاولة تبرير قرارات المخطط وتتنظر إلى البرامج والأنشطة الحكومية على أنها وسائل تهدف إلى تحويل الموارد العامة

¹ فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ط1، ص 316.

² جمال لعامرة، أساسيات الموازنة العامة للدولة-المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة-، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ط1، ص178.

³ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص317.

⁴ فاطمة مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص34، 35.

أو عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية، وهي الأهداف المطلوب تحقيقها¹، ويتم ذلك عن الخطوات التالية²:

- ✓ تحديد الأهداف المكلفة بها الوحدة الحكومية؛
- ✓ البحث عن البرامج التي يمكن أن تحقق تلك الأهداف؛
- ✓ تقييم كل برنامج عن طريق تحليل الكلفة مقابل المنفعة لتحديد المساهمة الممكنة لكل برنامج في تحقيق الهدف؛
- ✓ اختبار أفضل بديل من البرامج؛
- ✓ إعداد ميزانية رئيسية توحد البرامج المختارة حديثاً مع البرامج القائمة حالياً؛
- ✓ وضع الميزانية موضع التنفيذ؛
- ✓ الرقابة والإشراف على تنفيذ وتوفير المعلومات المسترجعة عن نتائج التطبيق.

وجملة هذه الخطوات حققت ما قد يعرف بمزايا ميزانية البرمجة والتخطيط.

الفرع الرابع: الميزانية الصفرية

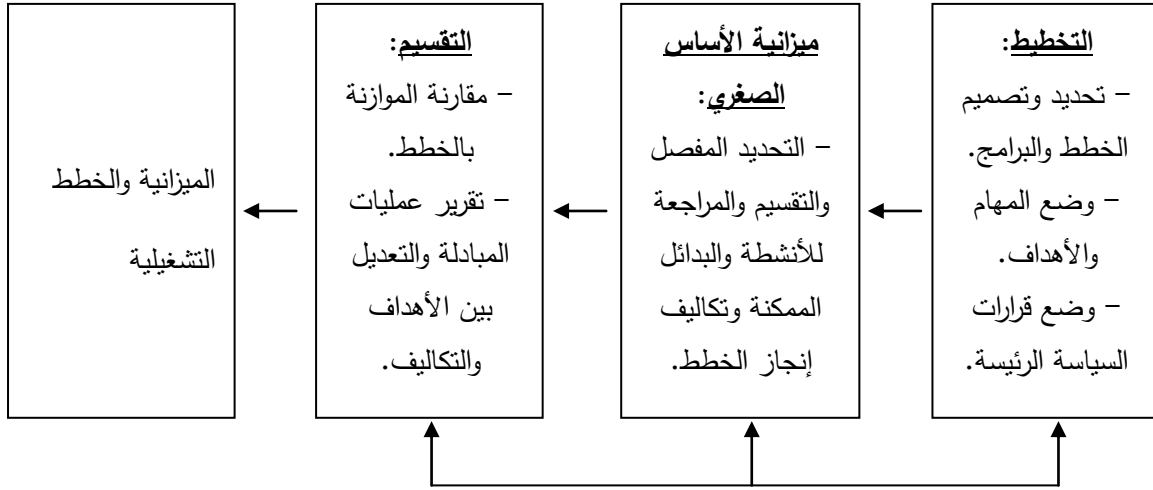
يقوم أسلوب الميزانية الصفرية على أنه عند وضع تقديرات الميزانية لأي بند من بنود النفقات يجب أن نبدأ من نقطة الصفر، أي لا ينظر إلى الواقع المالي للعام السابق، حتى إذا كان هذا البند موجوداً في السابق بل نضع تقديرات وفق الظروف المتوقعة في المستقبل أي أن كل عمل إداري منظم يتطلب التخطيط الدقيق، و ذلك يتطلب إعادة النظر سنوياً في البرامج والمشروعات التي كانت تنفذ لاستبعاد أو إضافة أي منحى للعام الجديد³، وهذا ما تضمنه الميزانية الصفرية من خلال أسلوب التخطيط والتنفيذ بين البدائل المتاحة التي تحقق الأهداف المخطط لها. والشكل الموضح أدناه يبين لنا عمليات التخطيط والموازنة لأسلوب الميزانية الصفرية.

¹ خالد شحادة خطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ط01، ص 355.

² حسن عبد الكريم ومحمد خالد المهاني، مرجع سبق ذكره، ص 110.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 164.

الشكل رقم (02): عمليات التخطيط والموازنة لأسلوب الميزانية الصفوية



عمليات مراجعة مستمرة بين الخطط والميزانية لتعديل أي منها لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

المصدر: حسن عبد الكريم ومحمد خالد المهاني، مرجع سبق ذكره، ص114.

من خلال استعراض لأنواع الميزانية العامة يمكن القول: أن الاستحداث الحاصل كل مرة على مستواها لا يعني إضفاء دور جديد لها ولكنه يعتبر تطورا في جانب النفقات لمحاولة التغلب على الثغرات التي تظهر كل مرة وتؤدي إلى صرف مبالغ الدولة في غنى عنها.

المبحث الثاني: الإطار التنظيمي للميزانية العامة

إن الإطار التنظيمي للميزانية يتمثل في كافة القواعد والترتيبات المتعلقة بها بما في ذلك القواعد والنصوص القانونية التي تحكمها، إضافة إلى مختلف التصنيفات والتبويبات المتعلقة بالنفقات والإيرادات العامة، وطريقة تقديم الميزانية والوثائق التي تعرضها، وه ذا ما سنتناوله في المطالب الموالية.

المطلب الأول: دورة الميزانية العامة

تمر الميزانية العامة بمراحل عديدة تكوّن في مجملها دورة الميزانية وتجمع في أربعة مراحل كبرى هي: مرحلة التحضير والإعداد، مرحلة المناقشة، والمصادقة البرلمانية، مرحلة التنفيذ ومرحلة الرقابة.

الفرع الأول: تحضير الميزانية العامة

يقصد بهذه المرحلة: ترجمة تكاليف دور الدولة والوصول لأهداف المجتمع ، إلى مبالغ نقدية، ويتم ذلك على أساس التقدير، فيجب التزام الدقة إلى أقصى حد، حتى لا تفاجئ الحكومة خلال مرحلة التنفيذ بغير ما توقعت، فينتج عن ذلك آثار سيئة، كان يمكن تجنبها في مرحلة الإعداد¹.

أولا.السلطة التي تتولى تحضير الميزانية العامة : يؤدي السلطة التنفيذية الدور الأساسي في إعداد الميزانية العامة، وذلك لعدة مبررات نذكر منها²:

➤ الحكومة هي المختصة بتنفيذ الميزانية، مما يقتضي ضرورة اختصاصها بإعدادها لتجنب احتمالات التباين في طرق الإعداد وأساليب التنفيذ؛

➤ هي المسؤولة عن تسيير المرافق العامة مما يجعلها أقدر على تقدير حجم احتياجات هذه المرافق؛

➤ تحضير مشروع القانون المالي (مشروع الميزانية) مهمة صعبة تتطلب عدة بيانات ودراسات دقيقة وإمكانات بشرية ومادية لا يمكن أن تتوفر إلا لدى السلطة التنفيذية؛

➤ الميزانية في الحقيقة هي سياسة الدولة معبرا عنه بالأرقام وبالتالي فالسلطة التنفيذية عندما تتقدم

للبرلمان بمشروع الميزانية إنما تطرح نفسها للثقة وإن إقرار الميزانية هو في الحقيقة منح الحكومة ثقة البرلمان.

ثانيا.الإجراءات الفنية لإعداد الميزانية : إن معظم العمليات في مختلف الدول تتشابه فيما يخص خطوات

إعداد وتحضير الميزانية وتكون العمليات سلسلة من الخطوات لإعداد الميزانية العامة للدولة، كما يلي³:

➤ تقوم وزارة المالية بإصدار تعميم خاص إلى جميع الجهات الحكومية لتخبرها فيه بقرب انتهاء السنة المالية، وبيدء الفترة الزمنية التي يجب أن تعد مشروعات الميزانية خلالها؛

➤ تقوم الوزارات بتوفير وحداتها بالنماذج المقدمة من وزارة المالية ومتطلباتها بتقديم توقعاتها عن

نشاطاتها للسنة المالية القادمة، ومحاولة وضع المشروع النهائي للميزانية، وتقديمها إلى وزارة المالية؛

➤ تتسلم وزارة المالية مقترحات الجهات الحكومية ، ثم تبدأ بالمناقشة مع الجهات صاحبة العلاقة وذلك

بهدف تعديل هذه المقترحات والوصول إلى مواقف نهائية، ثم رفع دراسة المشروع من قبل وزير

المالية إلى مجلس الوزراء؛

¹ جمال لعمارة، مرجع سبق ذكره، ص110.

² أحمد الجبير، مرجع سبق ذكره، ص ص 267،268.

³ صبرينة كردودي، مرجع سبق ذكره، ص ص 126،127.

➤ يستلم مجلس الوزراء أو السلطة التنفيذية مشروع الميزانية ثم يبدأ بدراسته ومناقشته بعناية مع وزير المالية، وإجراء أية تعديلات يراها مناسبة، ومن ثم يتم وضع الميزانية في صورتها شبه النهائية، حيث يتم رفع المشروع العام للميزانية إلى السلطة السياسية العليا (السلطة التشريعية) للمناقشة النهائية والمصادقة عليها.

ثالثاً. تقدير الإيرادات والنفقات : لما كانت الميزانية بطبيعتها تقديراً للمبالغ التي ينتظر إرفاقها والتي تتوقع تحصيلها خلال سنة مالية مقبلة، فإن طرق التقدير وأساليبه يعد من أهم خصائص مرحلة التحضير والإعداد وأدق متطلباتها، ويمكن تقدير النفقات والإيرادات في الميزانية طبقاً لعدة طرق:

1- تقدير النفقات: تقدير النفقات في المعتاد لا يثير صعوبات فنية كثيرة ولا يتطلب إلا أن يكون صادقا، إذ أن كل مرفق يحدد نفقاته المستقبلية على أساس حجم نفقاته السابقة مضافاً إليها ما سيقوم به المرفق من نفقات خاصة بالاستثمارات أو الإنشاءات خلال السنة المالية المقبلة¹.

2- تقدير الإيرادات: تثير تقدير الإيرادات العامة صعوبة فنية، إذ أنه يرتبط أساساً بالتوقع بالظروف والمتغيرات الاقتصادية التي قد تطرأ على الاقتصاد القومي من أجل تحديد مصادر الإيرادات المختلفة، وخاصة الضرائب في السنة المالية المقبلة. وهناك عدة طرق لتقدير الإيرادات العامة وهي كما يلي²:

- طريقة التقدير المباشر؛
- طريقة المتوسطات؛
- طريقة الزيادة أو النقص النسبي.

الفرع الثاني: اعتماد الميزانية العامة

يقصد باعتماد الميزانية العامة إقرارها، أو إجازتها أو الموافقة على عليها من قبل السلطة المختصة، وتعتبر السلطة التشريعية في معظم دول العالم، السلطة المختصة باعتماد الميزانية العامة³. وتتم هذه المرحلة أي اعتماد الميزانية العامة من خلال ثلاث مراحل هي⁴:

✓ **مرحلة المناقشة العامة:** يعرض مشروع الميزانية العامة للمناقشة العامة في البرلمان وهذه المناقشة تنصب غالباً على كليات الميزانية العامة وارتباطها بالأهداف القومية كما يراها أعضاء المجلس.

¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 318.

² زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص- ص 137-140.

³ مؤيد عبد الرحمن الدوري وطاهر موسى الحناوي، إدارة الموازنات العامة، دار زهران، عمان، 2000، ص ص 32، 33.

⁴ أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية، الجزائر، 2005، ص 90.

- ✓ **مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة:** تقوم لجنة متخصصة متفرعة عن المجلس النيابي (لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية) ولها أن تستعين بما تراه من خبراء استشاريين من خارج البرلمان، وتقوم اللجنة بمناقشة مشروع الميزانية في جوانبها التفصيلية ثم ترفع بعد ذلك تقريرها إلى المجلس.
- ✓ **مرحلة المناقشة النهائية:** حيث يناقش المجلس مجتمعاً تقرير اللجنة، ثم يصير التصويت على الميزانية العامة بأبوابها وفروعها وفقاً للدستور والقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

الفرع الثالث: مرحلة تنفيذ الميزانية

هي المرحلة الأساسية التي تتضمن تحويل التقديرات الخاصة بالإيرادات والنفقات إلى إيرادات تتحقق فعلاً، بما يقود إلى تحقيق ما يترتب عليها من آثار ونتائج تتحقق عن طريقها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وينفذ هذا التحويل من طرف **السلطة التنفيذية** التي تمثلها الجهات والدوائر الحكومية والهيئات العامة¹، وتتم ضمن عمليتين هما:

أولاً. عملية تحصيل الإيرادات العامة: هذه الإيرادات هي إيرادات تقديرية وبالتالي من الممكن أن يكون تحصيلها بقدر يزيد أو يقل عن ما تم تقديره وحسب طبيعة الظروف والأوضاع والعوامل التي تؤثر في ذلك². ويراعى هنا حالتين هما³:

- يمكن تحصيل الإيرادات لأعلى قدر من الجدية ولكن دون التعسف في استخدام السلطة؛
 - وجوب عدم التراخي أو التقاعس أو التقصير في عملية تحصيل الإيرادات التقديرية، ومن يفعل ذلك فسيكون عرضة للمسائلة القانونية.
- ويتطلب تحصيل كل إيراد تنفيذ عمليتين هما⁴:

❖ **عملية إدارية:** عملية التحقيق من قيام الحق لمصلحة الدولة، ومعرفة مقداره، وتتولاها موظفون إداريون.

❖ **عمليات حسابية:** جباية وتحصيل المبلغ المتحققة أي تسلم مبالغ الإيرادات، وتقوم بها عادة المحاسبون.

ثانياً. عملية صرف النفقات العامة: إن إجازة البرلمان لاعتماد النفقات لا يعني التزام الحكومة بإنفاق كافة مبالغ هذه الإعتمادات، ولكنه يعني الترخيص لها بأن تنفق في حدود هذه المبالغ على الوجوه المعتمدة من

¹ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 305، 306.

² أحمد الجبير، مرجع سبق ذكره، ص 277.

³ المرجع نفسه، ص 277.

⁴ المرجع نفسه، ص 278.

أجلها وعدم تجاوز هذه الحدود قبل موافقة البرلمان، ولضمان عدم إساءة استعمال أموال الدولة، والتأكد من إنفاقها على نحو ملائم، فقد نظم القانون عمليات صرف الأموال على الشكل التالي:

1- الارتباط بالنفقة: وينشأ الارتباط بالنفقة العامة نتيجة لقيام السلطة التنفيذية بمختلف وحداتها الإدارية باتخاذ أي قرار للقيام بأي عمل يترتب عليه التزاماً أو دنياً على الدولة¹.

2- تحديد النفقة: خلال هذه المرحلة يتم إصدار مجموعة من القرارات داخل مختلف الوحدات الحكومية، يتم بمقتضاها تحديد المبالغ المستحقة للدائنين والتي يسبق إتمام عملية إجراءات ربط النفقة عليها.

3- الأمر بالصرف: وهو الأمر الموجه إلى أمين الصندوق في الدوائر والهيئات الحكومية يدفع مبلغ من المال لشخص طبيعي أو اعتباري بعينه، ويصدر أمر الصرف هذا من جهة رسمية مفوضة بذلك (الوزير أو من ينوب عنه قانوناً)².

4- عملية صرف النفقة: ويقصد بها عملية الدفع الفعلي للمبالغ الصادر بها أمر دفع أو أدونات صرف أو حوالات صرف وذلك إلى دائني الحكومة بمختلف وحداتها، ويكون الدفع إما في صورة حوالة أو شيك مسحوب على المصرف المركزي، ويتولى عملية الدفع الفعلي موظفون تابعون لوزارة المالية، موجودون في إدارة الحسابات بمختلف المصالح والوحدات الحكومية³.

الفرع الرابع: مراقبة تنفيذ الميزانية العامة

وتتزامن هذه المرحلة مع التنفيذ بهدف التأكد من سلامة تنفيذ الإجراءات المالية، وضمان التزام السلطة التنفيذية بالتطبيق الصادق لبنود الميزانية العامة⁴، وذلك حفاظاً على الأموال العامة وردعاً للتبذير والتبديد والاختلاس، وقصد تحقيق هذه الغاية فالرقابة تأخذ عدة أشكال هي:

✓ **الرقابة الإدارية:** هي تلك الرقابة التي تمارسها هيئات الإدارة العامة على بعضها البعض، فهي إذن رقابة تتم داخل السلطة التنفيذية، مما يجعلها داخلية وذاتية، كما يمكن أن تكون سابقة أو لاحقة⁵؛

✓ **الرقابة التشريعية:** يطلق عليها اسم الرقابة البرلمانية وهي رقابة خارجية تقوم بها السلطة التشريعية عن طريق مراقبة تنفيذ السلطة التنفيذية للميزانية⁶؛

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 177.

² أحمد الجبير، مرجع سبق ذكره، ص 280.

³ سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 177.

⁴ فؤاد حيدر، علم الاقتصاد العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001، ط 01، ص 58.

⁵ محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص ص 110، 111.

⁶ طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 183.

✓ الرقابة المستقلة: وهي رقابة خارجية، تتولاها هيئة مستقلة، ولا تستطيع أي جهة أن تتدخل في عملها.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة عن مصادر تمويل النشاط المالي للاقتصاد العام، حيث يتطلب القيام بتغطية النفقات العامة تدبير الموارد المالية اللازمة، وت حصل الدولة على هذه الموارد أساسا من الدخل الوطني في حدود المقدرة المالية الوطنية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الإنفاق العام¹. وفيما يلي استعراض لأنواع الإيرادات العامة، وهي كالتالي:

الفرع الأول: الضرائب

تعتبر الضرائب من أهم مصادر إيرادات الدولة، وهي أداة لتمويل النفقات الحكومية فقط بل أصبحت أداة هامة تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. **أولا. مفهوم الضريبة:** مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تطبيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية².

ثانيا. خصائص الضريبة: يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الضريبة مبلغ مالي: اكتسبت الضريبة صفة نقدية في الأنظمة الجبائية الحديثة فقط، لذلك فهي تدفع نقدا تماشي مع مقتضيات النظام الاقتصادي³.

2- الضريبة فريضة جبرية: الضريبة تفرض جبرا، أي أن المكلف ليس حرا في دفعها، بل السلطات العامة هي التي تحدد مقدار الضريبة، وكيفية وموعد دفعها.

3- الضريبة تدفع بصفة نهائية: الدولة غير ملزمة برد قيمة الضريبة للمكلفين بها، فنجد أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تصفها الدولة لصالح فئات الشعب عن طريق مرافقها العامة المختلفة⁴.

4- الضريبة تفرض من قبل الدولة: إن الضريبة لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلقى إلا بقانون، فالإدارة الضريبية التي تقوم بتنفيذ إدارة السلطة العامة لا يحق لها إلا جباية الضرائب المسموح بها وتحصيلها من قبل السلطات المختصة.

¹ محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2008، ص21.

² Pierre beltrame , **lafiscalite en France**, hachettelire , 6ème édition, paris, 1998, p12.

³ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 115.

⁴ محمد عباس المحريزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص17.

5-الضريبة تفرض وفقا المقدرة التكلفة للمكلفين : فهي تفرض على الشخص تبعا لمقدرته المالية، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفق قدرتهم التكلفة، وهذا ما نادى به "آدم سميث" من خلال قاعدة العدالة أي أن يساهم كل أعضاء المجتمع في تحمل أعباء الدولة تبعا لمقدرتهم النسبية على الدفع¹.

6-تفرض الضريبة بلا مقابل ومن أجل تحقيق منفعة عامة².

ثالثا.تقسيم الضرائب: تعددت المعايير التي على أساسها تقسم الضرائب، ولكن التصنيف الأكثر شيوعا واستعمالا هو الذي يسمح لنا بالتفريق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة³.

1-الضرائب المباشرة: تلك التي تكون فيها العلاقة مباشرة بين المكلف ومصحة الضرائب وذلك بمعرفة المصلحة لمعلومات دقيقة عن المكلف كالاسم، نوع النشاط، رقم الأعمال، الربح المحقق.

2-الضرائب غير المباشرة: والتي تكون فيها العلاقة غير مباشرة بين المكلف والإدارة الضريبية بل تكون ضمنية في الاستهلاك (الرسم على القيمة المضافة الحقيقية TVA يكون مبلغ الضريبة مدمجا مع سعر التكلفة)، وبذلك فهذه الأخيرة تفرض على الفرد عندما ينفق رأس ماله أو دخله في سبيل تحقيق حاجة وعليه فإنها تفرض وتشمل جميع الضرائب التي تفرض على بيع السلع والخدمات.

رابعا.أهداف الضريبة: يتم فرض الضرائب تحقيقا لعدة أهداف مالية واقتصادية وسياسية واجتماعية تتمثل أهم هذه الأهداف فيما يلي:

1-الهدف المالي: وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة، إذ رغم وجود عدة إمكانيات لتمويل الإنفاق العام، فإن اللجوء إلى الضريبة يتميز بكونه إجراء غير تضخمي⁴.

2-الأهداف الاجتماعية: يمكن استخدام الضريبة لتحقيق أهداف اجتماعية مثل تخفيف العبء الضريبي على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، أو إعفاء بعض الهيئات التي تقوم بخدمات اجتماعية من الضرائب، أو فرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع التي تنتج عنها أضرار اجتماعية كالمشروبات الحكومية⁵.

¹ زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، لبنان، 1978، ص65.

² المرجع نفسه، ص 66.

³ عبد الحميد محمد قاضي، مبادئ المالية العامة، دارالجامعات العربية، مصر، 1976، ص63.

⁴ عبد الحميد عفيف، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، دفعة2013-2014، ص 07.

⁵ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص181.

3-الأهداف الاقتصادية: هدف الضريبة في المجال الاقتصادي هدف جوهرى وهام فهي تسعى إلى

تحقيق استقرار اقتصادي وذلك بمعالجة ظاهرة التضخم والانكماش . فهي تسعى إلى تحقيق ما يسمى بالمربع السحري للسياسات الاقتصادية بزواياها الأربعة التي تعبر عن الاستقرار، الهالة، النمو، التوازن الداخلي من خلال توازن الميزانية العامة والتوازن الخارجي من خلال توازن ميزان المدفوعات¹.

4-الهدف السياسي: للضريبة عدة أهداف سياسية تتمثل أحيانا بفرض رسوم جمركية عالية على منتجات

بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى، يكون الهدف منها حماية السلع المحلية من المنافسة الدولية، كما تستعمل الضريبة لأهداف سياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين مختلف الدول خاصة بين الدول المتقدمة (فرنسا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية) وقد تستعمل الضريبة من أجل محاربة فئة معينة من المجتمع برفع معدل الضريبة على مداخيلها².

خامسا.أثر الضريبة: سوف نلخص أثر الضرائب على الاستهلاك، الادخار، المستوى العام للأسعار،

الإنتاج وعلى عرض وطلب رؤوس الأموال، باعتبارها أهم إيراد، وهي كما يلي³:

1-أثر الضرائب على الاستهلاك: تقتضي دراسة أثر الضرائب على الاستهلاك معرفة المتغيرات التي

تحدد حجم الاستهلاك، وفي هذا المجال يتوقف الاستهلاك على حجم الدخل والميل للاستهلاك وتؤثر الضرائب المفروضة على دخول المكلفين سلبا على حجم الاستهلاك، حيث تؤدي الضرائب إلى تخفيض دخول المكلفين، مما يدفعهم إلى التضحية بجزء من السلع والخدمات، فينخفض الطلب عليها ، وبذلك نستنتج أن طبيعة التأثير التي تحدثه الضرائب على الاستهلاك يتوقف على عدة عوامل ويتناسب ذلك التأثير تناسبا عكسيا مع حجم الدخل الإجمالية التي بحوزة المكلفين.

2-أثر الضرائب على الادخار: يشكل الادخار ذلك الجزء الذي لم يستهلك من الدخل، لذلك يتحدد حسب

حجم الدخل والميل للادخار إذ تقلل حجم الادخار وبنسبة تفوق نسبة انخفاض الاستهلاك حيث يستمر الأفراد في الاستهلاك على حساب الادخار . وبذلك فالضريبة تؤثر سلبا على الادخار، لكن بالمقابل قد تعتبر الضريبة ادخارا جبريا تنفقه الدولة لتمويل الاستثمارات العامة اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

¹ حمدي أحمد الغاني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دار المصرية اللبنانية، مصر، 1992، ص 242.

² عبد الحميد عفيف، مرجع سبق ذكره، ص 08.

³ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص-ص

3- أثر الضرائب على المستوى العام للأسعار: لقد اعتبر المفكر "LERNER" في دراسته عن المالية الوظيفية التي أوردها في كتابه (اقتصاديات الرقابة)، أن الضريبة أداة فعالة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار إذ تؤدي زيادة حصيلتها إلى تقييد الإنفاق الخاص والحد من التضخم، كما يؤدي انخفاض حصيلتها الحد من هبوط مستوى الإنفاق النقدي الكلي.

4- أثر الضريبة على الإنتاج: تؤثر الضرائب على الإنتاج من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج أي رأس المال واليد العاملة والمواد المستعملة، وكذلك على عرض وطلب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى أثر الضرائب على نفقات الإنتاج.

5- أثر الضرائب على عرض وطلب رؤوس الأموال: يتوقف عرض رؤوس الأموال الإنتاجية على الادخار، وما دامت الضرائب تؤدي إلى نقص الادخار، لذا فإنها تؤدي إلى قلة عرض رؤوس الأموال، ويتحقق ذلك خاصة بالنسبة للضرائب المباشرة التصاعدية، لأن عبئها يقع على دخل الطبقات المدخرة، أما طلب رؤوس الأموال فيتوقف على فرص الربح، مما لا يشجع الطلب على رؤوس الأموال.

الفرع الثاني: الرسوم

تعتبر الرسوم من مصادر الإيرادات العامة للدولة ذات الأهمية الخاصة، وتحصل عليها بشكل دوري منتظم.

أولاً مفهوم الرسم: مبلغ من النقود يدفعه الفرد لهيئة عامة، نظير خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها له بناء على طلبه، وهذه الخدمة يستفيد منها الفرد الذي طلبها ومجموع أفراد المجتمع، كتوثيق عقود الملكية وقيود الدعاوي القضائية، ودخول الامتحان، وتحدد قيمة الرسم بناء على نسبة المنفعة الخاصة إلى المنفعة العامة من توفير الخدمة المطلوبة، ولذا يكون الرسم عادة أقل من تكلفة أداء الخدمة¹.

ثانياً خصائص الرسم: للرسم خصائص أربعة تميزه عن أنواع الإيرادات الأخرى، تتمثل في²:

1- الصفة النقدية للرسم: كان الرسم قديماً يعمل في صورة عينة، وفقاً للأوضاع الاقتصادية العامة القائمة في ذلك الوقت، ومع تطور مالية الدولة، وبعد أن أصبحت النقود هي وسيلة التعامل الرئيسية إن لم تكن الوحيدة، أصبح من المنطقي أن يتم دفع الرسوم في صورة نقدية، فالدولة تقوم بنفقاتها العامة في صورة نقدية.

¹ المرسي السيد حجازي، مبادئ الإقتصاد العام-الموازنة العامة-الإيرادات العامة-القروض، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص194.

² سوزي عدلي ناشد، المالية العامة النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص-ص102-103.

2- صفة الإيجار للرسم: يدفع الرسم جبرا من جانب الأفراد الذين يتقدمون بطلب الخدمة وقد أثار عنصر الجبر أو الإكراه بالنسبة للرسم جدلا واسعا بين الكتاب، على أساس أن هذا العنصر لا يظهر إلا عند طلب الحرية في طلب الخدمة من عدمه.

3- صفة المقابل للرسم: يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة وقد تكون هذه الخدمة عملا يتولاه أحد المرافق العامة لصالح الأفراد.

4- صفة النفع: هذه الصفة تميز الرسم عن الضرائب، فطالب الخدمة يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة تتعلق به وحده دون أن يشاركه فيها شخص آخر.

الفرع الثالث: الثمن العام

الثمن العام هو: "مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها، والثمن العام يدفع اختياريا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة، عكس الضريبة التي تدفع جبرا"¹. والجدول التالي يوضح أوجه الاختلاف بين الضريبة، الرسم والثمن العام.

الجدول رقم(01): مقارنة بين الضريبة، الرسم والثمن العام

الإيراد الخصائص	الضريبة Impôt	الرسم Taxe	الثمن العام Prix- p
الإلزام(الجبر)	ملزمة	اختياري	تقاعدي
المقابل	دون مقابل خاص ومباشر	له مقابل خاص ومباشر	بعوض
تحديد القيمة	بقانون المقدر(التكليفية)	بقانون(حسب نوع الخدمة)	بالمنافسة

المصدر: محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص59.

الفرع الرابع: الإتاوة

مبلغ من المال تقوم الدولة بتحديده ويقتصر دفعه على طبقة معينة من أفراد المجتمع ، هي طبقة ملاك العقارات مقابل عمل قامت به الدولة فترتب عليه منفعة خاصة ، والإتاوة بهذا المعنى ترتبط ارتباطا

¹ زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص135.

وثيقيا بالأعمال العامة تقوم بها الحكومة فإذا انتفت هذه الأعمال انتفى بالتبعية أساس فرض الإتاوة فالأصل في الإتاوة أن تكون مقابل التحسين الذي أدخل على العقارات التي في نطاق الأعمال العامة"¹.

الفرع الخامس: الدومين العام

يعتبر الدومين العام من الإيرادات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحصيل إيراداتها وتغطية نفقاتها.

أولاً. مفهوم الدومين: تطلق كلمة الدومين على كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق أو أبنية الوزارات، والموانئ والممتلكات التي لم تعد للاستخدام العام بل معدة الاستعمال الخاص ومثال ذلك: الأراضي الزراعية، والمشاريع الصناعية والتجارية و الأموال التي تكون ملكا للدولة ومنه يمكن القول أن الدومين هو: "الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة"².

ثانياً. أقسام الدومين: يمكن تقسيم الدومين (الأملك الوطنية) إلى نوعين أساسيين هما³:

1- الدومين العام (الأملك الوطنية العامة): وهي الأموال التي تملكها الدولة ملكية عامة وهي تخضع للقانون العام وتخصص للنفع العام كالطرق والشواطئ والأنهار والموانئ والحدائق العامة.

2- الدومين الخاص: وهي الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، وتخضع لأحكام القانون الخاص (خاصة أحكام الملكية في القانون المدني) وتدر إيرادا، ويمكن تقسيم الدومين الخاص لثلاثة أنواع:

- الدومين العقاري (ممتلكات الدولة العقارية)؛
- الدومين المالي؛
- الدومين الصناعي والتجاري.

الفرع السادس: التمويل التضخمي أو الإصدار النقدي

قد تستخدم الحكومة التمويل التضخمي لتوفير موارد لتمويل برامجها، وفقا لهذا الأسلوب تعمل الحكومة على تحقيق زيادة سنوية في الأسعار عن طريق زيادة معدل التوسع في العرض النقدي، ومن خلال ذلك يمكنها تحقيق موارد تستخدمها في تمويل برامجها، وقد تتم زيادة العرض النقدي من خلال ما

¹ رفعت محجوب، المالية العامة: النفقات العامة والإيرادات العامة، دار النهضة العربية، الأردن، 1995، ص181.

² بعلي محمد الصغير ويسري أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص53.

³ المرجع نفسه، ص-ص54-56.

يسمى بالإصدار النقدي حيث تقوم الحكومة بطبع البنوك لتمويل أنشطتها¹.

يمكن تعريف الإصدار النقدي بأنه ذلك: "الإصدار الكبير والجديد لكميات من النقود تحت إشراف الجهات المخولة قانونيا (البنك المركزي) وذلك بما يتلاءم مع احتياجات النشاط الاقتصادي"².

سابعا: القروض العامة

تعتبر القروض العامة من أهم مصادر الإيرادات غير العادية في الوقت الحاضر، وتقترض الدولة من الجمهور مباشرة عن طريق سندات الاكتتاب أو من البنوك أو المؤسسات المالية، أو من الحكومة الأجنبية.

أولاً. مفهوم القرض العام : يعرف القرض العام بالمورد المالي الذي يدفع لأحد الأشخاص العامة مقابل تعهد هذا الأخير بتسديد المبلغ المقترض ودفع فوائد القرض طبقا لشروطه³.

ثانيا. طبيعة القرض العام : لتحديد طبيعة القرض العام يجدر مقارنته بالضريبة التي يختلف عنها من حيث طبيعته القانونية والاقتصادية⁴.

1- الطبيعة القانونية للقرض العام:

أ. الطبيعة التعاقدية للقرض: يعتبر القرض العام عقدا من العقود الإدارية يقوم على الرضا وتقابل الإيجاب من جانب الدولة المقترضة من ناحية والقبول من جانب المكتتبين من ناحية أخرى ، كما أنه يرتب حقوقا والتزامات لكلا الطرفين المتعاقدين لا يجوز المساس بها ، إذ يقوم على أساس التعاقد والاختيار بينما تتصف الضريبة بطابع الإلزام الناتج عن قرار إداري فردي، ينشأ القرض بموجب اتفاق، وهو عقد تنفرد الدولة بتحديد كافة شروطه.

ب. وجود مقابل: يتضمن القرض بالنسبة للمقرض (المكتتب) مقابلا يتمثل في استرجاع المبالغ المقترضة والفوائد على هذه المبالغ، في حين يكون دفع الضريبة نهائيا وبدون مقابل.

2- الطبيعة الاقتصادية للقرض العام: تعتبر النظرية التقليدية القرض العام ضريبة مؤجلة ، عندما يحين وقت تسديد القرض تلجأ الدولة إلى تحصيل ضرائب إضافية مما يسمح القول أن القرض العام يستفيد منه الجيل لكنه يلقي عبء تسديده على الأجيال اللاحقة خاصة عندما يتعلق الأمر بالقروض الخارجية.

¹ عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص465.

² عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص308.

³ غازي حسين عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيان، الأردن، 1998، ص59.

⁴ بشير بلس شاوش، المالية العامة-مبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص250.

ثالثاً. أنواع القروض العامة: هناك عدة معايير لتقسيم القروض العامة نلخصها فيما يلي:

1- من ناحية مصدر القروض المكاني: يمكن تقسيم القروض العامة إلى قروض داخلية وخارجية.

أ. القرض الداخلي: تحصل عليه الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين داخل أراضيها،

أي عندما يكون السوق المالي الذي يعقد فيه القرض داخل الدولة¹.

ب. القرض الخارجي: يكتتب فيه الأشخاص، الطبيعيين والاعتباريين، المقيمون خارج الدولة، فالسوق

الخارجي هو الذي يغطي هذا القرض².

2- من ناحية الحرية في الاكتتاب: يمكن تقسيم القروض العامة إلى قروض داخلية وخارجية.

أ. القروض الاختيارية: ويتم الاكتتاب فيها للأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية طواعية³.

ب. القروض الإجبارية: لا يترك للأفراد حرية الاكتتاب، بل يجبرون عليها وفقاً للأحكام التي يقرها

القانون⁴.

3- من ناحية توقيت القرض: يمكن تقسيم القروض العامة إلى قروض مؤبدة وقروض مؤقتة.

أ. قروض مؤبدة: لا تلتزم الدولة بالوفاء بها، مع الالتزام بدفع الفوائد إلى حين الوفاء بالقرض⁵.

ب. قروض مؤقتة: تتميز بأن الدولة تلتزم بالوفاء بالدين أي القرض في ميعاده⁶.

الفرع الثامن: الهبات

تعرف الهبات على أنها: "مساهمات طوعية يقدمها الأفراد أو المؤسسات للحكومة سواء في صورة

نقدية أو عينية، وتستخدم أحياناً لتمويل برامج إنفاق معينة، فقد ترصد الحكومة بعضها لتمويل المساعدات

لضحايا الكوارث الطبيعية، وفي أوقات الحروب يتم دعوة رعايا ومواطني الدولة بتقديم التبرعات النقدية

والعينية لدعم المجهود الحربي، وفي أوقات السلم تتلقى الحكومة العديد من المنح لدعم مجموعات معينة

¹ محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 63.

² سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 245.

³ محمد عباس محريزي، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ط 05، ص 115.

⁴ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 243.

⁵ فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 134.

⁶ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 248، 249.

أو لتمويل أنشطة معينة، وقد تكون الإعانات مقيدة بتمويل أوجه إنفاق معينة، وقد تكون غير مقيدة يترك للحكومة تحديد أوجه استخدامها"¹.

كل أنواع الإيرادات السابقة تجتهد السلطات الخاصة بجمعها، وذلك من أجل تغطية ماعلى الدولة من التزامات.

المطلب الثالث: النفقات العامة

ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في الفترة الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، لذلك سوف نتعرف على مفهوم النفقة العامة وصفاتها، كما نتطرق إلى تقسيمها وفي الأخير على أثرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم النفقة العامة

للنفقة العامة تعاريف عديدة ومختلفة يمكن عرضها كما يلي:

✓ النفقة العامة هي: "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"².

✓ النفقات العامة هي: "مبالغ أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية"³.
وبعد التعريفين السابقين يمكن إدراج خصائص النفقة العامة كالتالي⁴:

- إنفاق مبلغ من النقود: أي إنفاق مبالغ في صورة نقدية للحصول على السلع والخدمات الضرورية للمصلحة العامة، وعليه فالأعمال غير النقدية للدولة لا تدخل في مفهوم النفقات العامة؛
- قيام شخص عام بالإنفاق: لا يعتبر النفقات العامة النفقات التي تقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة حتى ولو كان هدفها تحقيق نفع عام مثلاً: التبرعات للأفراد لإقامة مدرسة أو مسجد؛
- استخدام النفقة لتحقيق منفعة عامة: ومعناه ضرورة أن يكون القصد منها إشباع حاجيات عامة.

الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة

من الطبيعي أن يزداد تنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة، لذلك نجد العديد من التقسيمات وينتج عن كل تقسيم عدة أنواع من النفقات.

¹ عاطف وليم أندراوس، مرجع سبق ذكره، ص456.

² حسن مصطفى الحسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص11.

³ علي خليل سليمان وأحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص89.

⁴ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص41.

الشكل رقم(03): التقسيمات العلمية للنفقات العامة



المصدر: محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص28.

أولاً. تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها: نتائج هذا التقسيم مايلي:

1- النفقات العادية: هي النفقات التي تنصف بالدورية، أي تتكرر سنويا في موازنة الدولة، وإن اختلف مقدارها من سنة إلى أخرى¹.

2- النفقات الغير عادية: أو كما تعرف بالنفقات الرأسمالية وهذه النفقات ترتبط بفترة زمنية معينة ومحددة من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض والإصدار النقدي ومنها الإنفاق على المشاريع التنموية، والنفقات الاستثنائية والتي تتطلبها الاحتياجات الطارئة كالنفقات الحربية ونفقات إصلاح الأضرار ونفقات مكافحة البطالة، ونفقات الإنعاش الاقتصادي².

ثانياً. تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها: من خلال هذا التقسيم ينتج لنا نوعين من النفقات هما³:

1- النفقات الحقيقية: يقصد بها تلك التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، فالنفقات العامة هنا تؤدي إلى حصول الدولة على مقابل.

¹ محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص282.

² محمد بن عزة، ترشيد الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة 2009-2010، ص18.

³ عادل أحمد حشيش، مقدمة في الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص153.

2- النفقات التحويلية: تشكل النفقات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع وخدمات فهي تهدف من ورائها إلى تحويل جزء من الموارد المتاحة من مساره الأصلي بغرض تحقيق هدف اقتصادي أو مالي أو اجتماعي.

ثالثا. تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها: من خلال هذا التقسيم ينتج لنا خمسة أنواع للنفقات وهي¹:

1- النفقات الإدارية: تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات العمال ومعاشاتهم.

2- النفقات المالية: وتشمل أقساط استهلاك الدين العام وفوائده السنوية.

3- النفقات الاقتصادية: هي نفقات متعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة، أي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية.

4- النفقات الاجتماعية: وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة، أي النفقات الخاصة بتحقيق الأهداف الاجتماعية للأفراد، ومن أهم بنود هذه النفقات، النفقات الخاصة بالتعليم والصحة، والتأمينات الاجتماعية والثقافية.

5- النفقات العسكرية: وتشمل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة، ونفقات شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية.

المطلب الرابع: طرق تبويب الميزانية

تعتبر عملية التبويب من أهم المراحل في النظام المحاسبي والتبويب المناسب أو المثالي هو الذي يحقق عدة أهداف تتمثل في:

- ملائمة بصفة عامة لطبيعته الانشطة الحكومية وإن يظهرها بشكل واضح؛
- تحقيق أغراض الرقابة المالية والإدارية المختلفة؛
- تسهيل مهمة إعداد وتنفيذ الميزانية العامة والرقابة عليها؛
- إعداد وتصميم المجموعة المستندية والدفترية لنظام المحاسبة الحكومية؛
- إعداد الحساب الختامي للدولة.

وهذه الأهداف يصعب تحقيقها من خلال طريقة واحدة، الأمر الذي يستلزم استخدام أكثر من طريقة للتبويب بغية تحقيق المزيد من الأهداف.

¹ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 57.

الفرع الأول: تبويب النفقات العامة

ونميز ستة طرق لتبويب النفقات العامة¹:

أولاً. التبويب النوعي أو الموضوعي: يقصد به تبويب نفقات الدولة وفقاً لنوع النفقة أو السلعة التي تقدمها الدولة أو وفقاً للغرض من النفقة أو السلعة ومن ثم تقسم النفقات إلى أنواع أو أبواب وكل باب إلى مجموعات وكل مجموعة إلى بنود وكل بند إلى أنواع.

ثانياً. التبويب الطبيعي أو الاقتصادي: يعتمد على نوع النفقة ولكن يتم التمييز بينهما وفقاً للبعد الزمني أي يتم التمييز بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية.

ثالثاً. التبويب الإداري أو التنظيمي: يتم تجميع البيانات هرمياً من الأسفل إلى الأعلى أو توزع من أعلى إلى أسفل وفقاً لطبيعة الهيكل التنظيمي والمستويات الإدارية، حيث تقسم النفقات على مستوى الوزارات وتقسّم كل وزارة إلى مصالح حكومية أو مديريات وتقسّم كل مصلحة إلى إدارات.

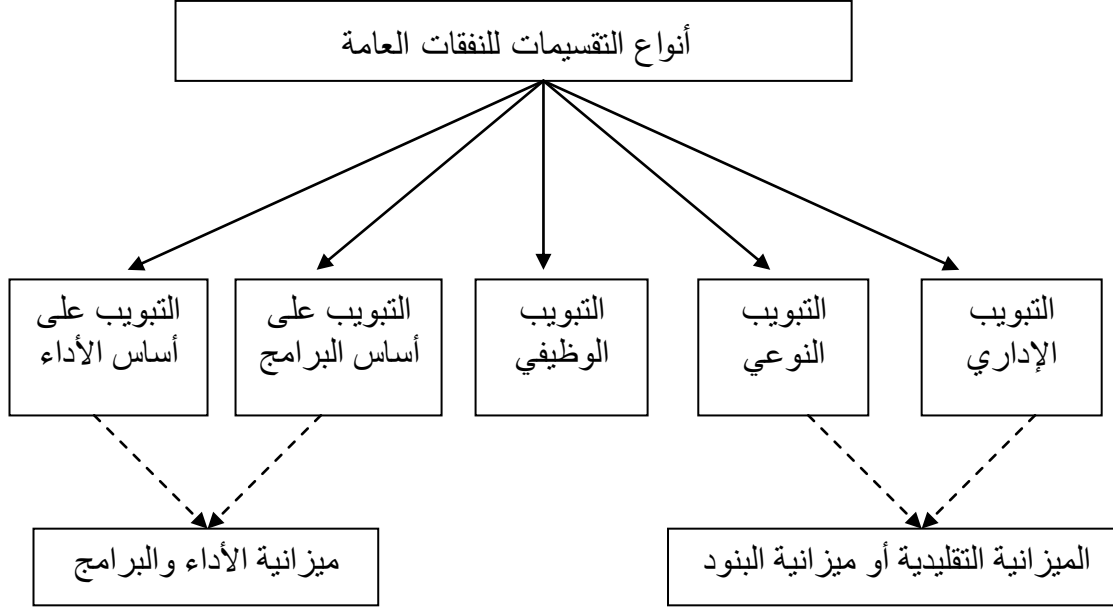
رابعاً. التبويب الوظيفي: تنسب النفقات لنوع الخدمة أو الوظيفة بصرف النظر عن الوحدة الحكومية القائمة على أدائها حيث يتم تقسيم أنشطة ووظائف الدولة إلى عدة مجموعات عامة وكل مجموعة عامة تنقسم بدورها إلى عدة مجموعات رئيسية وكل مجموعة رئيسية تنقسم هي الأخرى إلى عدة مجموعات فرعية حسب وظيفتها.

خامساً. التبويب حسب البرامج: يتم إعداد الميزانية على أساس البرامج بصرف النظر عن الوحدة الحكومية القائمة على أدائها حيث يتم تقسيم الإعتمادات المالية على البرامج الرئيسية وكل برنامج رئيسي إلى عدة برامج فرعية.

سادساً. تبويب حسب الأنشطة: يتم بموجبه تقسيم الإعتمادات المالية على البرامج الرئيسية، وكل برنامج رئيسي إلى عدة برامج فرعية، تنقسم بدورها إلى أنشطة ويعرف النشاط بأنه تجميع الأعمال المتجانسة التي تقوم بها الوحدات التنفيذية المساهمة في إنجاز برنامج رئيسي أو فرعي والغرض من النشاط هو إنجاز المنتج النهائي للبرنامج. والشكل التالي يوضح طرق التبويب حسب نوع الميزانية العامة.

¹ محمود شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص-ص 289-300.

الشكل رقم (04): تبويب للنفقات العامة



المصدر: محمود شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 288.

الفرع الثاني: تبويب الإيرادات العامة

في حالة تبويب الإيرادات العامة يتم اللجوء إلى:

التبويب النوعي أو الموضوعي: هو التبويب الشائع للإيرادات وذلك بتبويبها وفقا لمصادرها الرئيسية ، ولكن لأغراض الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات يتم إعادة تبويب كل نوع رئيسي إلى تبويبات فرعية. وينبغي أن يحقق تبويب الإيرادات العامة الأهداف التالية:

➤ توفير الوسائل التي تحدد فيها إذا كانت الإيرادات المقدرة قد تم تحصيلها فعلا أولا؛

➤ توفير المعلومات الملائمة التي تساعد في التخطيط وإعداد الميزانية في المستقبل.

لذلك نجد أنه عند إتباع الطرق السليمة والصحيحة لجمع النفقات وصرف الإيرادات، أي تبويب كل منهما، فإن عمل القائمين على إعداد الميزانية العامة وتنفيذها، يكون سهلا لا تضيع فيه الحقوق.

المبحث الثالث: الوضعية العامة للميزانية

للميزانية العامة أهمية جد بالغة في تسيير الشؤون المالية للدولة، والحفاظ على استقرارها المالي

والاقتصادي، وذلك عبر المحطات التاريخية التالية: التقليدية، الكينزية، الحديثة.

المطلب الأول: توازن الميزانية

الفرع الأول: تطور مفهوم توازن الميزانية

لقد تطور مفهوم توازن الميزانية العامة من توازن كمي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، إلى

توازن مالي واقتصادي واجتماعي، فالتوازن المالي للميزانية العامة يسعى إلى إقامة توازن بين الأصول والخصوم وتحسين النفقات في جانب الخصوم والإيرادات في جانب الأصول، ويفترض في هذا التوازن ألا يكون حياديا في الحياة الاقتصادية للبلاد، بل يجب أن يكون فاعلا ومؤثرا ومت دخلا ومنفعلا لتطور واقعها بشكل إيجابي، لذا فالتوازن المالي بصفة عامة هو ما تحدثه المصادر الإيجابية في الميزانية الدولية من حقن يعوض ما يترتب على مصادرها السالبة (النفقات) من تسرب بما يؤدي إلى التطابق بين العناصر المالية والعناصر الاقتصادية التي يتكون منها هيكل الاقتصاد الوطني، أي ما يقود في النهاية علاوة على التوازن الكمي (الحسابي) إلى إحداث توازن كمي يتمثل في التوازن الاقتصادي العام.

وبمعنى آخر يمكن القول أن توازن النفقات مع الإيرادات في فترة الميزانية يجب الأخذ فيه بعين الاعتبار التوازن الكمي والكيفي للجانبين السلبي والإيجابي في ميزانية الدولة ويدخل عموما في الجانب الإيجابي إيرادات الدولة الاقتصادية وحصيلة الضرائب المفروضة، أما في الجانب السلبي فالدين العام بكافة صورته وجميع الالتزامات التي تتحملها الدولة، ويمكن تفسير ذلك بما هو معلوم من أن عرض كل عنصر من العناصر السابقة يتمثل في إنتاج مقدار معين من المنافع الاقتصادية، و ذلك عن طريق استخدام الدخل فيتحقق التوازن الاقتصادي للمالية العامة¹.

فالتوازن المالي للتمويل بالعجز يفترض استخدام القروض والإصدار النقدي في استثمارات ذات

طابع انتاجي تستطيع عوائدها من أرباح و سلع وخدمات وفاء لخدمة هذا الدين وخدمته.

أما التوازن الاقتصادي للميزانية العامة يفترض أن تكون منفعته إنفاق الإيرادات العامة لا نقل عن

منفعة بقائها لدى القطاع الخاص، وهكذا فالتوازن الاقتصادي للمالية العامة يتحقق عندما تكون زيادة

الدخل الوطني أو زيادة المنفعة الاقتصادية العامة في الاقتصاد الوطني معادلة على الأقل للمنفعة التي

حجبت عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع هذه الأموال، أما إذا انخفض الدخل الوطني نتيجة ذلك فهذا

يعني أن النفقات العامة قد تجاوزت حدها الأعلى في حين تظهر زيادة الدخل الوطني من حيث النتيجة

سياسة مالية سالبة تتجلى في عدم الوصول إلى مرحلة الضغط الضريبي.

¹ نور محمد لمين، مرجع سبق ذكره، ص 27.

أما التوازن الاجتماعي للميزانية العامة فيقوم على أساس زيادة القوة الشرائية لدى الطبقات ذات الدخل المحدود، وكذا رفع مستواها المعيشي، وتخفيض حدة التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع المختلفة، فالدولة تقطع أموالا وتعيد توزيعها في ما بعد بشكل يفترض تخفيض حدة الطبقة الفقيرة وتخفيض فحش الطبقة الغنية.

وعلى هذا الأساس فقد أصبح ينظر إلى توازن الميزانية من خلال التوازن المالي، فأى زيادة في الجانب السلبي من الذمة المالية للدولة يجب أن تتمخض عنه زيادة في الجانب الإيجابي تكون مساوية لها على الأقل.

الفرع الثاني: توازن الميزانية العامة في الفكر الاقتصادي

إن توازن الميزانية في الفكر التقليدي يقضي توازن الإيرادات العامة مع النفقات العامة، أما التوازن في الفكر الحديث فيستوجب تحقيق التوازن الاقتصادي بدل التوازن المالي.

أولا. توازن الميزانية العامة في الفكر الاقتصادي التقليدي: إن توازن الميزانية العامة في الفكر الاقتصادي التقليدي كان شرطا أساسيا لا يجب الابتعاد عنه، لأن في نظرهم اللجوء إلى الاقتراض أو الإصدار التقليدي الجديد يؤدي إلى التضخم. وفي ذلك يقول "آدم سميث": "الموازنة الجيدة هي الموازنة المتوازنة"، ولقد بنى التقليديون أفكارهم على حيادية الحكومة، حيث أن دورها كان يقتصر على تحصيل الإيرادات لتغطية النفقات والتوازن الاقتصادي قائم، طالما أن الطلب الكلي يعادل العرض الكلي، أما عدم توازن فيكون جزئيا وسرعان ما يزول شرط على أن تكون الحرية سائدة، كما أن حالة العجز والفائض تشكلان خطرا على الميزانية.

إن تخصيص الموارد العامة في ظل الفكر الكلاسيكي ينطوي على الوظائف الأساسية* للحفاظ على النظام العام لتوفير البيئة الاقتصادية المناسبة لقيام الوحدات الاقتصادية الصغيرة بدفع عملية توازن الاقتصادي¹.

ثانيا. توازن الميزانية العامة في الفكر الحديث: تعتبر الأزمة العالمية للكساد لسنة 1929، هي الفاصل للخروج من الفكر التقليدي إلى الحديث، والسماح للحكومة بالتدخل في الحياة الاقتصادية، والتي قامت على أساسها النظرية الكينزية التي قامت على جملة من الفروض أهمها: إقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي للدولة من الركود الذي قد يحدث في أوقات معينة، ويتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام باعتباره المضخة التي تنتشط الاقتصاد الوطني، ولم يعد هدف الحكومة تحقيق التوازن

* الوظائف الأساسية: تأمين الوضع الأمن والإنفاق على الوظائف التقليدية.

¹ نور محمد لمين، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الاقتصادي حتى وإن استلزم الابتعاد عن مبدأ توازن الميزانية. ولقد أولى الفكر الحديث الاهتمام بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي بدلا من الاهتمام بالتوازن المحاسبي، حيث وجد أن هذا التوازن يحدث أحيانا على حساب العجز في الميزانية وهذا ما دفع إلى الأخذ بنظرية العجز المنظم الذي يكون في بعض الحالات وسيلة الانماء الاقتصادي وحل الأزمات بشرط أن يستخدم بطريقة سليمة وملائمة. ويعتبر الفكر الحديث الميزانية العامة مرتبطة بالحياة الاقتصادية، عكس الفكرة التقليدية القائلة: "أن ميزانية الدولة لا دخل لها في الحياة الاقتصادية، وأن تأثيرها محايد".

المطلب الثاني: وضعية عجز الميزانية العامة

تعتبر حالة عجز الميزانية العامة من المسائل والقضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم المختلفة، سواء الدول النامية وحتى المتقدمة.

الفرع الأول: مفهوم عجز الميزانية العامة في الفكر الاقتصادي

يعد عجز الميزانية من أهم القضايا التي لاقى اهتمام المدارس الاقتصادية منذ القدم، وفيما يلي عرض لأهم وجهات النظر المعبرة عن عجز الميزانية.

أولا. عجز الميزانية العامة في الفكر التقليدي: لشرح عجز الميزانية في الفكر التقليدي يجب التطرق إلى رأي الكلاسيك ثم الكينزيين إليه.

1- عجز الميزانية العامة في الفكر الكلاسيكي: تبنى الفكر الكلاسيكي مبدأ حياد الدولة، وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، أي حياد السياسة المالية، مبدأ توازن الميزانية العامة للدولة، وعدم اللجوء إلى عجز الميزانية العامة، ويرجع تبنى هذا المبدأ إلى ارتكاز الفكر الكلاسيكي على العديد من الحجج منها¹:

- إن اقتراض الحكومة يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الميزانية العامة مستقبلا حيث تنقل أعباء خدمة الدين سداد أصل القرض للميزانية العامة في السنوات المقبلة؛
- عدم توازن الميزانية يساهم في نمو الانفاق الحكومي، وتؤدي إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الضغط على دافع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب؛
- إن وجود العجز المالي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار، ولما كان هذا الأخير يتطلب كمية كبيرة من النقود بالتالي سوف تتخفف قيمتها، بالتالي زيادة الأسعار مما يؤدي إلى استمرار العجز أي الدخول في دائرة مفرغة من التضخم الحلزوني واعتماد الميزانية.

2- عجز الميزانية العامة في الفكر الكينزي: رفض كينز* قانون ساي للأسواق، وهو أحد معتقدات الكلاسيك، وأشار إلى عدم وجود نظام أو آلية تستند إلى اليد الخفية التي يؤمن بها الكلاسيك، كما أقر بواقعية البطالة الإجبارية ومن ثم الخطأ بافتراض التشغيل الكامل الذي وضعه الكلاسيك كأساس للتحليل، وأن الأسعار والأجور لا تتسم بالمرونة التي افترضها الكلاسيك وأرجع ذلك إلى نمو نقابات العمال، ولهذا

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص144.

* جون مينارد كينز (1883-1946)، أسس النظرية الكينزية من خلال كتابه "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود".

اقترح كينز تدخل الدولة لتحقيق التوظيف الكامل وإيجاد التوازن للدخل الوطني من خلال السياسات المالية والسياسات النقدية. فقد نادى كينز بتدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي وتفعيل السياسة المالية وعدم توازن الميزانية العامة وذلك من خلال استعادة هذا التوازن، وبهذا فإن كينز قد أباح عدم الالتزام بمبدأ توازن الميزانية، وأن عجز الميزانية يكون مرغوبا فيه طالما يؤدي إلى تحقيق مستوى معين من التشغيل والإنتاج عند حدوث خلل في التوازن بين الطلب والعرض.

يتعرض الاقتصاد للطالة، التي يمكن القضاء عليها وإحلال التوازن الاقتصادي العام من خلال التمويل بالعجز (عجز الميزانية)، من خلال زيادة الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار وأيضا عندما يتعرض الاقتصاد للتضخم فإنه بالإمكان القضاء عليه من خلال تحقيق فائض بالإيرادات العامة من خلال زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار¹. وعليه يمكن القول أن الفكر الكينزي يؤمن بفاعلية الميزانية العامة وعدم حياد السياسة المالية، وبإمكانية إحداث عجز الميزانية العامة أي عدم توازن فيها في سبيل تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني.

ثانيا. عجز الميزانية العامة في الفكر الحديث : على أنقاذ الفكر الكينزي قام الفكر الحديث ، والذي كان معارضا للمبادئ التي جاء بها كينز بخصوص العجز في الميزانية العامة ومؤيدا لما كان عليه الفكر التقليدي، ومن أهم الفروض التي قام عليها الآتي : الاقتصاد الحر مستقر نوعا ما حول مستوى العمالة الكاملة وأن تقلبات النشاط الاقتصادي تعود إلى إدارة وتدخل الحكومة في المجال النقدي، وأن القطاع الخاص يتسم أساسا بالاستقرار لو ترك دون تدخل من الحكومة.

الفرع الثاني: مفهوم عجز الميزانية العامة

هناك العديد من التعريفات التي تشرح لنا في مضمونها عجز الميزانية العامة نذكر منها:

✓ **عجز الميزانية العامة** هو: "عبارة عن رصيد موازني سالب بحيث نفقات الدولة تكون أعلى من إيراداتها"².

✓ **عجز الميزانية العامة** هو: "نقص الإيرادات العامة عن النفقات العامة نتيجة الخلل الهيكلي القائم بين تيارات الموارد و بين تيارات الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى الاقتراض بهدف تمويل الإنفاق العام، ويؤدي ذلك إلى زيادة الخلل الهيكلي من جديد".

وكخلاصة للتعريفين السابقين نجد³:

¹ مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، دفعة 2005-2006، ص 146.

² صبرينة كردودي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

³ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ط01، ص 203.

عجز الميزانية العامة هو: "الوضع التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تكون في معظم سواء المتقدمة أو النامية، وقد يكون هذا العجز نتيجة إدارة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العام وتخفيض الإيرادات العامة، وقد يكون غير مقصود ناتج عن قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات أو زيادة النفقات العامة عما كان مقررا".

المطلب الثالث: العوامل المؤدية إلى عجز الميزانية العامة

يحدث العجز نتيجة عدة عوامل يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما كمايلي¹:

الفرع الأول: عوامل مؤدية إلى زيادة النفقات العامة

وتتضمن هذه المجموعة عدة عوامل يتعلق بـ:

- ✓ **الجوانب الاقتصادية:** من أهم السلوكات الاقتصادية الداعية إلى زيادة النفقات العامة، زيادة الدخل القومي و زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و كذلك تصاعد موجة التنافس الدولي؛
- ✓ **الجوانب الإجتماعية:** مع تطور دور الدولة الذي تعدى إلى ضمان التوازن الاجتماعي وإقامة العدالة الاجتماعية، كذلك تقديم مختلف الخدمات التعليمية والصحية والسكنية؛
- ✓ **الجوانب السياسية:** لا يمكن حصر الأسباب السياسية المؤدية إلى زيادة النفقات العامة فهي تختلف من دولة إلى أخرى، ولكن يمكن ذكر بعضها كمايلي:

➤ تنامي الوعي السياسي: من خلال زيادة عدد الأحزاب رغبة في تلبية رغبات الشعوب في

المجالس النيابية والدعوة للمشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي؛

➤ زيادة العمل الدبلوماسي: نظرا للتطور العلاقات الدولية ذات المصالح الاقتصادية والسياسية

والرغبة في توسيع الدور الدولي إلى جانب انفتاح الدولة على الخارج كل ه ذا أدى تنامي النفقات العامة؛

➤ التعاون والتضامن الدولي: بسبب توطد العلاقات السياسية والدولية التي كانت وراء ضرورة

التعاون والتضامن بين الدول في حال الكوارث والأزمات من خلال تقديم الإعانات

والمساعدات.

✓ **الجوانب العسكرية:** يعد نمو هذا النوع من الإنفاق ظاهرة عالمية، في ظل الحروب وعدم الاستقرار

الذي يشهده العالم إلى جانب تصاعد موجات التوترات زاد التهاافت على اقتناء الأسلحة رغبة في الأمان.

¹ محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 43-46.

الفرع الثاني: عوامل مؤدية إلى تناقص الإيرادات العامة

وتضم هذه المجموعة عدة سلوكيات أهمها:

- ✓ **اختلال الجهد المالي وضعف الجهد الضريبي:** أي ضعف الحصيلة الضريبية والتي تتعلق بمستوى الدخل القومي وتوزيعه، و طبيعة الهيكل الاقتصادي القائم، ودرجة اتساع الهوة بين الشرائح الاجتماعية، كما تتوقف على الأهداف الآنية والمستقبلية للسياسات الاقتصادية والمالية للدولة؛
- ✓ **الاختلال في الهيكل الضريبي:** حيث يلاحظ على الدول النامية ارتفاع نسبة الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والإنفاق والتجارة الخارجية وبالأخص الضرائب على الواردات و ذلك لسهولة الحصول عليها وعدم تنوع القاعدة الإنتاجية؛
- ✓ **جمود النظام الضريبي:** وذلك من خلال عدم تطويره وإثقاله بالتعقيدات التي تسهم بشكل كبير في إضعاف والتقليل من أهم موارد الدولة (الضرائب)؛
- ✓ **ضعف الجهاز الإداري:** أي عدم كفاءته وفعاليته في جمع المعلومات والبيانات الإحصائية الأمر الذي ينتج عنه تهرب ضريبي، علاوة على الفساد وانتشار ظاهرة الرشوة، وهي مسائل تؤدي في مجملها إلى إعاقة مشاريع الإصلاح الضريبي؛
- ✓ **ظاهرة المستحقات متأخرة الدفع للدولة:** التي تؤثر بشكل خطير في إضعاف وتدهور الموارد العامة للدولة، وتبرز أمانا على وجه الخصوص ، مشكلة المستحقات الضريبية المتأخرة ومشكلة المستحقات المالية المتأخرة الدفع على بعض الخدمات التي تؤديها الدولة للمواطنين مثل: إيصالات الهاتف، المياه والكهرباء.

خـلاصة الفصل:

مما سبق يتضح بأن الميزانية العامة هي بيان واضح عن العمليات المالية للدولة، من خلال رصد الإيرادات العامة وتوضيح مجال صرفها (إنفاقها) من أجل تحقيق الأهداف التنموية المسطرة والمبرمجة من قبل الجهاز التنفيذي على صعيد المالي، الاقتصادي، الاجتماعي. كما أن الميزانية تتكون من النفقات والإيرادات العامة وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن المالي من خلال تعديل وتصحيح الإختلالات الناجمة عن عوامل عديدة تؤدي إلى حالة العجز، حيث تباينت آراء ووجهات النظر بين نظريات الفكر الاقتصادي في تفسير طبيعة وأسباب العجز وبالتالي الحلول والمعالجات هي الأخرى كانت متباينة الاتجاه، بالنظر لاختلاف السياسات المتبعة من طرف الحكومات، وحسب طبيعة الظرف الاقتصادي للبلد وإمكانياته الاقتصادية.

ولقد ركزت العديد من البلدان في السنوات الأخيرة على الاهتمام بالسياسة المالية كأداة لمعالجة الإختلالات الاقتصادية الناتجة عن الأزمات المالية المتكررة من خلال البرامج الإصلاحية الرامية لتحقيق الاستقرار المالي، النقدي والاقتصادي، ولعل إحدى هذه المعالجات العاجلة المتبعة من طرف الحكومات بإيعاز من المنظمات الدولية هي سياسات التقشف أو ضبط الميزانية أو ترشيد الإنفاق كآلية للخروج من الوضع المالي المتدهور. وعليه سوف نتناول في الفصل الموالي ماهية هذه السياسة أهدافها، مضمونها وتجارب تطبيقاتها.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعاين جُلّ دول العالم حالياً من مشكلة صعبة ومنتامية، ألا وهي الشح في الموارد المالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك نمو الطلب على متطلبات الحياة الأساسية، وقد تتعدى في ذلك إلى حياة الرفاهية، وهو ما أثقل كاهل الدولة بنفقات قد تكون في غنى عنها، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام الذي لا يقابله زيادة في الإنتاج أي عدم تحقيق مردود فعلي ملموس، ما جعل الدولة تتخذ إجراءات أو أساسيات تهدف من خلالها الموازنة بين الأهداف والأوليات الواجب تحقيقها في ظل موارد مالية تتصف بالأقلية، وعنوان هذه الإجراءات: هي السياسة التقشفية، باعتبارها حلاً للخروج من المعضلة التي يعاني منها العالم بأسره في ظل الأزمات المالية والاقتصادية التي يعاني منها.

وسوف نتناول في هذا الفصل السياسة التقشفية من خلال ثلاث مباحث وهي كالتالي:

- ✓ **المبحث الأول:** عموميات حول سياسة التقشف؛
- ✓ **المبحث الثاني:** سياسة التقشف كجزء من الإصلاح المالي؛
- ✓ **المبحث الثالث:** تجارب بعض الدول مع سياسة التقشف.

المبحث الأول: عموميات حول سياسة التقشف

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بقراءة مفصلة لسياسة التقشف والتدابير المتخذة تحت عنوانها، مع إيضاح السياسة المشابهة لها ألا وهي: سياسة ترشيد الإنفاق العام.

المطلب الأول: ماهية سياسة التقشف

لقد حاول بعض الكتاب وضع معايير يمكن على أساسها تحديد مفهوم واضح لسياسة التقشف، وتوضيح وضعية الاقتصاد المناسبة لتطبيقها وذلك للوصول إلى الأهداف المرجوة منها.

الفرع الأول: مفهوم سياسة التقشف

سعى خبراء اقتصاديون كثيرون للوصول إلى مفهوم أكثر شمولية وواقعية لسياسة التقشف، و حتى يتسنى لهم الوصول إلى هذا المفهوم كانت لهم وقفة مع الشرح اللغوي لمعنى التقشف بعدها الوصول إلى المعنى الاصطلاحي والاقتصادي لسياسة التقشف.

أولاً. التقشف لغة: اسم له معنى مجازي في الأدب الاقتصادي باللغة العربية، ويعني العيش الكفيف، واستخدم باللغة الانجليزية بمعنى فرض سياسات اقتصادية شحيحة.

أما كلمة التقشف (Austerity) وهي ذات أصل لاتيني تعني:

➤ التقشف: يعني الشدة والجدية أي التجرد من الأخلاق والصرامة في الأفعال؛

➤ التقشف: يعني تجرد العمل من الحواس والمسائل الدينية؛

➤ التقشف: يعني الصرامة، الصلابة والشدة في التسيير، أي عكس المرونة والإمتثال الدقيق؛

➤ التقشف: هو دقة التفكير المنطقي والقائم به ذو فكر عظيم.

ثانياً. تعريف سياسة التقشف: تعددت وجهات النظر فيما يخص سياسة التقشف، فلم يتفق علماء

الاقتصاد والخبراء الاقتصاديون على مفهوم شامل يشرح لنا في مضمونه سياسة التقشف، لذلك نجد جملة من المفاهيم نذكر منها:

سياسة التقشف: "سياسة اقتصادية يدعو لها عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين للتغلب على الأزمة المالية التي يمر بها العالم بأسره".

سياسة التقشف: "تدهور قدرة الدول على الإنفاق العام ومن أهم مصادره غياب الشفافية وسوء الإدارة

المالية والإفراط في الإنفاق العام والمديونيات"¹، أو بتعبير آخر هو خفض الإنفاق العام على المشاريع

العامة المصنفة ضمن البنى التحتية ورفع الدعم على المواد الأساسية بالنسبة للدول التي توزع الربح مثل:

¹ مجلة العربية، اقتصاديات التقشف، <http://www.alarably.net/ar/aswaaq/>، تاريخ الإطلاع: 2016-03-12.

مؤسسات دعم التشغيل الشباب عبر قروض إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم المواد الأساسية للأسر والخدمات المجانية كالصحة والتعليم.

كما يمكن إدراج التعريف التالي والذي يخص **سياسة التقشف** وهو كتالي: "جملة من السياسات التي تهدف إلى تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب بهدف خفض عجز الميزانيات العامة للحكومات وتجنب تصاعد الديون الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وغالبا ما تلجأ الحكومات إلى السياسات التقشفية أثناء الكساد أو التراجع الحاد لمستويات النشاط الاقتصادي".

سياسة التقشف: "هي تلك السياسات التي تهدف إلى الحد من العجز في دولة ما، أي الفرق ما بين ما تنفقه الحكومة وما تحصله من إيرادات، وتشمل تدابير التقشف مزيجا من إجراءات تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب، وبطبيعة الحال تخضع كل دولة لظروف سياسية واجتماعية مختلفة عن الأخرى والتي يجب أن تأتي في إطارها سياسة التقشف، أي أن الإجراءات المتخذة تختلف من دولة لأخرى¹.

يعرف "مارك بليث" من جامعة "براون" ومؤلف كتاب "**التقشف: بتاريخ فكرة خطيرة**" التقشف فيقول: "نتاج أزمة عنيفة وإجراء تقوم به الدولة حتى تتمكن من التعايش المالي في حدود إمكانياتها وبدون اللجوء إلى مزيد من الاقتراض الخارجي".

ومن المفاهيم السابقة والتي تشرح لنا في مضمونها معنى سياسة التقشف نستخلص التالي:

سياسة التقشف هي: "لجوء الدولة إلى إتباع سياسات مالية تهدف إلى إحداث قدر من التوازن

بين الإنفاق العام للدولة وإيراداتها العامة، باستخدام الأدوات المعلومة للسياسة المالية مثل:

✓ رفع الضرائب بكافة أشكالها؛

زيادة الرسوم التي تحصلها الدولة على ما تقدمه من سلع وخدمات عامة، وهذه تؤثر على مستويات الدخل المتاحة للجمهور أو صافي أرباح الشركات وهو ما يؤدي إلى خفض الإنفاق بشكليه الاستهلاكي والاستثماري؛

✓ أن تلجأ الدولة إلى خفض الإنفاق العام بأشكاله المختلفة، مثل:

❖ الإنفاق على البنى التحتية؛

❖ الإنفاق على المشروعات العامة؛

¹ إبراهيم الغيطاني، سياسات التقشف في مصر: مبررات التطبيق وضوابطها النجاح، مركز المصري للدراسات والمعلومات، ديسمبر 2012، ص03.

❖ الميزانيات التي تخصصها الدولة لمدفوعات الدعم أو مساعدات الأسر منخفضة الدخل؛

❖ تقوم الدولة بخفض أجور العاملين في الخدمة المدنية؛

❖ تخفيض أشكال الإنفاق العام المؤثر .

وأخيرا يمكننا القول إنّ سياسة التقشّف هي: "روشته توصف للدول التي تعيش خارج إطار إمكانياتها المالية ولذلك تحتاج هذه الدول إلى شد الحزام، لكي تتمكن من أن تتعايش في حدود إمكانياتها المالية بدون اللجوء إلى المزيد من الاقتراض".

الفرع الثاني: سياسة التقشّف سياسة توسعية وانكماشية

طرح موضوع سياسة التقشّف للنقاش من طرف علماء الاقتصاد، فلوحظ أن هناك من يقول أن سياسة التقشّف هي سياسة توسعية تقوم بها الدولة في حالة الرواج الاقتصادي، وهناك فريق نقيض لهذا الفريق يقول أن سياسة التقشّف هي سياسة انكماشية تنتهجها الدولة في حالة الكساد¹.
أولا: سياسة التقشّف سياسة توسعية:

تتطلق وجهة النظر القائلة بأن سياسة التقشّف سياسة توسعية من الآثار المتوقعة للتقشّف على اتجاهات التوقعات، بصفة خاصة توقعات قطاع الأعمال الخاص، فوفقا لوجهة النظر هذه يترتب على إتباع سياسات تقشفية كما يلي:

- ✓ أن يتم وضع الميزانية العامة للدولة وعجزها تحت السيطرة وهو ما يعني السيطرة على الدين العام للدولة من خلال إجراءات التقشّف الأمر الذي يؤدي إلى تدعيم الثقة في الاقتصاد القومي للدولة، وهو ما يشجع المستثمرين على المزيد من الاستثمار، وزيادة الإنفاق الاستثماري، ومعه تزداد مستويات الطلب الكلي، وهو ما يؤدي إلى زيادة مستويات التوظيف والخروج من حالة الكساد؛
- ✓ زيادة مستويات الثقة التي تؤدي إلى تحسين اتجاه التوقعات لقطاع الأعمال وكذلك قطاع المستهلكين الأمر الذي يدفعهم إلى زيادة مستويات الإنفاق وتحسن الوضع الاقتصادي للدولة وخروجها من حالة الكساد؛
- ✓ قيام الحكومات بتخفيض نسبة الضرائب إلى الناتج عندما تقوم بإنفاق نسبة أقل إلى الناتج ويترتب على هذا التوقعات التفاؤلية حول اتجاهات الضرائب، ومنه زيادة الاستثمار وزيادة الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي.

1 الاقتصاد بعيون الخبراء، سياسات التقشّف الاقتصادي في العالم،

وبذلك تكون سياسة التقشف قد حققت وضعاً يكون فيه الاقتصاد على الأقل في ظروفه الطبيعية.

ثانياً: سياسة التقشف سياسة انكماشية

بالنسبة لـ نصار المدرسة الكينزية تعتبر فترات الرواج هي الوقت المناسب لتطبيق خطط التقشف وليس أوقات الكساد، بينما يتطلب الكساد أن تحقق الدولة عجزاً في ميزانيتها وتتبع سياسة مالية توسعية. فمن وجهة نظر الكينزيين فإن الإنفاق الخاص يتراجع في أوقات الكساد، لأن القطاع الخاص، إما أن يكون غير قادر على الإنفاق أو غير راغب فيه عند المستويات التي تضمن للاقتصاد الخروج من حالة الكساد، وهنا يأتي دور الإنفاق الحكومي في تعويض النقص الحادث في الإنفاق الخاص، فإن الدولة إذا قامت بتطبيق خطط التقشف في أوقات الكساد، حيث يحتاج الاقتصاد أساساً إلى المزيد من الإنفاق، فإن حجم الطلب الكلي يتراجع وهو ما يوفر الشروط اللازمة لدخول الاقتصاد مصيدة الكساد. لقد كان "جون مينارد كينز" يرد على معارضيهِ من الكلاسيك حول فكرة أن الأسواق لا بد أن تعمل على النحو الصحيح بدون الحاجة إلى التدخل الحكومي في الأجل الطويل، بأنه صحيح أن الأسواق سوف تعمل بشكل صحيح في الأجل الطويل، ولكننا جميعاً سوف نكون موتى في الأجل الطويل، بمعنى أن الاقتصاد لا يجب أن ينتظر من أن تستجيب الأسواق ليعاني الاقتصاد من ويلات الكساد، وأن التدخل الحكومي يصبح ضرورة في مثل هذه الحالات. وبالمقابل التقشف فكرة خطيرة اقتصادياً لثلاثة أسباب وهي:

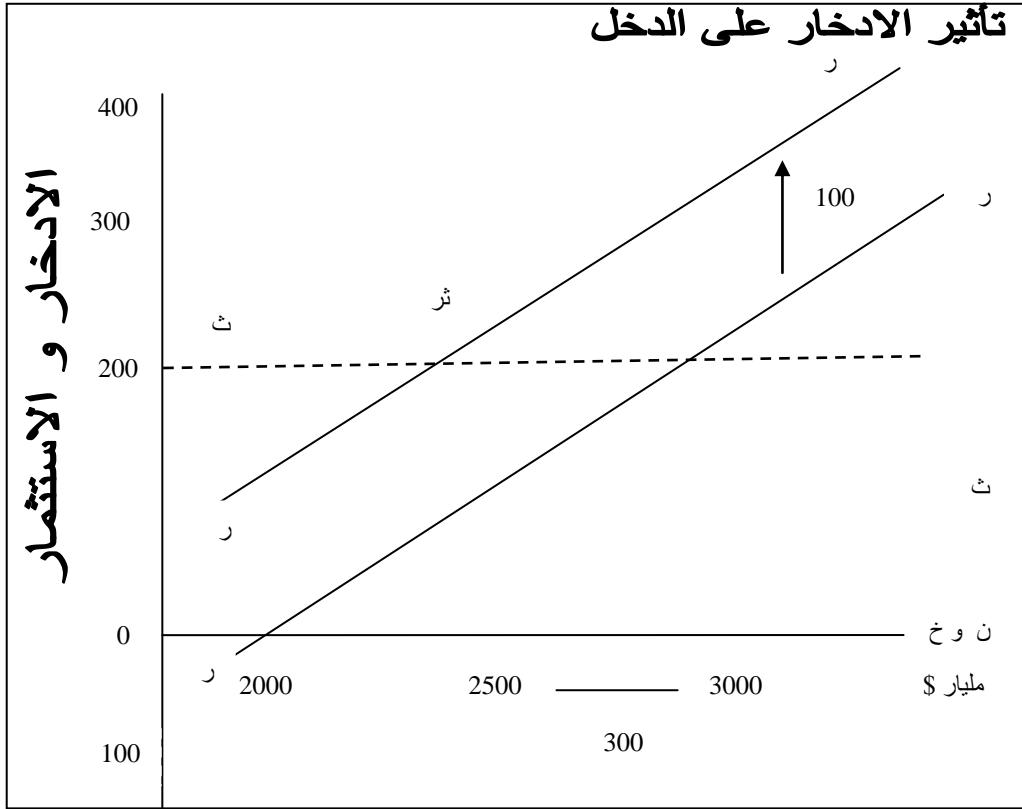
- سياسات التقشف يترتب عليها إعادة توزيع الدخل بصورة غير متساوية بين السكان؛
- سياسات التقشف لا تعمل كما هو متوقع من الناحية العملية، خاصة فيما يتعلق بالآثار الناتجة عن تطبيقها؛
- لا يمكن لجميع الدول في العالم أن تنتهج سياسة التقشف في ذات الوقت، لأن النمو في العالم كله سوف يتراجع، ويكون ذلك مدمراً وهذا ما يحدث حالياً، حيث يترتب على السياسات التقشفية في أوروبا والولايات المتحدة التأثير سلبياً على اتجاهات النمو في الدول الناشئة والدول المصدرة للمواد الأولية مثل: دول الأوبك ومن ثم على النمو العالمي.

الفرع الثالث: تأثير سياسة التقشف على المتغيرات الاقتصادية

إن التقشف المتزايد يؤدي إلى نقل منحنى الادخار نحو الأعلى، وكتوضيح لهذا نجد: إذا أخفضت الأسر القسم المستهلك من دخولها، وإذا لم تكن المؤسسات قابلة للمزيد من الاستثمار، فإن المبيعات ستخفض ويجب أن يضغط الإنتاج بلا تأخير، وذلك إلى النقطة التي ستشعر فيها الأسر

بالحرمان بعد أن أنقض الدخل الوطني بما فيه الكفاية، وحينها ستتوقف في النهاية عن ادخار المزيد وتقبل المؤسسات بمتابعة الاستثمار¹. والشكل الموالي يبين كيف أن التقشف يمكن أن يدمر الدخل.

الشكل رقم (05): الرسم البياني "الادخار/ الاستثمار"



المصدر: بول أسامويلسون، مرجع سبق ذكره، ص220.

الشكل رقم (05) يعطي معلومة غير منتظرة، إذ يوضح لنا بأن منحنى الادخار ينتقل نحو الأسفل بمعدل 1 دولار، سيدمر 3 دولارات من الدخل.

إن الرغبة في استهلاك أقل في مستوى من مستويات الدخل ينقل منحنى الادخار نحو الأعلى، وإذا لم يتغير المنحنى "ث، ث" فإن نقطة التوازن تتراجع من نقطة التقاطع الجديدة "ث"، لأن الدخل يجب أن ينخفض حتى النقطة التي يشعر فيها الجمهور كفاية بالحرمان حتى لا يعود راغباً في ادخار المزيد أكثر مما يمكن للنظام الاقتصادي استثماره.

وفي الخلاصة، إذا كانت نفقات الاستثمار نفقات ذات قوة كبيرة تمارس تأثيرات الض رائب على الدخل، فإن نفقات الاستهلاك التي تقابل تغيير مماثلاً للميول للاستهلاك والادخار ستمارس تأثيرات قوية

¹ بول أسامويلسون، علم الاقتصاد 2 (الدور الاقتصادي للدولة، ومحددات الدخل الوطني)، ترجمه إلى العربية: مصطفى موفق، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ص222.

أيضا. ولتحضير "التناظر الاقتصادي (التكشف)"، فللشكل رقم (05) قد نبهنا إلى محاولة الادخار ربما تنتهي بفشل¹. في حال ظل الاستثمار المخطط ثابتا، فإن انتقال منحني الادخار نحو الأعلى والمترافق مع انتقال مساوي نحو الأسفل لمنحني الاستهلاك، سيؤدي إلى تدمير الدخل الوطني إلى الحد الذي سينخفض فيه هذا الأخير حتى تتولد المساواة بين الادخار الذي ترغبه الأسر وبين فرص الاستثمار، وفي النتيجة فإن محاولة الادخار يمكن أن لا تؤدي إلى استثمار متزايد، ولكن إلى تخفيض في الدخل الوطني بكل بساطة.

المطلب الثاني: سياسة التكشف أهدافها، آثارها

تنتهج الحكومة سياسة تكشفية في خضم ما تواجه من عسر مالي، راجية من وراء تطبيقها لهذه السياسة تحقيق الهيبر في المجال المالي، وتوفير مناخ اقتصادي لإنشاء علاقات اقتصادية محلية ودولية جيدة، ومن خلال التالي سوف نتطرق إلى الأهداف المرجوة من سياسة التكشف، والآثار الناتجة عنها.

الفرع الأول: أهداف سياسة التكشف

إذا كانت تدابير التكشف هي ضارة للغاية بالاقتصاد، فلماذا نحن وضعناها موضع التنفيذ؟ وكجواب للسؤال الموضوع مسبقا نقول: للدولة أهداف قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى، ولتحقيق جملة هذه الأهداف تقع في تعارض الإجراءات.

أولا. أهداف قصيرة المدى: في ظل الكساد الاقتصادي، الهدف هو إحياء النشاط الاقتصادي ولتحقيق هذا ينبغي للدول أن تزيد من إنفاقها لتحفيز الاقتصاد سواء من خلال الاستثمارات أو زيادة الأجور والمكافآت لتدعيم الإنتاج، وكذا تنشيط البرامج الاجتماعية.

ثانيا. أهداف متوسطة وطويلة المدى: إذا كانت الدولة تعاني بشكل كبير من العجز المالي وتفاقم الدين العام، فهي مجبرة على تشديد إنفاقها لاستعادة التوازن المالي طويل الأجل، لذلك يتعين عليها أن تفعل التحكيم بين الأهداف على المدى القصير لتحضير وتنشيط الاقتصاد، وعلى المدى الطويل التي تحد من الديون وتحقيق التوازن في المالية العامة، ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن تجري الدولة جملة من الإجراءات والمتمثلة فيما يلي:

سياسة التكشف تهدف لاستعادة الثقة في الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية وذلك من خلال:

¹ بول أسامويلسون، مرجع سبق ذكره، ص 222.

- كبح جماح التضخم المرتفعة جدا، وتعكير صفو العملية الاقتصادية، وفي ذلك تسعى الدولة إلى تجنب الزيادات في الأجور المفرطة التي من شأنها رفع تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة أسعار المنتجات للشركات الخاسرة، وبالتالي تجنب زيادة في معدل البطالة وبالتالي خلق حلقة مفرغة؛
- تجنب تراكم العجز العلم وتضخم الدين العام، وبالتالي خدمة الدين العام؛
- التوجه نحو الخصخصة وتحضير الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تدفق رأس المال الأجنبي الذي يؤدي إلى زيادة فرص العمل في الاقتصاد لا سيما في القطاع الخاص؛
- التقليل من الاستيراد أو الخدمة في بعض الأحيان، وتشجيع عملية التصدير وذلك لتحسين وضعية ميزان المدفوعات وبذلك الوصول إلى حالة من الاستقرار في أسعار الصرف؛
- الرفع في معدلات الضرائب وزيادة العبء الضريبي؛
- التقليل من المساهمات الاجتماعية؛
- التقليل من الإنفاق العام أو الحكومي؛
- تجنب الاستثمار غير الحقيقي وذلك لتجنب الوقوع في فقاعات الأصول وفقاعات المضاربة؛
- الحد من الطلب وخلق الرقود، ويتم ذلك عن طريق: الرفع من أسعار الفائدة خاصة تلك التي تمنح على القروض الاستهلاكية لا الإنتاجية منها، وبالتالي لا تمنح لنا زيادة فعلية وحقيقية في الاقتصاد.

وجملة الأهداف المسطرة لسياسة النقشف والواجب الوصول إليها، سواء كان ذلك على المدى القصير أو الطويل، قد تكون متناقضة، ولكنها في الأخير لها هدف موحد: وهو تحسين مستوى المعيشة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية وتحقيق التوازن المالي.

الفرع الثاني: آثار سياسة النقشف

- كل سياسة تطبقها الدولة ينجر عنها جملة من الآثار، وسياسة النقشف شأنها شأن كل السياسات الأخرى وآثارها تتلخص في:
 - تقييد أو خفض الإنفاق العام الذي ينطوي على تجميد الأجور وخفض عدد مناصب الوظائف والحد من المكافآت؛
 - زيادة الضغوط على الموظفين مما يؤدي إلى زيادة عدم المساواة؛
 - مواجهة موظفي الدولة العديد من المشاكل بسبب تأخر الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي.
- وهذا له تأثير سلبي على الاقتصاد ولا سيما عن طريق إضعاف الإنفاق الاستهلاكي، الذي يؤثر مباشرة على الشركات الخاصة وهذا بدوره سيقبل التوظيف الخاص بهذه الشركات.

➤ التأثير السلبي الكبير والمباشر على مشاريع التنمية والرعاية الاجتماعية وغيرها من النفقات الاجتماعية وبرنامج مشتركة لخفض الإنفاق العام من جهة وزيادة المعدلات الضريبية، ورسوم الموانئ والمطارات والقطارات والحافلات... الخ من جهة أخرى، إلا أن خفض النفقات العامة يؤدي إلى تفاقم الانكماش الاقتصادي مما يؤدي إلى خفض الإيرادات الضريبية الحكومية ويتعدى ذلك إلى انخفاض صافي الدخل؛

➤ تخفيض النشاط الاقتصادي أي الركود الاقتصادي يؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية من الرعاية الاجتماعية مما يؤدي إلى تعميق الفوارق الاجتماعية؛

➤ خفض الموارد المستثمرة في الخدمات العامة لبعض البرامج الاجتماعية التي يصعب التخلي عنها. وفي النهاية فإن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى التباطؤ الاقتصادي والذي نتيجته الحتمية خفض قيمة العائدات الإنتاجية والضريبية وبالتالي النتيجة في النهاية هي: الصفر.

المطلب الثالث: سياسة ترشيد الإنفاق العام مقابل من سياسة التقشف

من الأمور المسلم بها أن الموارد المالية المتاحة لأي دولة تبقى محدودة بالنسبة لما يجب إنفاقه لإقامة المشاريع التنموية، لذلك بحثت عن سبل تقلص الفجوة بين ما لديها من إيرادات وما يجب أن تنفقه، ومن بين السبل المتاحة نجد: سياسة ترشيد الإنفاق العام.

الفرع الأول: مفهوم سياسة ترشيد الإنفاق العام

توجد مصطلحات كثيرة تهدف إلى ضرورة التحكم في الإنفاق العام ولعل أهمها: أولويات الإنفاق العام، ضبط الإنفاق العام، تحسين كفاءة الإنفاق العام، وربما يكون مصطلح الترشيد أدق وأشمل. أولاً مفهوم الترشيد: للوصول إلى المعنى الحقيقي لسياسة ترشيد الإنفاق العام يجب التطرق أولاً إلى المعنى اللغوي والاصطلاحي للترشيد.

1- الترشيد لغة: الترشيد من الفعل رَشَدَ، رُشِدًا، رَشَادًا، أي اهتدى واستقام.

أما إذا قلنا فلان شخص رَشِيدٌ يعني ذلك أنه: صائب، حكيم، قراره سليم وصائب. كما أن الرَشِيدَ هو الهادي إلى الطريق القويم الذي حسن تقديره في ما قدر والذي ينساق إلى غاياته على سبيل السداد، أي مطابق للعقل والحق والصواب أي: "سياسته رَشِيدَةٌ". أما لفظ "تَرْشِيدٌ" أو "إرشاد" أي توجيهه وهداية إلى الخير والصلاح ودلالة على الطريق الصحيح والرشادة، وهو نقيض الضلال.

2- الترشيد اصطلاحا:

التَّرشيدُ: بمعناه الاقتصادي والذي يعبر عن التصرف بعقلانية وحكمة، وعلى أساس رَشيدٍ، وطبقا لما يملئ به العقل، ويتضمن التَّرشيدُ إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة¹.

ثانيا. تعريف سياسة ترشيد الإنفاق العام : "العمل على زيادة فعالية الإنفاق العام بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الحكومة على تمويل ومواجهة التزاماتها الداخلية والخارجية مع القضاء على مصادر التبذير والإسراف إلى أدنى حد ممكن"².

كما يمكن القول أن سياسة ترشيد الإنفاق العام تعمل على: "تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة"³.
ومن خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن سياسة ترشيد الإنفاق العام هي: "التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاة المجتمع"⁴.

✓ المقصود بالفعالية: توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع؛

✓ المقصود بالكفاءة: تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات، بما يعني العلاقة النسبية بين التكلفة والنتائج.

الفرع الثاني: أهداف سياسة ترشيد الإنفاق العام

يهدف القائمون على سياسة ترشيد الإنفاق العام إلى الوصول لجملة من الأهداف وتتلخص فيما يلي⁵:

¹ محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص399.

² محمد بن عزة، ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة 2009-2010، ص56.

³ مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص171.

⁴ محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص44.

⁵ شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، دفعة 2011-2012، ص89.

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوعية المخرجات بنفس مستوى المدخلات؛
- تحسين طرق الإنتاج الحالية، وتطوير نظم الإدارة والرقابة، وإدخال الأساليب التقنية، ودراسة الدوافع والإتجاهات؛
- خفض عجز الميزانية وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية، والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية؛
- مراجعة هيكلية للمصرفيات، عن طريق تقليص نوعية وحجم المصرفيات التي لا تحقق مردودية كبيرة؛
- دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها؛
- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام؛
- الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا؛
- المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة؛
- تجنب مخاطر المديونية الحالية وأثارها خصوصا وإن كثير من الدول النامية تعاني من مشكلة تسديد الديونها التي من المحتمل أنها أسرفت فيها في الماضي؛
- المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل وبالتالي تجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها؛
- تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة والسلوك الاقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى.

الفرع الثالث: المجالات الأساسية لترشيد الإنفاق العام

تتلخص المجالات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في ثلاث مجالات هي¹: مجال الخدمات العامة، مجال الأشغال العامة الإنشائية، ومجال المشروعات العامة التجارية والصناعية. **أولا. مجال الخدمات العامة:** يتوقف حجم الخدمات العامة على الفلسفة المذهبية والإيديولوجية السائدة في الدولة، فهناك الدولة التي تنادي بالحرية والدور الريادي للقطاع الخاص وبالتالي تقل خدماتها، أما الدولة

¹ محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 61-64.

المتدخلة فإن حجم الخدمات متزايدة بصورة ملحوظة، وبالتالي زيادة حجم الإنفاق العام، وفيما يلي تحديد لأهم الأساليب والطرق المدرجة ضمن ترشيد الإنفاق العام في مجال الخدمات العامة:

✓ الاقتصاد في النفقة الخدمة العامة ما أمكن دون المساس بأدائها؛

✓ تحديد التكلفة الدنيا للخدمات العامة بإجراء مقارنات بين تكلفة الخدمات التي تؤديها الحكومة ومثيلاتها التي يؤديها القطاع الخاص أو إجراء المقارنة بين دولتين تتشابه ظروفها.

ذلك أن الاقتصاد في النفقة وتحديد التكلفة الدنيا لكل خدمة عامة يسمح بالحكم على سلامة الإنفاق العام في الدولة المعنية، فإذا تبين على ضوء هـ ذه المقارنات أن التكلفة الفعلية لوحدة الخدمة مرتفعة عن المستوى الملائم فإنه يتعين دراسة أسباب هـ ذا الارتفاع والبحث عن طرق علاجه وهـ ذا يتم بالوسائل التالية:

- إعادة تنظيم مرافق الخدمات العامة وتوزيع الاختصاصات بينها؛
- التنسيق بين أعمالها المختلفة؛
- محاربة بعض التصرفات المنجرفة للمسيرين؛
- الضغط على بعض النفقات المظهرية غير الأساسية.

ثانيا. مجال الأشغال العامة الإنشائية : تواجه الحكومة عند وضع برنامج لمشروعات الأشغال العامة الإنشائية التي ستنفذها في المستقبل مشكلة تحديد أكثر هـ ذه المشروعات تعظيما للنفع العام، لذلك تقوم بالمفاضلة بين هذه المشروعات بالاعتماد على قاعدتين أساسيتين هما:

➤ الانفاق الأمثل على هـ ذه المشروعات يتحقق بتساوي المنفعة الحدية الاجتماعية في كل وجه من أوجه الانفاق مع التكلفة الحدية الاجتماعية له؛

➤ مقارنة التكلفة والمنفعة الحدية لمشروع آخر ويطلق على هذا الأسلوب تحليل المزايا والتكاليف.

نظرا للصعوبات التي تكشف تطبيق القاعدة الأولى والمتمثلة في العجز عن قياس كل من المنفعة والتكلفة الحدية الاجتماعية.

ثالثا. مجال المشروعات العامة التجارية والصناعية : يمكن تنظيم الإنفاق العام المتعلق به ذه المشروعات

على أساس الأساليب المتبعة في المشروعات الخاصة مع مراعاة الاستعانة بكل من جهاز السوق والحوافز الفردية على النحو المتبع في حالة القطاع الخاص لتعظيم النفع العام تعترضه بعض العقبات في حالة المشروعات العامة:

- بالنسبة للاستعانة بجهاز لسوق : في مجال المشروعات العامة ففي جانب منها يكن قياس إنتاجية النفقة، إذ يتم تحديد حجم الانفاق والإنتاج على ضوء معيار الربحية وحده ، وهناك مشاريع أخرى انتاجها لا يمكن قياسه لأنه يتمثل في تحقيق أهداف اجتماعية فقط؛
- بالنسبة للحوافز الفردية: عند ربط الترقى طيت والمكافآت بتحسين الإنتاج في المشروع فه ذا يؤدي بالعالمين إلى تحسين كفاءتهم التي يظهرونها في العمل.
- من خلال ما سبق نجد أن: ترشيد الإنفاق العام أشمل وأهم من سياسات التقشف ، لأنه يتضمن مجرد إجراءات من شأنها تخفيض الإنفاق العام ، ولكنه يعني التحول نحو سياسات أكثر فاعلية في إدارة المال العام ، وذلك من خلال اتباع طرق أكثر فعالية في إدارة الميزانية العامة، سواء كان ذلك على مستوى إعدادها أو الرقابة عليها.

المبحث الثاني: سياسة التقشف كجزء من الإصلاح المالي

بات الإصلاح المالي من الضرورة الموضوعية تبنيه من طرف الدول التي تعاني من إختلالات مالية وتبعها أخرى اقتصادية، لكون ثماره تأتي بالنتائج المرضية لاقتصاديات تلك الدول، ومحاولة من هذه الدول ولحل مشاكلها تبنت برامج إصلاحية من طرف صندوق النقد الدولي وبرك العالمي.

المطلب الأول: ماهية الإصلاح المالي

يكتسي الإصلاح المالي في النظام المالي للدول التي تعاني عجوزات مالية الأهمية البالغة ، جعلت الكثير من الاقتصاديين يجتهدون في البحث في طياته للوصول إلى مفهوم شامل يوصل معنى الإصلاح المالي لكل من يحتاجه.

الفرع الأول: مفهوم الإصلاح المالي

قبل التطرق لمفهوم الإصلاح المالي، نتعرف أولاً على مفهوم الإصلاح.

أولاً. مفهوم الإصلاح: هو جعل الشيء أكثر صلاحاً يقابل ذلك بالانجليزية (the reform)، وبالفرنسية (la reforme)، أي التعديل في الاتجاه المرغوب فيه.

ثانياً. الإصلاح المالي من المنظور الضيق: "إصلاح المالية العامة و النظام المصرفي في آن واحد".

ثالثا. الإصلاح المالي من المنظور الواسع : "إصلاح النظام المالي بمكوناته من مالية عامة وأجهزة وهيئات مالية قائم عليها ، وهو جزء من الإصلاح الشامل لأجهزة الدولة وأساليب عملها وأنه يستوجب فصلا وتعديلا للأنظمة الجزئية للمالية العامة"¹.

الفرع الثاني: المصطلحات المتداولة والقريبة من مفهوم الإصلاح المالي

عند البحث في طيات الإصلاح المالي نجد العديد من المصطلحات التي يمكن إدراجها تحت هذه السياسة نذكر منها:

أولا. البرمجة المالية: وهي جملة من السياسات الهادفة إلى إزالة الاختلال بين إجمالي العرض المحلي والطلب المحلي وما يترتب عن ذلك الاختلال من عجوزات في موازين المدفوعات وارتفاع بالمستوى العام للأسعار، وتسعى تلك السياسات إلى إحداث حالة من التوفيق بين الموارد المتاحة والاحتياجات وعلى النحو الذي يقضي إلى تحقيق نتيجة مرغوبة لميزان المدفوعات وأقل قدر ممكن من الضغوط على مستويات الأسعار المحلية.

ثانيا. التكيف الهيكلي: هي إجراءات تستهدف تحقيق نمو اقتصادي سريع لإزالة التشوهات والاختلالات الاقتصادية الخارجية والداخلية وإن هذه الإجراءات لها أبعاد اقتصادية كلية وجزئية بالاعتماد على طبيعة الاختلال².

ثالثا. الإصلاح الاقتصادي: هو عملية منظمة للتغيير في الاقتصاد بهدف خفض وإزالة الاختلالات المحلية أو الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغييرات في السياسة العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار³. وجملة الآراء تقسم الإصلاح الاقتصادي إلى⁴: إصلاح هيكلي وسياسات التثبيت.

➤ **الإصلاح الهيكلي:** هذا النوع من الإصلاح يهدف إلى التغلب على ظاهرة الركود الاقتصادي وتعطيل جهات الكبح وإيجاد ديناميكية جديدة من أجل تحويل البنية التحتية للاقتصاد وإعادة هيكلته من أجل الإدماج في الاقتصاد العالمي.

¹ إلياس سلبا، إصلاح النظام المالي العالمي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الثالث للتجمع الوطني لدعم خيار المقاومة بعنوان: "خيار المقاومة وبناء الدولة"، بيروت، يومي 19-21 فيفري 2011، ص03.

² سيد البواب، برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، البيان للطباعة والنشر، مصر، 2002، ط02، ص102.

³ حمزة سيلام وآخرون، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، دفعة 2013-2014، ص33.

⁴ أحمد النجار، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية حالة مصر، المغرب، اليمن، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، سوريا، 1996، ص09.

➤ **سياسات التثبيت:** يهدف هذا النوع من السياسات إلى إعادة التوازن في الاقتصاد الكلي في مدة قصيرة عادة ما تكون بين عام أو عامين. وهذا النوع من السياسات الإصلاحية يكون اتفاقية بين الحكومة المعنية وصندوق النقد الدولي وه ذه السياسات تمثل مشروعية الصندوق التي يتم الاتفاق عليها في خطاب النوايا المبرمج مع الحكومة المعنية.

الفرع الثالث: مفهوم شامل للإصلاح المالي

الإصلاح المالي: "يعني تعديل مفردات النسق المالي في الاتجاه المرغوب فيه، بمعنى إعادة النظر بواقع المالية العامة، أسواق ومؤسسات رأس المال، ووضع الجهاز المصرفي، ونظام الرقابة والإشراف، وطبيعة التداخل ما بين السياستين النقدية والمالية، وحجم الارتكاز على إجراءات الإصلاح المساندة فضلا عن إعادة تصيغ القرارات المالية، وطبقا له ذا المنظور يتضح بأن الإصلاح المالي يعد برمجة مالية كإطار عمل وكمديات زمنية لسلسلة الإجراءات الواسعة المعتمدة، ومن زاوية أخرى فإن التكيف المالي لا يتضمن بالضرورة إصلاحا ماليا إلا أن الإصلاح المالي يشمل على تكيف مالي، فهو يعد مرحلة متقدمة وذات محتوى أعمق حيث أنه عملية تعديل ج ذري وعميق للنظام المالي بهدف تحسين أدائه وبفعل سابق ومدبر أو مخطط"¹.

المطلب الثاني: الإصلاح المالي في إطار سياسات المؤسسات الدولية

ظهرت فجوة كبيرة في الاقتصاد العالمي خاصة في جانبه المالي بعد الحرب العالمية الثانية فتمخض عن ذلك ميلاد توأم بريتن وودز هما: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

الفرع الأول: منهج صندوق النقد الدولي

أنشأ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية بريتن وودز بولاية نيوهامشير في الفترة 1-22 جويلية 1944، والتي أقرها ممثلو 44 دولة، اجتمعوا لمناقشة أهم القضايا والمشاكل الاقتصادية الدولية من ناحية، والعمل نحو إعادة الاقتصادات التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، فهو وكالة مختصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، باعتباره المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة، كما يتولى

¹ إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، العراق، 2002، ط1، ص17.

المحافظة على الاستقرار في قيمة العملات من خلال توفير التمويل قصير الأجل لمعالجة العجز المؤقت في موازين المدفوعات¹.

كما يعمل الصندوق من ذ تأسيسه على تقديم قروض طارئة للاقتصادات المتضررة تساعد بالنهوض بالاقتصاد وتسهل النمو وتحد من الفقر خاصة وأن الدول النامية وهي الأكثر تعاملًا مع الصندوق تكون دائماً في حاجة إلى التمويل التعويضي لأنها أحادية التصدير أي مجموع صادراتها عبارة عن مواد أولية قد تتعرض أسعارها إلى الانخفاض المفاجئ مما يعرضها إلى عجز شديد في ميزانها التجاري فنقدم لها المعونة من طرف صندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني: منهج البنك الدولي

أنشأ هذا البنك بمقتضى اتفاقية بريتن وودز عام 1945، فالبنك الدولي هو المؤسسة الشقيقة لصندوق النقد الدولي وعدد أعضائه هو 184 في 2002، وله العديد من النقاط المشتركة مع بنية صندوق النقد الدولي غير أن آلية تمويله مختلفة، ففي الأصل جرى تأسيس البنك الدولي لمساعدة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتطور دوره بمرور الزمن ليصبح رسمياً ممولاً للتنمية في البلدان النامية وهو تمويل يتم باختبارات مشبوهة للغاية².

يمارس البنك الدولي عدة أنشطة منها الاستثمارية وأخرى غير استثمارية³:

✓ الأنشطة الاستثمارية: تشمل آليات سياسة الاقتراض ودفع الدول إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة؛

✓ الأنشطة غير الاستثمارية تتمثل في:

- تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء؛
- التنسيق بين مصادر التمويل المختلفة وتسوية منازعات الاستثمار؛
- تقديم المعونة الفنية لاختيار المشروعات التنموية وكيفية إعدادها وتقديم الدراسة الكاملة لها مع تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها؛
- تكوين وتدريب موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارة العلمية وسياسات الإدارة الاقتصادية الحديثة؛

¹ عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار محدلاوي، الأردن، 2002، ط02، ص285.

² سام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ط01، ص201.

³ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص174.

- الاهتمام بمجال البحث العلمي حيث يخصص 3% من ميزانيته الإدارية للبحوث الاقتصادية والاجتماعية وتنتشر نتائج البحوث في المجالات المتخصصة أو كتب مطبوعة أو نشرات؛
- تحقيق مصلحة الدول المستثمرة والدول المضيفة على حد سواء، وذلك بتنسيق بين أصناف التمويل المختلفة التي تحصل عليها الدول النامية.

المطلب الثالث: السياسات المعتمدة في الإصلاح المالي

من المعلوم أن عملية الانتقال من نظام مقيد إلى نظام أكثر حرية تقتضي الاعتماد على جملة من السياسات المالية والاقتصادية، وهو ما سنتعرف عليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: إصلاح الميزانية العامة

إن عملية إصلاح عجز الميزانية العامة تتطلب البحث في جوانب شتى تكمن وراء استمرار العجز وتناميه وتراكمه، وعليه فإن البحث عن مخرج لتجاوز مشكلة العجز في الميزانية العامة لا بد وأن يصب في إصلاح المالية العامة، من نفقات وإيرادات الأمر الذي يستلزم البحث في ترشيد وإعادة هيكلة النفقات العامة فضلا عن البحث في إصلاح الواقع الضريبي وتنويع الإيرادات.

أولا. إصلاح هيكل النفقات العامة: يقتضي إصلاح هيكل النفقات العامة الأخذ بالحسبان واقعية ومنطقية هذه النفقات، وأن تكون قابلة للتنفيذ من نواحي اقتصادية وسياسية واجتماعية، وبهدف احتواء أي موقف مالي متدهور فإن إصلاح الإنفاق العام يقتضي أن تكون هناك مراجعة للسياسات الحكومية الأساسية، ودراسة كافية لتركيبة الإنفاق العام وطبيعة أنشطة القطاع العام وأنماط تقديم الخدمات العامة وفي أحيان كثيرة لا يمكن القيام بإصلاح هيكلي شامل لسياسات الإنفاق الحكومية إلا في إطار متوسط المدى¹. وفيما يلي جملة من أهم ما يجب البدء به عند اتخاذ قرار سياسة ترشيد الإنفاق²:

- تغيير سياسة التشغيل وذلك بالحد من تعيين الخريجين من الجامعات والمعاهدات والمدارس؛
- تجميد كل أنواع الإعانات والدعم ويكون ذلك بطريقة تدريجية؛
- تخفيض الإنفاق الحكومي على السلع التي تستخدمها الوزارات والهيئات العامة؛
- تخفيض الإنفاق العام للمؤسسات والمشروعات الإنتاجية العمومية وزيادته في المشروعات البيئية الأساسية التي تتكامل ولا تتنافس مع مشروعات القطاع الخاص.

¹ إكرام عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هوم، الجزائر، 2008، ص ص 28، 29.

ثانيا. إصلاح هيكل الإيرادات العامة : في البرامج التي يدعمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

والتوجهات الذاتية للإصلاح، بات الإصلاح الضريبي عنصرا مهما وله دورا فعالا في الأوساط الاقتصادية ومعالجة الإختلالات المالية بجانب خفض المصروفات و ذلك عن طريق البحث في واقع النظم الضريبية وإعادة هيكلتها بصفقتها أمرا حيويا لنجاح كل من السياسات الكلية وسياسات الإصلاح الهيكلي ويتم ذلك من خلال: رفع المعدلات الضريبية والزيادة من حصيلتها وإعادة تنظيمها وإيجاد أوعية ضريبية أخرى وزيادة قاعدة الممولين والحد من الإعفاءات الضريبية وتطوير طرق التحصيل الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي، وينطوي إصلاح النظام الضريبي على¹:

✓ الإنتقال من الضرائب النوعية على الدخل إلى الضرائب الشاملة، أي بتطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي، مع فرضها على الأجور والزيادة في الاشتراكات الموجهة إلى الضمان الاجتماعي؛
✓ رفع معدلات الضرائب على دخول المؤسسات الاقتصادية وتغيير قيمة الضرائب على الأرباح بما يتناسب والإصلاحات العامة؛

✓ رفع قيمة الضرائب العقارية والأملك المدنية؛
✓ رفع الرسوم على المنتجات البترولية؛
✓ فرض ضرائب على المبيعات العامة؛
✓ الانتقال من الضرائب الجمركية المتعددة الأسعار إلى الضرائب الجمركية الأكثر توحيدا؛
✓ التخفيض أو حذف بعض رسوم الاستيراد؛
✓ إلغاء الإعفاءات الجمركية إذ أن هذه الإعفاءات تشوه جهاز الأسعار.

ثالثا. تخفيض الدعم : يوصي صندوق النقد الدولي بتخفيض كل أشكال الدعم سواء الدعم الموجه إلى الخدمات أو المواد الغذائية الأساسية ودعم الصادرات ودعم القروض أو دعم بعض الأنشطة الإنتاجية أو الخدماتية الأخرى لأن هذا الدخل يؤدي إلى اختلال هيكل الأسعار والنفقات وهو ما يؤدي إلى تدهور مستوى الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي انخفاض مستوى الناتج إن انخفاض الدعم في الميزانية العامة له آثاره الإيجابية على مستوى الكفاءة الاقتصادية ويقلل من معدل التضخم ومن هنا يؤكد الصندوق أن الدعم يمثل أحد أسباب التضخم².

¹ المرجع نفسه، ص ص 25،26.

² رمزي زكي وآخرون، السياسات التصحيحية في الوطن العربي ، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ط 01، ص75.

الفرع الثاني: إصلاح هيكل تمويل عجز الميزانية العامة

يعد العجز في الميزانية العامة أحد الإشكاليات المزمنة لاقتصاديات الدول التي تبنت برنامج الإصلاح، وأن معالجة العجز تقتضي البحث عن مسباته والبحث عن حلول لمعالجته، و أهم الحلول المقترحة لمعالجة هذا العجز نجد:

أولاً. التمويل من البنوك: ويتم ذلك إما بالتوسع في الاقتراض الحكومي من البنك المركزي حيث تلجأ إليه لتغطية العجز في ميزانيتها وتدعم بها رفاقتها، حيث يقوم بتقديم قروض أو الإصدار النقدي الجديد شريطة أن لا يتعدى ه ذا الإصدار الحدود المسموح بها، أو بالاقتراض من البنوك التجارية عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها¹.

ثانياً. التمويل غير البنكي: هو دالة لتطور أسواق المال وحجم الطلب العام على السندات الحكومية وبالتالي تظهر الميزة الكبيرة في انخفاض التضخم، إلا أنه يكاد يكون منعدماً في الدول النامية بسبب طبيعة القطاع الخاص غير البنكي، وله أثر يكون انكماشاً على الطلب من خلال أن طريقة التمويل الحكومي قد تفضي إلى تحويل القوة الشرائية للقطاع الخاص من التوجه نحو ممارسة الطلب على شراء السلع والخدمات والسندات الخاصة إلى شراء السندات الحكومية، ومن ثم تدفع نحو ارتفاع أسعار الفائدة وهو ما يؤثر سلباً على استثمارات القطاع الخاص².

ثالثاً. التمويل الخارجي: يعتبر من أهم الوسائل التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها من أجل تغطية جزء من عجز موازنتها العامة، وتتمثل أهم صورته فيمايلي³:

❖ **المنح الأجنبية:** تحتل المنح والمساعدات الخارجية أهمية كبرى بالنسبة لبعض الدول، وهي عبارة عن تحويلات نقدية أو عينة تقدمها الدول لغيرها لاعتبارات سياسية، اقتصادية، إنسانية ومجموعها يسهم في تمويل العجز الحاصل في الميزانية العامة؛

❖ **القروض الخارجية:** ويقصد بها تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات الحكومية الأجنبية والهيئات الدولية، ويعد أحد الوسائل غير تضخمية التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لسد جانب من عجز موازنتها العامة.

¹ محمد حميدات، النظريات والسياسات النقدية، دار الملكية للطباعة والنشر، الجزائر، 1996، ص 136.

² إكرام عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ محمد حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 138.

الفرع الثالث: دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي

منذ بداية الثمانينات تبنت مؤسستين الإصلاح المالي والاقتصادي -البنك الدولي وصندوق النقد الدولي -سياسة ليبرالية جديدة تقوي من وجود القطاع الخاص وفتح المجالات التنافسية ومعنى ذلك دعم لاقتصاديات السوق ويظهر ذلك من خلال¹:

أولاً. تقليص دور القطاع العام: يقصد بهذا تحويل الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص أي تحويل الموارد من استخدامات أقل كفاءة إلى استخدامات أكثر كفاءة مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، كما أن تقليص دور القطاع العام يستند إلى:

- تخفيض بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي التي تتم من خلال الوحدات الإنتاجية للقطاع العام؛
- التقليل من قيمة الضرائب المختلفة على القطاع الخاص؛
- التخلص من المؤسسات المفلسة أو التي حققت خسارة حتى لا تكون عبء على الاقتصاد الوطني.

ثانياً. دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يخلق معوقات أمام تدفق رؤوس الأموال خاصة الأجنبية منها ولتفادي حدوث ذلك يجب على الدول انتهاج السياسات التالية:

- إعفاء رأس المال الأجنبي من كل أنواع الضرائب والرسوم إما كلياً أو جزئياً؛
 - تقديم ضمانات تشجيع الاستثمار لهذه الأموال؛
 - عدم تقييد الاستثمارات الاجتماعية في مجالات معينة وإعطائها الفرصة في الولوج في جميع الأنشطة الاقتصادية كالاستثمار في القطاع العام؛
 - إعطاء ديناميكية جديدة لحرية رؤوس الأموال منها تحويل الأرباح إلى الخارج؛
 - إجراء تعديلات في مجال التشريعي بما يضمن تطبيق قواعد آليات اقتصاد السوق.
- وجملة هذه الإجراءات تجعل تدفق الاستثمار الأجنبي يوفر عملات أجنبية وتكنولوجية متقدمة وخبرات إدارية و عملية تضاف إلى الاقتصاد الوطني.

¹ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص-ص38-41.

ثالثا.الخصوصية: هي تلك السياسة التي تدعو في مضمونها للتخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هـ ذه المشروعات ثم التخلص منها جزئيا أو كليا، وتحويلها إلى يد الخواص¹. وبتطبيق الخصوصية توفر جملة من الآثار الإيجابية على عدة محاور وهي:

- التخفيف من أعباء ميزانية الدولة في دعم هـ ذه الوحدات وبالتالي توفر أموال الدعم في تخصيصها في المجالات الاقتصادية أخرى أكثر إنتاجية؛
- النقل من أعباء الإدارة التي تتحملها الدولة؛
- استفادة الدولة من الموارد الضريبية عند بيع الوحدات العامة إلى القطاع الخاص بسبب زيادة إنتاجية هذا الأخير؛
- عائد هذه الوحدات يستخدم لسداد جزء من الديون وتمويل التقاعد المسبق لمستخدميها.

الفرع الرابع: اصلاح هيكل الأسعار والائتمان

إن المشاكل والانعكاسات الناتجة عن مجريات عمل أسعار السلع وخدمات أسعار الصرف وأسعار الفائدة وتأثيرها على تخصيص الموارد الاقتصادية وهو ما كان سببا في لجوء العديد من الحكومات للأخذ بمسألة إصلاح واقع معدلات سعر الصرف وإعادة النظر في هيكل أسعار الفائدة، ونلخصها كمايلي²:

أولا.إصلاح سعر الصرف : تزد مسألة تعديل سعر صرف العملة بوصفه حالة مهمة لمواجهة أوضاع الاختلال بين جانبي العرض والطلب ولعل هـ ذا الاختلال قد ينجم عن تنفيذ سياسات اقتصاد كلي لا تتسجم وقدرة الاقتصاد على الإنتاج، أي بمعنى آخر هناك مغالاة في تقييم قيمة العملة، وظهور السوق الموازي ومن ثم ضياع القدرة التنافسية للمنتجات في السوق العالمية مما يعرقل عمليات التصدير وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج بعد تحويلها إلى نقد أجنبي في السوق الموازي. لذلك يوصي صندوق النقد الدولي بإجراء تعديل في سعر صرف عملة البلد الذي يريد الإصلاح (التخفيض)، وذلك للوصول إلى أفضل النتائج.

ثانيا.إصلاح هيكل أسعار الفائدة : إن سعر الفائدة على القروض والودائع لا يؤثر فقط على مستوى الإنفاق والتضخم وتوازن ميزان المدفوعات بل يؤثر وبدرجة أكبر على الادخار والاستثمار، وهـ ذا في ظل قطاع مصرفي ضعيف ومثقل بالأعباء ويكون أمر إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية الضعيفة إجراء

¹ حمزة سيلام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص59.

² إكرام عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص-ص28-39.

ضروريا من أجل إعادة رسملة ودمج وتصفية المؤسسات المصرفية ولعل تحرير أسعار الفائدة لتعمل بفاعلية يحقق:

- المحافظة على المدخرات المتولدة في الداخل من الهروب إلى الخارج؛
- تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للداخل تبعا لعنصر المنافسة؛
- تحقيق حالة تحسن في ميزان المدفوعات؛
- تعزيز عملية الادخار والاستثمار ومن ثم تؤثر إيجابيا على الحساب الجاري لميزان المدفوعات والوضع الخارجي على المدى البعيد.

ثالثا. إصلاح السياسة الائتمانية: للوصول إلى سياسة ائتمانية مثلى يجب العبور بالمحطات التالية¹:

- زيادة استقلالية البنوك المركزية في الإدارة النقدية؛
- رفع كفاءة عمل السياسة النقدية بما يكفل تحسين واقع أسعار الصرف؛
- إصلاح الأنظمة التدبيرية ونظام مراقبة المصارف والإشراف عليها؛
- إعادة تحويل وهيكله المؤسسات المالية الضعيفة على نحو الذي يرفع من كفاءة أدائها؛
- إصلاح أنظمة الائتمان وأسعار الفائدة؛
- تعزيز استقلال وتنافس المؤسسات المالية وتشجيع التنمية المؤسسية للمصارف ومؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية؛
- رفع كفاءة وفعالية أسواق رأس المال طويل الأجل من خلال تحسين إدارة الدين العام وإصلاح أنظمة التسوية للمدفوعات؛
- تطوير أسواق الصرف الأجنبي بدعم من لوائح احترازية تتعلق بمخاطر الصرف الأجنبي؛
- رفع القيود عن المدفوعات والتحويلات بالنسبة للصفقات الدولية الجارية وتحرير حركات رأس المال من السيطرة؛

وعند تطبيق جملة هذه الإجراءات نصل إلى: تحرير النظام المالي الداخلي وبالتالي السماح بحرية دخول المؤسسات الأجنبية، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية والربط بين الأسواق المالية الداخلية والخارجية.

¹ إكرام عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 38.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول مع سياسة التقشف

للجانِب المالي أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للدول خاصة تلك التي تعاني من مشاكل مالية وعجوزات في الميزانية العامة من جهة وفي الميزان المدفوعات من جهة أخرى، لذلك قد اجتهد صندوق النقد الدولي على المحافظة على التوازن المالي لجميع الدول من خلال الوصفات المقدمة لها في إطار الإصلاح المالي، ومن بين الوصفات نجد سياسة التقشف.

المطلب الأول: تدابير مقترحة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار سياسة التقشف

تدخل سياسة تقشف في صلب اهتمام صندوق النقد الدولي، وتقوم فلسفته على أن خطط التقشف والضبط المالي ينبغي أن تركز على الإصلاحات المتواصلة بدلا من التدابير المؤقتة أو قصيرة الأجل حتى توتي ثمارها.

وتؤكد دراسات صندوق النقد الدولي أن عملية إصلاح الخلل المالي، أي عجز الميزانية وتخفيض الديون، تستغرق وقتا طويلا، ففي بعض الحالات لم يتراجع الدين العام في بعض الدول إلا بنسبة هامشية في المتوسط بعد مرور 15 عاما من تجاوز نسبة 100% من الناتج المحلي الإجمالي، وأحد أسباب ذلك هو صعوبة تخفيض العجز الأولي بسرعة، لذلك ينبغي مراعاة الواقعية عند تحديد ما يمكن تحقيقه من خفض عجز الميزانية والديون.

وقد وضع صندوق النقد الدولي في إطار ذلك خارطة طريق للنجاح لتطبيق سياسات التقشف وتسوية أعباء الديون المفرطة الحالية، تتخلص في التالي¹:

- ✓ دعم النمو يمثل أهم الأوليات لمواكبة الآثار الانكماشية المترتبة على التقشف المالي؛
- ✓ يجب أن تركز السياسات على حل المشكلات الهيكلية الأساسية داخل الاقتصاد، كما يجب أن تكون السياسة النقدية داعمة بقدر الإمكان؛
- ✓ نظرا للوقت الذي يستغرقه تخفيض الديون، ينبغي التركيز في عملية الضبط المالي على التغيرات الهيكلية الدائمة، ويمكن أن تساعد في هذا الخصوص قواعد المالية العامة، والتي تعزز الشفافية والمساءلة في عملية الميزانية.

كما أن صندوق النقد والبنك الدوليين من خلال إصدار التقارير السنوية والحلول المتعلقة بسياسة التقشف، بينوا ثلاث اتجاهات محبذة من قبلها وتتمحور فيما يلي:

¹ إبراهيم الغيطاني، مرجع سبق ذكره، ص06.

❖ **تخفيض النفقات العامة غير المنتجة:** ويكون هذا التخفيض من خلال تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص، ورفع كفاءة المؤسسات العامة بخصوص الخدمات التي لا يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص باعتبار أن المؤسسات العامة هي المسؤولة عن الاستثمارات الكبرى في مجال البنى التحتية.

وفي ظل شح الموارد المالية في كثير من الدول تلجأ إلى برامج تصحيحية من طرف صندوق النقد الدولي، وبذلك هي مجبرة على خفض الإنفاق الحكومي، الذي بلغ في 15 بلد عالية المديونية بمعدل يزيد عن 18% في أوائل الثمانينات وعرف الإنفاق الاستثماري انخفاض يتجاوز 35% في حين عرف الإنفاق الجاري انخفاض قدره 8%.

❖ **تخطيط وضبط الميزانية العامة:**

ويتم ذلك كما يلي:

- تخطيط المالية العامة بصيانة برامج استثمار مقسم إلى مراحل تقدير احتياجات الإنفاق العام الجاري و تقسيم الحجم المتاح من الإيرادات واحتياجات الإقتراض للفترة ما بين ثلاث إلى خمس سنوات.
- الميزانية السنوية: بصياغة برامج الإستثمار تمكن من إعداد ميزانية شاملة لفترة عام واحد من أعوام الخطة متوسطة المدى، وينبغي أن تكون الخطط والميزانيات الهادفة إلى تشجيع كفاءة اتخاذ القرار تعتمد مفاضلات واضحة وصريحة بين البرامج والمشاريع، كما يجب أن تخضع لقيود حازمة.
- تدعيم أنظمة ضبط الميزانية والإنفاق: وهذا بزيادة شفافية وتوقيت رفع تقارير المالية العامة، خاصة تلك التي تنسم بأهمية خاصة لفاعلية إدارة المالية العامة والرقابة على أعمال الحكومة والمشاريع العامة.

كما أن صندوق النقد الدولي أقر بدور الخزينة العامة في تحسين أداء برامج الإنفاق العام، وذلك من خلال:

- ✓ التسيير الجيد لحركة الأموال الداخلة والخارجة من الحسابات الخاصة بالخزينة؛
- ✓ التخطيط المالي والتقدير الجيد للمدخلات والمخرجات؛
- ✓ التسيير العقلاني للدين العمومي فالعيب ليس في حجم الدين وإنما في طريقة تسييره؛
- ✓ تسيير الأصول المالية الحكومية.

❖ **اعتماد معايير الشفافية في المالية العامة:** أكد صندوق النقد الدولي على ضرورة وضع معايير ومواثيق الممارسات السليمة المعترف بها دولياً والتي من شأنها أن تدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي

والمالي، وذلك للرفع من قدرة الحكومات على صنع السياسات المالية وإدارة الدين العام وتنفيذ الميزانية العامة.

ويتضمن ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة لصندوق النقد الدولي النقاط التالية:

- وضوح الأدوار والمسؤوليات؛
- إتاحة المعلومات للجمهور.

المطلب الثاني: تجربة دولة نامية مع سياسة التقشف "جمهورية مصر العربية"

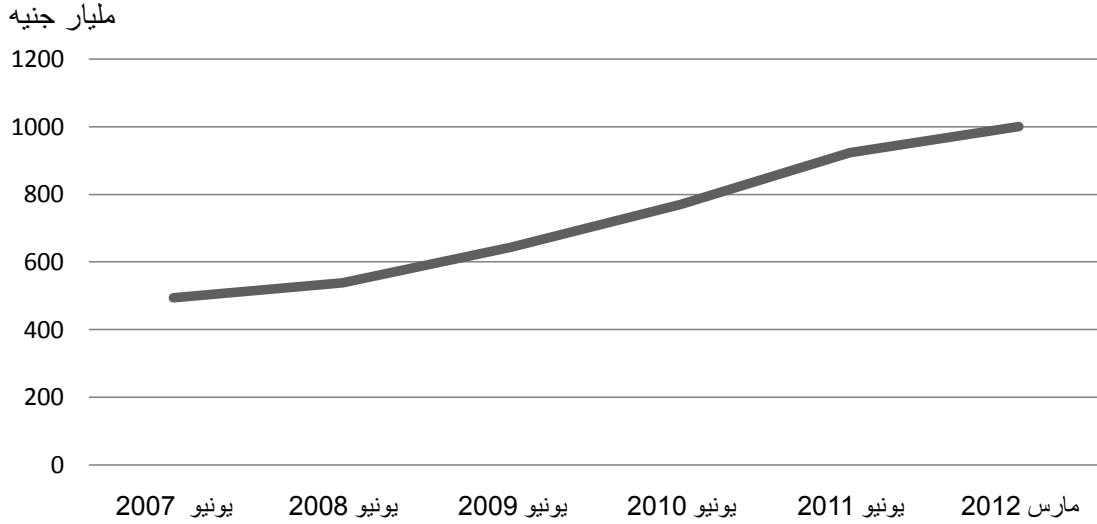
أشارت الوقائع الاقتصادية إلى أن الدول النامية لم تواجه صعوبات على الصعيد المالي وبالأخص في الاقتراض من أجل تغطية الوضع المتأزم في الجانب المالي وذلك قبل مطلع السبعينات، وبدأ الوضع يتغير تدريجياً بسبب التأثير بحالات الانكماش الاقتصادي لدى الدول المتقدمة، ولكن تبقى الاقتصاديات النامية والمارة بمرحلة تحول نحو التقدم تؤدي دور محرك الاقتصاد الدولي، رغم تراجع معدلات النمو فيها بسبب زيادة الروابط الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة وما أصابها من أزمات اقتصادية.

وبسبب تباطؤ النمو الاقتصادي الذي أصاب جل الدول النامية وزيادة معدلات البطالة وزيادة الدين العام لجأت الدول النامية إلى اتخاذ سياسة التقشف عنواناً لسياستها المالية ومثال عن الدول النامية المنتهجة لسياسة التقشف نجد: **جمهورية مصر العربية**، التي بلغ عجز الميزانية العامة فيها خلال العام المالي **2011-2012** نحو **1708** مليار جنيه، وقد ارتفع الدين العام المحلي ليبلغ **68%** من الناتج المحلي الإجمالي في **2011**، بينما بلغت نسبة الدين الخارجي نحو **152%** من إجمالي الناتج المحلي في نفس العام. ومع إعلان الحكومة التزامها تطبيق سياسات تقشفية لعلاج عجز الميزانية الذي بلغ ما يزيد عن **135** مليار جنيه في حالة عدم تطبيق هذه الإجراءات.

الفرع الأول: واقع عجز الميزانية العامة والدين العام في مصر

بلغ العجز الكلي للميزانية العامة سنة **2001-2002** قيمة **221** مليار جنيه، ووصل **1708** مليار جنيه في العام المالي **2010-2011**، أما الدين العام المحلي تطور خلال الفترة الممتدة من **2007** إلى **2012**، والشكل الموالي يوضح ذلك.

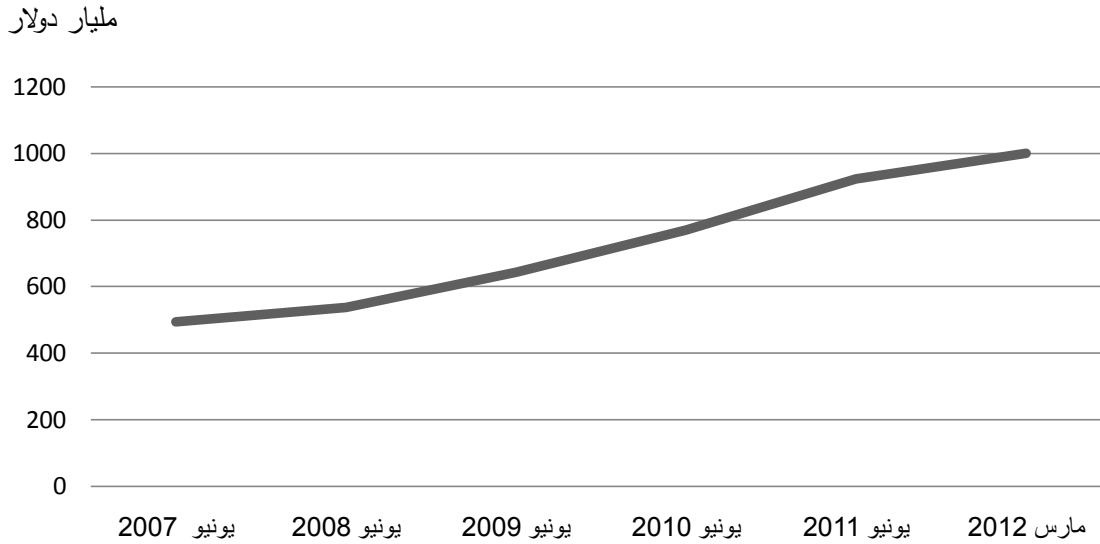
الشكل رقم (06): تطور إجمالي الدين العام المحلي



المصدر: إبراهيم الغيطاني، مرجع سبق ذكره، ص 08.

أما الدين العام الخارجي في مصر فقد انتهج المسار الموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): تطور إجمالي الدين العام الخارجي



المصدر: إبراهيم الغيطاني، مرجع سبق ذكره، ص 09.

الفرع الثاني: التدابير التقشفية المصرية

إن التدابير التقشفية المصرية مزيجا بين تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب من خلال تعديلات على الضرائب الدخل والمبيعات والدمغة والعقارات، وإعادة النظر في تعريف أسعار خدمات المرافق (الكهرباء، المياه، الغاز الطبيعي) واتفاق على قرض ممنوح من صندوق النقد الدولي إلى مصر

بقيمة 4.8 مليار دولار، والجدول الموالي يوضح انخفاض العجز الكلي وذلك عن طريق اتباع وصفة صندوق النقد الدولي، التي تركز على ثلاث محاور.

الجدول رقم (02): قيم العجز الكلي في جمهورية مصر العربية

السنوات	2012-2011	2014-2013	2017-2016
قيم العجز الكلي (%)	11	8,5	6,5

المصدر: إبراهيم الغيطاني، مرجع سبق ذكره، ص10.

وفيمالي المحاور الثلاثة التي طبقت في إطار سياسة التقشف في جمهورية مصر العربية:

- ✓ **تعظيم الحصيلة الضريبية:** التي شملت عدة أنواع من الضرائب وهي: ضريبة الدخل، ضريبة المبيعات، ضريبة الدمغة، الضريبة العقارية هذه الأنواع الأربعة من الضرائب قد رفع من قيمتها وتم ذلك بموجب مراسيم صادرة عن رئيس الجمهورية المصرية؛
- ✓ **هيكلية دعم الوقود:** وافق مجلس الوزراء على إلغاء دعم المواد البترولية باعتبار أن هذا الدعم يمثل مصروفات زائدة على الحكومة المصرية؛
- ✓ **تحرير أسعار خدمات المرافق:** في هذا الخصوص أقرت الجهات التنفيذية بشأن قطاع الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي إعادة النظر في تعريفه كل منها وذلك من خلال زيادتها ورفع الدعم عنها. وكخلاصة بشأن انتهاج سياسة تقشفية في إحدى الدول النامية وهي جمهورية مصر العربية يمكننا القول بأن الدولة وفي ظل انتهاجها لهذه السياسة، غابت عنها العدالة الاجتماعية التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي من شأنه أن يعرقل مسار التنمية وحتى مسار وفعالية هذه السياسة والجهود الإصلاحية.

المطلب الثالث: تجربة دولة متقدمة مع سياسة التقشف "اليونان"

ديفيد كامبيرون * يقول: "إن من يحاجون بأن التصدي للعجز لدينا والنهوض بالنمو أمران

متعرضان مخطئون نوعا ما فأنت لا تستطيع القيام بالأول للنهوض بالثاني".

التحدي الذي يواجه الاقتصادات المتقدمة هو كيفية تخفيض الديون إلى مستويات آمنة، وتخفيض العجز في النمو وتوفير فرص عمل خاصة في الأجل القصير وبالتالي ضبط أوضاع المالية العامة وهو ما يدفع اقتصاديات المتقدمة إلى اتباع خطط للتقشف المالي تحظى بالمصادقية وهو أمر يجبرنا على القيام

* ديفيد كامبيرون: رئيس الوزراء البريطاني.

بموازنة بين المنافع الأطول أجلا المحتملة للتكشف المالي مقابل التأثيرات المعاكسة قصيرة الأجل على النمو والوظائف.

وفي ظل هذه الأوضاع اعتمدت الحكومات سياسات للتقليل الديون والعجز الحكومي، وذلك بأن يعترزم توليفة من تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب، وهذه الخطط كانت شائعة من خلال 173 نوبة اعتمد فيها 17 اقتصادا متقدما تدابير خاصة بالميزانية العامة ترمي إلى الكشف المالي، وهذه الدول هي: إسبانيا، استراليا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدنمارك، السويد، فرنسا، فنلندا، كندا، المملكة المتحدة والنمسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، بالإضافة إلى اليونان التي وجدت الخيار الأمثل للخروج من أزمة الديون السيادية **.

حيث بلغ العجز في الميزان التجاري اليوناني 14,4% سنة 2008، وفي الميزانية 7,7% من الناتج المحلي، وحجم الدين العام 112,9% سنة 2008. وارتفعت جراء ذلك نسبة الفائدة على الديون المستحقة، وارتفع كذلك العجز الإنمائي للديون الحكومية.

الجدول رقم (03): مؤشرات أداء الاقتصاد اليوناني (2008-2011)

2011	2010	2009	2008	البيان
215,088	227,3318	231,642	232,920	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
170,6	148,3	129,7	112,9	إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي (%)
658,0355	513,0329	682,0299	284,0263	إجمالي الدين العام (مليار يورو)
-7,1	-4,9	-3,1	-0,2	معدل النمو الاقتصادي (%)

المصدر: إبراهيم الغيطاني، مرجع سبق ذكره، ص 18.

في ظل الظروف الاقتصادية المزرية التي آلا لها الاقتصاد اليوناني في خضم أزمة الديون السيادية تبنى السياسة التقشفية أملا في الخروج من المأزق الاقتصادي، والتي كانت بدايتها في ماي 2010، عندما صادق كل من الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على خطة انقاذ مدتها ثلاثة سنوات بقيمة 110 مليارات يورو (151 مليار دولار)، على أن تلتزم اليونان خلالها بتنفيذ تدابير تقشفية

** أزمة الديون السيادية: فالدين السيادي إذن هو دين على حكومة دولة من دول العالم مقوم بعملة غير عملتها المحلية، وعلى ذلك فإن الفرق بين الدين الحكومي والدين السيادي هو في طبيعة عملة الإصدار التي يتم على أساسها اقتراض الحكومة.

قاسية لخفض ديونها بقيمة **30 مليار يورو** (43 مليار دولار) فيما يعرف بـ: "حزمة الإنقاذ الأولى" وكانت نتائجها كمايلي¹:

➤ توفير 6,5 مليار دولار في جوان 2011 وذلك نتيجة خفض المعاشات، خصوصة بعض المنشآت وزيادة الضرائب على الدخل؛

➤ وفي أكتوبر 2011 تم خفض الأجور بنسبة 20%؛

➤ وفي فيفري 2012 تم تقليص الحد الأدنى للأجور بنسبة 22% وتسريح 15 ألف موظف حكومي، نتج عنه ارتفاع معدلات البطالة إلى 21%، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% في الربح الأخير من العام 2011.

وتزامنا مع خطة الإنقاذ الأولى تواصلت الاحتجاجات المناهضة للتقشف مع أكثر من 40% من الشباب العاطلين عن العمل وعدم الثقة المتزايدة المصاحبة لفقدان أهم ما يطلبه أي فرد في المجتمع على إثر زيادة في السن للتعاقد في العمل ورفع سن التقاعد وبالتالي انتهاك حقوق الانسان²، وزيادة عدد المنتحرين كما كان الحال مع الشيخ الذي لم يرد أن يورث لأبنائه ديون المعيشة³، وحتى ذنب كل طفل يولد في أسرة لم تملك حق دفع رسوم المستشفى لولادة في ظروف صحية جيدة، إذ بلغت الرسوم **950 يورو** وبذلك أصبحت الولادة حkra على الأسر الغنية فقط .

وفي ظل كل هذه الظروف تواصلت الخطط التقشفية مع **الحزمة الثانية** وبذلك زاد معدل البطالة ليصل **25,4%** في أوت 2012، وبعدها أقر البرلمان اليوناني إجراءات تقشفية أشد قصوى تتضمن:

• زيادات جديدة في الضرائب على مختلف أنواعها؛

• خفض قيمة الرواتب التقاعدية وذلك بهدف توفير 135 مليار يورو .

لترتفع ذلك نسبة الانتحار إلى 40% مقارنة بالسنوات القليلة الماضية.

ومن خلال دراسة سياسة التقشف في جمهورية مصر العربية واليونان نجد أن ذات السياسة

طبقت في دولتين على درجتين مختلفتين من النمو الاقتصادي والعجز المالي الداخلي والخارجي، إلا أن الهدف من انتهاجها هو ذاته في الدولتين رغم اختلاف الإجراءات المطبقة بعنوان هذه السياسة.

¹ لوفارا كوتومالالا، ترجمة تاليا رحمة، الأزمة المالية اليونانية بأقلام الأفارقة، مقال مقدم ضمن الكتاب الإلكتروني "أوروبا في خضم الأزمة"، كتب الأصوات العربية، نوفمبر 2012، النسخة الأولى، ص11.

² استيريس ماسوراس، ترجمة نايا فارس، الأزمة المالية اليونانية والاحتجاجات المناهضة للتقشف، مقال مقدم ضمن الكتاب الإلكتروني "أوروبا في خضم الأزمة"، كتب الأصوات العربية، نوفمبر 2012، النسخة الأولى، ص29.

³ فيرونيكي كريكوني، ترجمة محمد عادل، اليونان: الولادة ليست حkra على الأغنياء، مقال مقدم ضمن الكتاب الإلكتروني "أوروبا في خضم الأزمة"، كتب الأصوات العربية، نوفمبر 2012، النسخة الأولى، ص33.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن السياسة المنتهجة لحفظ إيرادات الدولة أو البحث عن مصادر أخرى للإيرادات، أو حتى الخروج من الأزمات المالية والاقتصادية والحلول لمعالجة مختلف العجزات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية هي سياسة النقشف، إلا أن مضمون هذه السياسة ومختلف الإجراءات المطبقة في إطارها وتحت عنوانها يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك تبعاً لأداء اقتصادها وإمكانياته المتاحة والمسخرة من أجل النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية ومدى تقبل الشعب هذه السياسة ومساندة الحكومة لتطبيقها باعتبارها حق وواجب على الشعب والحكومة في آن واحد، والحكومة الجزائرية واحدة من الحكومات التي لجأت إلى سياسة النقشف في ظل ما عانت منه من شح في الموارد المالية أدى إلى سوء تسيير المالية العامة، نتج عنها خلل في النظام المالي والاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الأخير.

الفصل الثالث

تمهيد:

شهد العالم منذ الألفية الثالثة عدم استقرار في أسعار الطاقة النفطية، مما أثر على الدول المصدرة والمستوردة لها على حد سواء، وهذا التذبذب وعدم الاستقرار راجع لعدة عوامل دولية اقتصادية وأخرى سياسية، وحتى بيئية بإضافة إلى العقبان المتعلقة بإمكانيات نفاذ هذا النوع من الطاقة. حيث أن فترة (2000-2015) كانت جديرة بالدراسة نظرا لما حملت أسعار النفط من مفاجئات تعلقت بارتفاع أسعارها إلى حد خيالي، أو انخفاضها بشكل غير معقول لذلك كان على الجزائر باعتبارها دولة نفطية (ربعية) تأثرت بالتذبذبات الحاصلة في أسعار النفط سواء على مستوى الاقتصاد أو السياسي وحتى الاجتماعي أن تتخذ جملة من الإجراءات والسياسات لمواجهة انخفاض المداخيل النفطية، وحتى التحول باقتصادها من اقتصاد يعتمد على مورد واحد إلى اقتصاد متنوع يستطيع أن يمول الميزانية العامة وإعطائها القدرة على تغطية جملة نفقاتها في مختلف القطاعات الاقتصادية والمشاريع التنموية دون الاعتماد المباشر والكلي على النفط. ولشرح هذه الإجراءات والسياسات وحتى الإستراتيجيات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية لمواجهة تداعيات الأزمة النفطية وكذا تجنب الضرر منها مستقبلا، ارتأينا معالجة هذا الفصل في ثلاث مباحث هي كالتالي:

- ✓ **المبحث الأول:** الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2015)
- ✓ **المبحث الثاني:** الإجراءات التقشفية المطبقة في الجزائر؛
- ✓ **المبحث الثالث:** بدائل واستراتيجيات لتمويل الميزانية العامة في ظل الأزمة النفطية.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2015-2000)

يعتبر القطاع النفطي أهم قطاع اقتصادي في الجزائر، إذ أن الجانب المالي الجزائري يسير على خطى نفس أسعار النفط في العالم الخارجي، وفي ظل التراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في السوق العالمية ظهرت العديد من الآثار والتداعيات على مختلف المؤشرات الاقتصادية الجزائرية الداخلية منها والخارجية.

المطلب الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2015-2000)

مع بداية القرن الواحد والعشرين استعادت أسعار النفط انتعاشها، ولكن كانت هناك بعض الأحداث والوقائع التي عرقلت ذلك وللتعرف أكثر على هذه المعوقات نتتبع مسار أسعار النفط من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015.

الفرع الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2008-2000)

شهدت الفترة (2015-2000) ارتفاعا متواصلا لأسعار النفط على العموم دون أن نتجاهل بعض الانخفاضات الناتجة عن بعض الأسباب الطارئة، ففي سنة 2000 قدر سعر البرميل النفط 27,6 دولار، أما سنة 2001 شهدت أسعار النفط انخفاضا فقدر سعر البرميل بـ 23,12 دولار، والسبب في ذلك أحداث 11 سبتمبر 2001، التي نتج عنها انخفاض في طلب النفط ليصل 120 ألف برميل يوميا¹، إلا أن الأمر تم تداركه في سنة 2002 ليلبغ سعر البرميل 24,3 دولار وذلك راجع لعدة أسباب منها²: الوضع غير المستقر في منطقة الشرق الأوسط وفنزويلا، واستمر الارتفاع سنة 2003 ليلبغ سعر البرميل 28,2 دولار، أما سنة 2004 فقد اتسمت بجملة من الأحداث التي ساهمت في رفع أسعار النفط إلى 36 دولار للبرميل في الربع الأول من ها، و 42 دولار في الربع الثاني و 50 دولار في

¹ نعيمة حمادي، تقلبات أسعار النفط وانعكاسات على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، دفعة 2008-2009، ص 94.

² سمية موري، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة 2014-2015، ص 82.

الربع الأخير من نفس السنة¹، وواصلت أسعار النفط مسارها التصاعدي لتصل **57,92 دولار** في **سبتمبر 2005** وذلك راجع إلى لارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى **4,9%** أمر أدى إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط من **83,3 مليون برميل** بداية **2005** إلى **84,3 مليون برميل** في نهاية السنة نفسها²، وتواصل الارتفاع سنة **2006** ليبلغ في **أفريل 70,26 دولار** وفي **جويلية 78 دولار** وهذا الارتفاع كان نتاج الاضطرابات السياسية وأعمال العنف في **نيجريا** و**العراق** واستهداف المنشآت النفطية بهما بالإضافة إلى توقف الإنتاج في شركة البترول البريطانية وتعطل الإنتاج الروسي وكل هذا في ظل ارتفاع الطلب العالمي على النفط بسبب نمو الصين واليابان³، إلا أن هذا الارتفاع لم بدم طويلا فقد شهدت أسعار النفط انحدارا قويا ليصل سعر البرميل في شهر أكتوبر من نفس السنة **53,37 دولار**. أما السعر سنة **2007** فقد انتهج المسار التصاعدي ل قدر بـ **90 دولار**، وذلك نتيجة لـ⁴: المضاربات وزيادة تدفق الاستثمارات إلى أسواق النفط المستقبلية واستمرار ضعف سعر صرف الدولار اتجاه العملات الرئيسية الأخرى، أما سنة **2008** فقد شهدت عدة تقلبات لأسعار النفط فقد كان السعر في الفصل الأول منها يقدر بـ **92,7 دولار**، وفي الفصل الثاني **117,6 دولار**، الفصل الثالث **113,5 دولار** والفصل الأخير **52,5 دولار** للبرميل. وهذا التدهور راجع إلى الأزمة المالية التي أَلقت بضلالها على السوق النفطية.

الفرع الثاني: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2015)

شهدت الساحة الاقتصادية، المالية والسياسية العالمية عدة أحداث كان لها التأثير السلبي أو الإيجابي على أسعار النفط، ففي سنة **2009** ارتفع الطلب على النفط من طرف "ثاني بلد مستهلك له"

¹ أمال رحمان، مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، دفعة 2013-2014، ص 28.

² نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

³ جميلة قنادزة، الجباية البترولية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة 2010-2011، ص 51.

⁴ مسعود ميهوب، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، دفعة 2011-2012، ص 115.

وهو الصين¹ فارتفع السعر إلى حدود 65 دولار للبرميل في منتصف هذه السنة، وبقيت الأسعار تتحسن إلى أن بلغت في أكتوبر 2009 حوالي 73,36 دولار، وفي نوفمبر من نفس السنة بلغ سعر البرميل الواحد من النفط 76 دولار، وفي 22 ديسمبر 2009 السعر قدر بـ 73,77 دولار للبرميل وفي سنة 2010 قدر بـ 77,45 دولار للبرميل، أما سنة 2011 فالسعر فيها بلغ حوالي 107,46 دولار وذلك بسبب²: عودة الحالة الطبيعية الدورية للإنتاج والتجارة العالمية من قبل الاقتصاديات الصاعدة في كل من آسيا، إفريقيا الجنوبية والقلق من توقف الصادرات النفطية الليبية وبالتالي الوقوع في قلة العرض. أما في سنة 2012 بلغ سعر برميل النفط 109,45 دولار، وفي سنة 2013 بلغ السعر 105,87 دولار، وبقي السعر يتسم بالاستقرار إلى غاية أوت 2014 ثم بدأ بالانخفاض والجدولين التاليين يوضحان تطور أسعار البرميل الواحد من النفط من أوت 2014 إلى أوت 2015³.

الجدول رقم (04): أسعار النفط الشهرية خلال سنة 2014

دولار/البرميل

سنة 2014				
أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
100,75	95,98	85,06	75,57	59,46

المصدر: إيمان العيداني، دراماتيكية انخفاض أسعار النفط: الأسباب وطرق العلاج، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي بعنوان: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة له (المخاطر والحلول)"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 08/07 أكتوبر 2015.

أما الجدول الموالي فهو يوضح تطور أسعار النفط خلال سنة 2015:

¹ بنين بغداد، نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر (دراسة حالة صحاري بلاند)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، دفعة 2008-2009، ص 45.

² أحمد يوزيرة، أثر تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1998-2013، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، دفعة 2013-2014، ص 48.

³ إيمان العيداني، دراماتيكية انخفاض أسعار النفط: الأسباب وطرق العلاج، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي بعنوان: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة له (المخاطر والحلول)"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 08/07 أكتوبر 2015.

الجدول رقم (05): تطور أسعار النفط خلال سنة 2015

سنة 2015							
جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت
44,38	54,06	52,46	57,30	62,16	60,21	54,19	46,20

المصدر: إيمان العيداني، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدولين نلاحظ أن هناك تدهور ملحوظ في أسعار النفط وهذا راجع إلى أسباب

مختلفة، أبرزها مايلي¹:

✓ **الطلب والعرض العالمي على النفط** : تتحكم في الطلب والعرض على النفط كل على حدى جملة من الأسباب، وفيمايلي تطرق لأهمها:

الطلب على النفط: تأثر بلركود الحاصل في أوروبا وكذا تراجع الصين بعد الأداء القوي له وارتفاع سعر صرف الدولار مما أدى إلى تراجع الطلب عليه.

العرض العالمي على النفط : عند تركيز الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار وتزايد انتاج النفط الصخري زاد عرض النفط مما أدى إلى انخفاض سعره.

✓ **العوامل جيوسياسية (الجيوبوليتيكية)**: والمتمثلة في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق انتاج النفط وتكريره؛

✓ **العوامل المناخية**: حيث أن برودة الطقس تؤدي إلى زيادة الطلب على النفط وبالتالي زيادة سعره؛

✓ **تغير سعر الصرف الدولار**: حيث أنه هناك علاقة عكسية بين سعر النفط وسعر صرف الدولار؛

✓ **نفاذ المستثمرين الماليين إلى سوق النفط**.

وجملة هذه الأسباب أدت بأسعار النفط إلى الانخفاض المشهود في السوق العالمية حاليا.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الخارجية

مؤشرات التوازن الخارجي تتمثل في: الصادرات، الواردات ومنه رصيد الميزان التجاري، الاستثمار

الأجنبي والاستثمار الخارجي، المديونية الخارجية، كل هذه المتغيرات كان لأسعار النفط بالغ الأهمية في التأثير عليها. وكان ذلك كمايلي:

¹ فاطمة الزهراء سعدي، تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة (1990-2005) وأهم العوامل المؤثرة فيها،

ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة له (المخاطر والحلول)"،

جامعة المدية، الجزائر، يومي 08/07 أكتوبر 2015، ص-ص 10-14.

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري

إن التقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، أثرت بشكل كبير على رصيد الميزان التجاري، حيث أدى الارتفاع الحاصل في أسعار النفط إلى توفير العملة الصعبة للدولة، والتي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي، والجدول التالي يوضح تطور بنود الميزان التجاري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014.

الجدول رقم (06): تطور بنود الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دولار

متوسط سعر البرميل من النفط (الدولار)	رصيد ميزان التجاري	قيمة الواردات	قيمة الصادرات			السنوات
			الصادرات خارج المحروقات	الصادرات من المحروقات	إجمالي الصادرات	
27,69	12,3	9,35	0,59	21,06	21,65	2000
24,85	9,31	9,48	0,56	18,53	19,09	2001
25,24	6,70	12,01	0,61	18,10	18,71	2002
29,03	11,14	13,32	0,47	24	24,47	2003
38,65	14,27	17,95	0,66	31,55	32,22	2004
54,6	26,64	19,86	0,74	45,59	46,33	2005
65,7	34,06	20,68	1,13	53,61	54,74	2006
74,9	34,23	26,35	0,98	59,61	60,59	2007
99,9	40,52	38,07	1,4	77,19	78,59	2008
62,3	7,78	37,40	0,77	44,41	45,18	2009
80,2	18,20	38,89	0,97	56,12	57,09	2010
112,9	25,96	46,93	1,23	71,66	72,89	2011
111	20,17	51,57	1,15	70,32	71,47	2012
109,5	9,38	54,99	1,05	63,33	64,38	2013
100,2	0,59	59,44	1,69	58,34	60,04	2014

المصدر: كمال باصور، أثر تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 08/07 أكتوبر 2015، ص11.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاعا في قيمة الصادرات الإجمالية في الفترة (2000-2008)، حيث سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 97 % من إجمالي الصادرات الوطنية، أما سنة 2009 شهدت صادرات الجزائر انخفاضا بسبب انخفاض أسعار النفط، ثم عاودت الإرتفاع في السنتين التاليتين: 2010 و2011، حيث بلغت قيمتها 71,74 مليار دولار نهاية سنة 2012، إلا أن هذا لم يدم ف سنة 2013 وسنة 2014 شهدتا على ذلك من خلال قيم الصادرات، أما عن حجم الصادرات خارج المحروقات فكانت بنسب وقيم ضئيلة وذلك بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري.

أما بالنسبة لقيم الواردات اتجهت نحو الارتفاع من سنة 2000 إلى غاية 2014 وهذا راجع إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط بالإضافة إلى التذبذبات الحاصلة في سعر صرف الدولار - خاصة الانخفاضات منها - هذا من جهة، ومن جهة أخرى، مشاريع الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والبرنامج الخماسي 2001-2015 احتاجت إلى الكثير من الواردات خاصة المتعلقة بمواد التجهيز الصناعي.

ومن خلال الجدول وتحليل معطياته نجد: رصيد الميزان التجاري سجل فوائض كبيرة نوعا ما خلال الفترة (2000-2012)، وذلك بسبب أسعار النفط المرتفعة، وفي سنة 2014 شهد عجزا بقيمة 0,18 مليار دولار بسبب تناقص العائدات النفطية ونقص الصادرات الأخرى وزيادة في قيمة الواردات.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على المديونية الخارجية الجزائرية

سجلت أسعار النفط تحسنا ملحوظا، وهذا التحسن انعكس بطريقة حسنة أيضا على المديونية الخارجية للجزائر، والجدول يوضح مدى تقلص مديونية الجزائر الخارجية خلال الفترة (2000-2014)

الجدول رقم(07): تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المديونية	25,26	22,57	22,64	23,35	21,82	17,19	5,61	5,6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
المديونية	5,58	5,41	5,45	4,4	3,69	3,39	3,9	

المصدر: محمد مداني، انهيار أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 08/07 أكتوبر 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن مستويات المديونية كانت في انخفاض مستمر متزامنا ذلك مع الارتفاع الحاصل في أسعار النفط ولكن كان هناك بعض السنوات التي ارتفعت فيها:

سنة 2002: شهدت هذه السنة عجزا في ميزان المدفوعات مما أجبر الجزائر على الاقتراض؛
سنة 2003: ارتفع حجم المديونية لأن فاتورة الواردات ارتفعت لتبلغ 13,3 مليار دولار في ظل انخفاض
سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية الأخرى.

وفي السنوات التي تلت سنة 2003 شهدت مستويات المديونية الخارجية انحدارا، بسبب العوائد
المحققة من جراء ارتفاع أسعار النفط وما تبعها من ارتفاعات في حصيللة الصادرات النفطية التي سددت
الفاتورة حتى بلغت سنة 2014 قيمة 3,9 مليار دولار بعد أن كانت 25,26 مليار دولار سنة 2000.

الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الأجنبي في الجزائر

في مطلع سنة 2000 تبنت الجزائر إصلاحات اقتصادية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي من
جهة، ومن جهة أخرى لتعزيز الاستثمار المحلي وترقيته وذلك من خلال التشريعات والقوانين المصدرة،
وعن طريق زيادة الانفاق العام لإنعاش النمو الاقتصادي من خلال تخصيص حصص مالية ضخمة
لتهيئة البنية التحتية والتجهيز، وكذا تخصيص حصص أخرى لنفقات التسيير والتي تعمل بطريقة غير
مباشرة على جلب الاستثمار الأجنبي، فتحسين الإدارة وإزالة القيود والعراقيل الإدارية كلها تساهم في تهيئة
الجو الاستثماري.

كما أن الامتيازات الضريبية الممنوحة سعت إلى جلب المستثمر الأجنبي، كل هذه الظروف
المواتية لتطوير الاستثمار المحلي وكذا جذب الاستثمار الأجنبي كان السبب فيها ارتفاع أسعار النفط
الذي ساهم في زيادة المداخيل إلى الجزائر وبالتالي المساهمة في الزيادة الإنتاج على الاستثمار وتحسين
ظروفه والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (08): تطور معدل الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)

السنة	2000	2002	2006	2008	2010	2011	2012
معدل الاستثمار GDP%	25,01	30,80	29,94	37,49	41,65	36,11	41,59

المصدر: بلال لوعيل، دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل
شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، دفعة 2013-2014، ص 215.

الفرع الرابع: أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري

إن تراكم العوائد المالية الناجمة عن زيادة انتعاش الموارد الطبيعية (النفط)، يؤدي إلى خلق فائض في ميزان المدفوعات، ومن ثم ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية. وهو ما يطلق عليه بأثر النفقات في ميدان "العللة الهولندية"^{*} لأن هذا الارتفاع في سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض في الصادرات غير النفطية وزيادة الواردات. وهذا التحليل ينطبق على الجزائر إلا أن ها في برامجها واصلاحاتها المختلفة وانتهاجها لنظام سعر الصرف المدار كانت تخفض من قيمة عملتها "الدينار الجزائري" وذلك لتشجيع الصادرات خارج المحروقات¹. والجدول التالي يلخص لنا أهم المحطات السعرية للدينار مقابل الدولار.

الجدول رقم (09): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة

(2015-2000)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
سعر صرف الدينار	67,4614	70,5364	74,081	76,652	69,0146	69,8695
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر صرف الدينار	71,3889	69,3816	66,4114	69,9685	70,8811	72,0707
السنة	2012	2013	2014	2015		
سعر صرف الدينار	75,5866	77,7382	77,8952	88,6568		

Source : <http://www.onda.com/currency/historcal-rates>.

تاريخ الإطلاع: 2016-05-22.

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الداخلية

إن الجزائر باعتبارها دولة نفطية مداخليا تتحدد بتحديي قيمة النفط في السوق النفطية، كان للانخفاض والارتفاع الحاصل في أسعار النفط خلال الفترة (2014-2000) بالغ الأثر على مختلف مؤشرات الاقتصاد الداخلي، وفيما يلي يتبع شرح لذلك:

^{*}العللة الهولندية: توصف دولة بأنها مصابة بالعللة الهولندية عندما تكون تمتلك احتياطي كبير من مورد طبيعي لكن أداؤها الإقتصادي ضعيف مقارنة بما يدره عليها ذلك المورد.

¹ عبد الله ياسين وزكريا نفاح، آثار انهيار أسعار النفط على الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 08/07 أكتوبر 2015، ص09.

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الخام أهم مؤشر للتوازن الداخلي لأي اقتصاد، الدول النفطية كما هو الحال في الجزائر فإن الناتج المحلي الخام متبوعا بناتج المحلي الإجمالي مرتبط بمستويات أداء قطاع المحروقات ، أي حجم الارتفاع الكمي وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية

الجدول رقم (10): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي	54,79	54,71	56,75	67,86	85,34	103,10	117,29	134,16
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الناتج المحلي الإجمالي	170,27	137,21	161,16	199,30	207,8	208,7	220,1	

المصدر: محمد مداني، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول والمعلومات المطروحة في المطلب الأول عن تغير أسعار النفط يتضح لنا أنه هناك علاقة تربط بين هذين المتغيرين، إذ أن الناتج المحلي الإجمالي سجل مستويات من النمو متزايدا سنة بعد سنة وذلك تماشيا مع الارتفاعات التي حققها أسعار النفط وذلك إلى غاية سنة 2008 . أما سنة 2009 انخفضت فيها قيمة الناتج المحلي الإجمالي تزامنا مع انخفاض الحاد في أسعار النفط وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وبعد ذلك عرف الناتج المحلي الإجمالي تحسنا في قيمته ابتداء من سنة 2010، ليلعب سنة 2014 ما قدره 220,1 مليار دولار .

وقد أثبتت جملة من الدراسات بالاطافة إلى النتائج الواضحة في الجدول أعلاه أن نسبة الارتباط بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي بلغت 95,56% أي أن الارتباط بين المتغيرين وثيق.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات النفطية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، وهذه النسبة في ارتفاع مستمر طالما أن أسعار النفط في ارتفاع وهمي هي الأخرى، حيث أن هناك علاقة طردية تربط بين الرصيد الميزاني وحجم الصادرات النفطية، بمعنى أن ارتفاع حجم الصادرات ال نفطية في ظل ارتفاع أسعارها يؤدي إلى زيادة

الإيرادات المتأتية منها، مما يؤدي بالدولة إلى زيادة برامجها التنموية وبالتالي زيادة النفقات العامة، والجدول التالي يوضح لنا مدى انعكاس الصادرات النفطية على إيرادات ونفقات الميزانية في الجزائر.

الجدول رقم (11): تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دولار

رصيد الميزانية العامة	النفقات العامة	الإيرادات			السنوات
		إيرادات خارج المحروقات	إيرادات الجباية من المحروقات	إجمالي الإيرادات	
400,04	1178,12	404,92	1173,24	1578,16	2000
184,5	1321,03	555,23	950,3	1505,53	2001
52,54	1550,65	595,29	1007,9	1603,19	2002
284,20	1690,20	624,4	1350	1974,4	2003
337,9	1895,80	659	1570,7	2229,7	2004
1030,6	2052	659,9	2352,7	3012,6	2005
1186,8	2453	840,5	2799	3693,8	2006
579,3	3108,5	883,1	2796,8	3687,8	2007
999,5	4197	1101,6	4088,6	5190,5	2008
-570,3	4264,3	1262,4	2412,7	3676	2009
-133,2	4512,8	1470,2	2905	4379,6	2010
-63,5	5853,6	1810,4	3979,7	5790,1	2011
-718,8	7085,1	2155	4184,3	6339,3	2012
-151	6092,1	2262,8	3678,1	5940,9	2013

المصدر: كمال باصور، مرجع سبق ذكره، ص13.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن جزء كبير من الإيرادات الكلية يتمثل في الجباية النفطية، ومنه فهي مرتفعة سنوات ارتفاع أسعار النفط، والعكس صحيح، أي فترة (2000-2012)، حيث شهدت الجباية النفطية ارتفاعا متواصلا خلال هذه السنوات. هذا يؤكد الدور الذي تلعبه أسعار النفط في رسم وتحديد معالم الميزانية إلا أن الإيرادات المتأتية من مصادر أخرى فهي تساهم بشكل يسير في تغطية نفقات الدولة.

أما فيما يخص النفقات فهي انتهجت المسار التصاعدي بسبب ما كانت تنتهجه الجزائر من برامج انعاشية اقتصادية وذلك فترة (2001-2015) وهذا بفضل القدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط.

إذن حجم الإيرادات الكلية والنفقات الكلية هي التي تحدد الرصيد الميزاني، فقد تؤثر أسعار النفط على قيمة الإيرادات وتشجع البرامج الا رفاقية والتي تؤثر بدورها على رصيد الميزانية العامة. ومنه يمكن القول أن هناك علاقة طردية تربط بين أسعار النفط إيرادات و نفقات الميزانية العامة في الجزائر.

الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على المستوى العام للأسعار والتضخم

التضخم هو ارتفاع دائم ومستمر في المستوى العام للأسعار، وأما عن العلاقة بين سعر النفط والتضخم فهي علاقة طردية، أي أن الارتفاع الحاصل في أسعار النفط يمثل صدمة تضخمية، تؤدي إلى رفع أسعار المنتجات للشركات المستهلكة للنفط وكذا أجور العمال فيها.

فإن الارتفاع الحاصل في أسعار النفط من 2000 إلى 2014 أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وأسعار المنتجات وحتى أجور العمال¹، والجدول التالي يوضح العلاقة بين ارتفاع أسعار النفط ومعدل التضخم.

الجدول رقم (12): تطور معدل التضخم خلال الفترة (2006 - 2012)

السنة	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم%	2,5	3,8	4,3	4,2

المصدر: عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق (2000-2009)، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 12، ص80.

الجدول رقم (13): تطور معدل التضخم خلال الفترة (2010 - 2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم %	3,913	4,522	8,890	3,255	3,200

Source: <http://www.inf.org/external/pubs/ft/weo/2014/02/weodata/>.

تاريخ الإطلاع: 2016-05-28.

¹ حمزة بن سبع، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة (1970-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسبير، جامعة الجزائر، دفعة 2011-2012، ص30.

الفرع الرابع: أثر تقلبات أسعار النفط على كتلة الأجور

إن زيادة الموارد المالية بفعل تصدير المادة الأولية (النفط) أدت إلى زيادة الأجور الحقيقية للعمال، أما كتلة الأجور في الجزائر فقد عرفت زيادة ملتفة للنظر بفعل ارتفاع أسعار النفط ومطالبة العمال برفع الأجور قصد تحسين القدرة الشرائية المتدنية، فقد بلغت كتلة الأجور 26,00 مليار دج في 2013، وهي نفس السنة التي وصلت فيها أسعار النفط إلى ذروتها¹. والجدول التالي يعطي قيما حقيقية عن تطور الدخل الفردي في الجزائر.

الجدول رقم (14): تطور الدخل الفردي خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الدخل الفردي	4,480719	5,430570	5,542122	5,605627	5,886367

Source: <http://www.inf.org/external/pubs/ft/weo/2014/02/weodata/>.

تاريخ الإطلاع: 2016-05-28.

ورغم التطور الذي يشهده الدخل الفردي ومنه كتلة الأجور في الجزائر إلا أن معدل البطالة كان يشهد ارتفاعا متواصلا، إلا أنه كان الاستثناء في سنة 2013 التي بلغت فيها أسعار النفط الذروة، أمرا أدى إلى زيادة المداخل وزيادة الاستثمارات وبذلك خلق مناصب شغل جديدة، والجدول التالي يترجم تطور معدلات البطالة في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (15): تطور معدل البطالة خلال الفترة (2010-2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة%	9,961	9,971	11	9,829	10,775

Source: <http://www.inf.org/external/pubs/ft/weo/2014/02/weodata/>.

تاريخ الإطلاع: 2016-05-28.

¹ عبد الله ياسين، و زكريا نفاح، مرجع سبق ذكره، ص06.

الفرع الخامس: تأثير تقلبات أسعار النفط على الجوانب الاجتماعية

بالرغم من أن جميع مؤشرات تشير إلى أن المستوى المعيشي للفرد الجزائري في منأى عن انهيار أسعار النفط، إلا أن هذا التأثير يمكن ملاحظته على المدى البعيد من خلال تراجع إيرادات النفطية وهو ما سوف يحتم على الجزائر اتخاذ إجراءات تقشفية التي مفادها¹:

- رفع الدعم على بعض السلع الأساسية التي تمثل حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي الخام؛
- تجميد تشغيل اليد العاملة؛
- صعوبة الحفاظ على مستوى العام للأجور؛
- انهيار سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة.

المبحث الثاني: الإجراءات التقشفية المطبقة في الجزائر

دخلت الجزائر مرحلة مالية عسيرة بعد الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط في السوق العالمية، أمر كان له بالغ الأثر على الجانب المالي والاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، مما استدعى الحكومة لاتخاذ جملة من التدابير لتدارك الوضع والحد من الآثار السلبية للأزمة على الصعيد الوطني، وكان ذلك من خلال ما كشف عنه قانون المالية لسنة 2016 الذي أعلن في طياته عن وصول إجراءات التقشف إلى أعلى مستوى، ويهدف التعرف على جملة هذه الإجراءات نتتبع ما سنتطرق إليه في الآتي.

المطلب الأول: إعادة النظر في النفقات العامة والإيرادات العامة

عادة ما يقتضي تخفيض العجز الحاصل على مستوى الحاصل على مستوى الميزانية العامة اتخاذ تدابير لزيادة الإيرادات العامة من جهة وتخفيض النفقات العامة من جهة أخرى.

الفرع الأول: إعادة النظر في تركيبية النفقات العامة

أمام تدني أسعار النفط وما أسفر عنه من شح للموارد وما يكشف عنه قانون المالية لسنة 2016، فقد انخفضت نفقات الميزانية العامة لتبلغ **7 984 180 243 000** دينار، منها **4 807 332 000 000** دينار خصصت لميزانية التسيير أي بانخفاض نسبته **3,3%** عن السنة

¹ أحمد بوريش، تحليل أسباب وانعكاسات الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 08/07 أكتوبر 2015، ص 12.

الماضية، أما فيما يخص ميزانية التجهيز فقد تم الضغط عليها من خلال تخفيض قيمتها بنسبة 16% عن السنة الماضية وهي التي ترتبط مباشرة بمعدلات النمو وكذا مساهمتها المباشرة في خلق القيمة المضافة، لتقدر قيمتها بعد ذلك بـ **3 176 848 243 000** دينار، وقد حدد أيضا سقف تكلفة إعادة تقييم البرنامج الجاري وتكلفة البرامج الجديدة التي يمكن أن تسجل خلال السنة الجارية (2016) بـ **1 894 204 327 000** دينار وهذا كان في إطار التحكم بالنفقات وتقليصها.

لذلك يمكن القول أن السياسة الانفاقية في الجزائر لا تتجه في المسار الصحيح وعليها إعادة النظر في نفقات التسيير المخصصة لبعض الوزارات، التي تصرف مبالغ يمكن أن تكون كفيلا بتمويل مشاريع منتجة على المدى الطويل تعود بالمنفعة على الدولة والمواطن على حد سواء، ومثال هذه المبالغ ما ارتبط بتمويل التظاهرات الدولية التي تسهر على رعايتها وزارة الثقافة وغيرها والتي تغطي بغلاف مالي ضخم يكون على حساب المشاريع التنموية المنتجة. ومن أجل التحكم أكثر في نفقات الحكومة الجزائرية كان لها من خلال قانون المالية لسنة 2016 وقفة لإعادة النظر في تركيبة السياسة الانفاقية وذلك يتم كما يلي:

أولا. إعادة النظر في سياسة الدعم : ما يعاب على سياسة الدعم في الجزائر أنها موجهة لكافة المواطنين ولا يستفيد منها الطبقة المعوزة فقط وأكثر من ذلك أن استفادة الطبقة الميسورة والغنية من الدعم أكثر من الطبقة المعوزة، وذلك ما كلف خزينة الدولة حوالي **25 مليار دولار** سنة 2013، وفي سنة 2016 وحسب ما أقره قانون المالية لنفس السنة أن حجم الدعم سيتجاوز **17 مليار دولار**، منها ما هو دعم ضمني والآخر عبارة عن تحويلات اجتماعية وهذا راجع إلى تراجع دور الدولة في كونها دولة راعية. وكإجراء مقترح من قبل الحكومة طرح في إطار سياسة التقشف بهدف التخفيف من الأعباء المالية للدولة الجزائرية طبق من قبل وزارة التضامن من أجل حصر الفئة المحتاجة للدعم، وذلك بإنشاء بطاقة خاصة بهذه الفئة تمكنهم من الاستفادة من الدعم في مختلف المجالات، وقد بلغ عدد هؤلاء الأفراد **10 ملايين** نسمة من أصل **14 مليون** جزائري محتاج للدعم، وهذا الإجراء من شأنه الحد من التهام جزء كبير من إيرادات الدولة، ومن ناحية أخرى ورغبة من الدولة أن يشاركها المواطن عناء تحمل الأزمة المالية التي تمر بها، رفعت الدعم على بعض المواد الغذائية مثل: السكر، الزيت، ... لذلك شهدت أسعار هذه المواد ارتفاعا منذ بداية السنة الجارية (2016).

تخلي الحكومة عن البرامج السكنية المدعمة كليا وفق ما يسمى بالسكن الاجتماعي، إذ أن الجزائر البلد الوحيد في العالم التي توفر سكنات للطبقات المتدنية بشكل مجاني وتصرف عليه سنويا ما قيمته **10 ملايين دولار** سنويا.

ثانيا. إعادة النظر في تركيبة التحويلات الاجتماعية : إن البجوحة المالية التي شهدتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة أدت إلى إعادة توزيع الدخل من دون إنتاجية مقابلة لذلك فقد تم رفع الأجر القاعدي إلى 18 ألف دينار، واستفادت بعض الوزارات من رفع أجور المتعاقدين معها مثل: وزارة التعليم، الصحة والدفاع الوطني، فقد كان للإجراء توجهها اجتماعيا لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، دون الأخذ بالحسبان ما تتكبده خزينة الدولة سنويا من جراه، وفي ظل ما وصل إليه عدد الأجراء في الجزائر وذلك سنة 2013 وحسب الديوان الوطني للإحصاء **7 393 000** أجير، منهم **3 785 000** دائم والباقي عبارة عن عمال مؤقتين، ومجموع التحويلات الاجتماعية المخصصة لهم قدرت بـ 54,98 مليار دولار من نفس السنة، وحسب تقديرات خبراء اقتصاديين فإن هذا المبلغ يتزايد بـ 9 أو 10 مليار دولار سنويا، لذلك لجأت الحكومة إلى:

- التخلي عن سياسة التشغيل ذلك عن طريق إيقاف التوظيف العمومي؛
- تفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 لكلا الجنسين، وذلك من أجل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الأجيال؛
- إلغاء التقاعد المسبق حيث أن نصف المتقاعدين في الجزائر استفادوا منه وهو ما كبد صندوق التقاعد ما قيمته **770** مليار دينار سنويا.

الفرع الثاني: إعادة النظر في تركيبة الإيرادات العامة

تقدر الإيرادات والحواصل والمداخيل المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة لسنة 2016 بـ: **4 747 430 000 000** د.ج. وهو مبلغ غير قادر على تغطية النفقات العامة لمواصلة مسار التنمية الاقتصادية، لذلك كان على الحكومة الجزائرية استحداث جملة من الضرائب المباشرة وأخرى غير مباشرة وتعديل أخرى كان معمول بها مسبقا، ونذكرها كمايلي:

- المستفيدون من إعفاءات أو تخفيضات في ضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني الممنوح خلال مرحلة الاستغلال في إطار أجهزة دعم الاستثمار، إعادة الاستثمار ثلاثين 30% من حصة الامتيازات الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل 04 سنوات؛
- فرض ضرائب على الشركات الناشطة في النشاط المنجمي، البناء، الأشغال العمومية، الري والنشاطات السياحية بنسبة 30%؛
- رفع الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق العمرانية والواجب تعميرها والتي لم تعمر بعد 03 سنوات من تاريخ الحصول على رخصة البناء؛

➤ تأخذ الخزينة العمومية رهنا قانونيا على جميع الأملاك العقارية للمدنيين بالضريبة وحق التصرف بهذه الأملاك؛

➤ زيادة قسيمة السيارات والتي برمجت من أجل ضمان مداخيل أكبر للدولة تمكنها من إنجاز طرق أخرى وطرق سريعة مدرجة ضمن مخطط الحكومة، كما كان حال "طريق سيار" الذي بلغ طوله 1226 كلم بتكلفة إنجاز بلغت 11,2 مليار دولار، جزء منها كان عبارة عن عوائد الخدمات المقدمة لمستخدمي هذا الطريق، أما فيما تعلق بزيادات الحاصلة في قسيمة السيارات فهي ملخصة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (16): الزيادات الحاصلة في قسيمة السيارات

تعيين السيارات	السيارات التي لا يزيد عمرها عن 5 سنوات	السيارات التي يزيد عمرها 5 سنوات
السيارات النفعية المخصصة للاستغلال حتى 2,5 طن (باستثناء السيارات المهياة كسيارات نفعية)	6000	3000
أكثر من 2,5 طن حتى 5,5 طن	12000	5000
أكثر من 5,5 طن	18000	8000
سيارات نقل المسافرين:		
السيارات المهياة لنقل الأشخاص أقل من 9 مقاعد	5000	3000
حافلات من 9 إلى 27 مقعدا	8000	4000
حافلات من 28 إلى 61 مقعدا	12 000	6000
حافلات أكثر من 62 مقعدا	18000	9000

المصدر: قانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المادة 09، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2015.

الجدول رقم (17): تحديد نوع السيارات مع مبلغ القسيمة

مبلغ القسيمة بالدينار				تعيين السيارات
سيارات يزيد عمرها عن عشر سنوات	سيارات يزيد عمرها عن ست سنوات إلى عشر سنوات	سيارات يتراوح عمرها ما بين ثلاث إلى ست سنوات	سيارات يقل عمرها عن ثلاث سنوات	سيارات سياحية وسيارات مهياة كسيارات نفعية ذات قوة:

500	1000	1500	2000	حتى 6 أحصنة بخارية
1500	2000	3000	4000	من 7 إلى 9 أحصنة بخارية
3000	4000	6000	10000	من 10 أحصنة بخارية فأكثر

المصدر: قانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المادة 09، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2015.

توزيع حاصل تعريفه القيسمة يكون كالآتي:

❖ 20% للصندوق الوطني للطرق والسريعة؛

❖ 30% للصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛

❖ 50% لميزانية الدولة.

➤ يخضع جواز السفر العادي المسلم في الجزائر كل فترة قانونية لرسم قيمته 6000 دج؛

➤ زيادة الرسم على المنتجات البترولية أو المماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، وذلك رغبة من الدولة تقريب السعر المحلي المدعم مع السعر العالمي، وما انجر عنه من زيادات في تسعيرة النقل وتسعيرة استخدام بعض المعدات الفلاحية وغيرها، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (18): قيمة الرسم على بعض المنتجات البترولية

الرسم (دج / هكتولتر)	تعيين المواد
600,00	البنزين الممتاز
500,00	البنزين العادي
600,00	البنزين الخالي من ال صااص
100,00	غاز أويل

المصدر: قانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المتعلق بقوانين المالية، المادة 15، الجريدة الرسمية العدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2015.

أما فيما يتعلق بالضرائب غير مباشرة نجد:

➤ بموجب قانون المالية سنة 2016 -وبالضبط في المادة 37- أسس رسم سنوي على السكن وذلك

في: ولاية الجزائر، عنابة، قسنطينة ووهران، يفوتر هذا الرسم على وصلوات الكهرباء والغاز حسب دورية الدفع؛

➤ تفرض إتاوة بقيمة 150000 دج على سفن صيد المرجان؛

➤ إنشاء إتاوة شهرية خاصة بتأجير الورشات لفائدة الحرفيين داخل الهيئات التابعة لقطاع الصناعة التقليدية، والمسيرة من طرف غرف الصناعة التقليدية والمهن في إطار تبعات الخدمة العمومية، والجدول الموالي يوضح ذلك بالأرقام.

الجدول رقم (19): قيم تأجير الورشات الصناعية حسب المناطق

محيط تواجد الهيكل			منطقة تواجد الهيكل
الريفي	حضري		
	الطابق	الطابق الأرضي	
50 دج /م ²	80 دج/م ²	100 دج/م ²	الجنوب
100 دج/م ²	120 دج/م ²	130 دج/م ²	الهضاب العليا
130 دج/م ²	150 دج/م ²	180 دج/م ²	الشمال

المصدر: قانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المتعلق بقوانين المالية، المادة 49، الجريدة الرسمية العدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2015.

يخصص ناتج الإتاوة كما يلي:

❖ 50% لفائدة ميزانية الدولة؛

❖ 50% لفائدة غرف الصناعة التقليدية والحرف.

➤ رسم على القيمة المضافة يقدر بـ 17% على استهلاك الأنترنت أو ما يعرف بالجيل الثالث ؛

➤ رفع الرسم المطبق على رقم الأعمال المحقق من قبل متعاملي الهاتف النقال والذي يتراوح بين 1 و2% ويتم صرفه كمايلي:

❖ صرف 0,5% من رقم أعمال متعاملي الهاتف النقال إلى صندوق مكافحة السرطان؛

❖ 4% لتطوير الفنون؛

❖ 1,1% إلى ميزانية الدولة.

➤ اعتماد نظام التسقيف في المواد الطاقوية أي من يستهلك أكثر يدفع أكثر في مجال استخدام الطاقة

(الكهرباء)، أي فرض رسم على القيمة المضافة يقدر بـ 7% في حالة ما لم يتجاوز الاستهلاك

السقف، ورفع القيمة إلى 17% في حين تجاوز السقف المحدد، وذلك بطلب من شركة سونلغاز

ومطالبتها بوضع القيمة الحقيقية للكهرباء في فواتير المواطنين لتمكين المجمع من إنشاء مشاريعه

الخاصة بتوسيع شبكات الكهرباء وإقامة محطات التوليد، حيث بلغت الفاتورة 3900 مليار سنتيم منها

2200 مليار سنتيم للخواص و 1700 مليار سنتيم للمؤسسات العمومية والمحلية، كل هذا من أجل

تدارك الاختلال المالي الحاصل على مستوى الشركة، كذا مطالبة الحكومة بوضع حد لسرقة الكهرباء التي بلغت نسبتها 16% من نسبة الكهرباء المنتجة.

أما فيما يخص الموارد المائية التي كان لها الأهمية البالغة في قانون المالية 2016 وخصها بجملة من الإتاوات ذلك لتستفيد منها خزانة الدولة من جهة باعتبارها إيرادا لها ولتعلم المستهلك الطريقة العقلانية من جهة أخرى، نذكرها كما يلي:

➤ فرض إتاوة على مستخدمي المياه من أجل حقنها في الآبار البترولية وغيرها من الاستعمالات الأخرى وقيمة هذه الإتاوة تحدد ب 130 دج/م³ من المياه المقطعة، وتوزع إيرادها كالتالي:

- ❖ 50% لفائدة الدولة؛

- ❖ 40% لفائدة حساب التخصيص الخاص رقم 302-079 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للمياه"؛
- ❖ 10% لفائدة وكالة التحصيل.

➤ عندما تستغل الموارد المائية لأغراض صناعية وسياحية وخدمائية فقيمة الإتاوة تحدد ب 25 دج/م³ من المياه المقطعة، ونتاج الإتاوة يوزع كما يلي:

- ❖ 50% لفائدة ميزانية الدولة؛

- ❖ 40% لحساب الصندوق الوطني للمياه؛

- ❖ 10% لفائدة الوكالة الوطنية للتسيير المدمج للموارد المائية.

➤ فرض إتاوة على ورشات التغليف للماء والتي تقدر ب 1 دينار/ل ناتجها يوزع كما يلي:

- ❖ 40% لفائدة ميزانية الدولة؛

- ❖ 48% لحساب التخفيض الخاص رقم 302-079 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للمياه"؛

- ❖ 12% لفائدة الوكالة الوطنية للتسيير المدمج للموارد المائية المكلفة بالتحصيل.

➤ تأسيس إتاوة اقتصاد المياه لعنوان مشاركة مستعملي ومستخدمي المياه في برامج الحماية الكمية للموارد المائية المسيرة.

وبالإضافة إلى كل ماسبق نجد أيضا أن الدولة قامت باسترجاع ميزانية بعض المشاريع التي تم تجميدها بسبب نقص الموارد، ومثال ذلك نجد مشروع ترامواي، الأوتراي وبعض الطرق السريعة وبعض المستشفيات التي كانت مدرجة ضمن قائمة المشاريع لتحسين المستوى الصحي، بالإضافة إلى التخلي عن مشروع عدل 3 السكني.

المطلب الثاني: التخلي عن الاستيراد والتوجه إلى الاستهلاك المحلي

الاستهلاك في الجزائر يعتمد على استيراد معظم مواده من العالم الخارجي وكان ذلك في وقت كان للجزائر فائض من العملات الأجنبية بسبب ما كان يتأتى لها من الصادرات النفطية، إلا أن الأزمة النفطية وما نتج عنها من تراجع في العوائد النفطية، غيرت قواعد الاستيراد في الجزائر حيث تم التقليل من استيراد بعض المواد وحذف أخرى من قائمة المواد المستوردة، والتوجه إلى الاستهلاك المحلي.

الفرع الأول: التخلي عن الاستيراد

إن العيب ليس في الاستيراد في حد ذاته، وإنما في السلع التي يتم استيرادها والتي لا تلبي في بعض الأحيان أي حاجة حقيقية للمواطن، بل عبارة عن إجراء انتهازي للقذرة الشرائية الضعيفة للمواطن من أجل استغلاله والنصب عليه لاقتناء سلع في بعض الأحيان عمرها أيام أو أشهر من الاستعمال عوض سنوات، كما قد تكون مضرّة بالصحة أو خطيرة مثل: ألعاب الأطفال أو الألبسة، أي أن الاستيراد يقوم باستنزاف العملة الأجنبية، لذلك طبقت الجزائر سياسة عسيرة على عملية الاستيراد بموجب قرارات إدارية أدت إلى تراجع نسبتها بـ 13,7% في مدة ستة أشهر منذ بداية تطبيق هذه السياسة، وقد أخذت سياسة الحد من الاستيراد أو حتى التقليل منه المعالم التالية:

- وقف استيراد بعض الأدوية التي تنتج في الجزائر حيث سجلت قيمة الواردات الجزائرية من الموارد الصيدلانية خلال السداسي الأول من العام الجاري 842,124 مليون دولار مقابل 1,2 مليار دولار في نفس الفترة سنة 2014؛
- تراجع فاتورة استيراد الحبوب بـ 28% في الربع الأول من السنة الجارية (2016)؛
- الاستغناء نهائياً عن استيراد مادة الإسمنت؛
- تراجع نسبة استيراد مادة الحليب بمعدل 36,31%؛
- فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات منها: السيارات؛
- فرض 60% رسوم على استيراد الموز و 40% على الكيوي والأناناس؛
- فرض رسوم جمركية تقدر بـ 30% على أجهزة الإعلام الآلي وقد شمل هذا الإجراء أجهزة الحاسوب كاملة وأجهزة الحاسوب النقالة، وهذا الإجراء جاء من أجل الحد من المنافسة غير الشرعية للمنتجات المصنعة محلياً، وتعزيز نمو الصناعة الوطنية فيما يخص صناعة أجهزة الحواسيب.

الفرع الثاني: التوجه إلى الاستهلاك المحلي

إن الحد من الاستيراد قابله تشجيع على الاستهلاك المحلي وذلك بتشجيع الإنتاج الوطني الجزائري وقد أتيح هذا النوع من الاستهلاك حتى لذوي الدخل والادخار القليلين، وتم ذلك من خلال تقديم الحكومة فرصة الاستفادة من القرض الاستهلاكي، وذلك بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 19 ربيع الأول 1437هـ الموافق لـ 31 ديسمبر سنة 2005، والذي يحدد شروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي، والتي جاءت كما يلي:

✓ يمكن الاستفادة من القرض الاستهلاكي في حال إذا ما كانت المنتجات تصنعها مؤسسات ممارسة لنشاط الإنتاج فوق التراب الوطني؛

✓ الراغب في الاستفادة من القرض الاستهلاكي للتقرب من بنك لإتمام الإجراءات اللازمة؛

✓ تقديم فاتورة باسم المستفيد، وإرفاقها بشهادة تثبت مكانية المؤسسة طالبة القرض أما فيما يتعلق بقائمة السلع المؤهلة للقرض الاستهلاكي فهي تحدد من قبل لجنة وزارية مشتركة من وزارة المالية، الصناعة والمناجم والتجارة، وفيما يلي نشاطات ونوع الموارد المؤهلة للقرض الاستهلاكي:

الجدول رقم(20): نشاطات ونوع الموارد المؤهلة للقرض الاستهلاكي

النشاطات	نوع المواد
تصنيع السيارات والدراجات النارية	السيارات السياحية الدرجات النارية وثلاثية العجلات
تصنيع أجهزة المكتبية ومعالجة المعلومات	الحواسيب وباقي العتاد المعلوماتي وملحقاته
تصنيع الهواتف والألواح الالكترونية والهواتف الذكية	الهواتف والهواتف الخلية والألواح الالكترونية
تصنيع الأجهزة الالكترونية ومختلف الأجهزة الكهرومنزلية	أجهزة التلفزيون، الفيديو، الصوت (mp3)، آلات التصوير، الكاميرات الرقمية، أجهزة التدفئة، المكيفات الهوائية، المبردات، معدات المطبخ المنزلي، معدات الغسيل المنزلي، الأجهزة الكهرومنزلية الصغيرة
الإنتاج الصناعي لجميع الأثاث الخشبي للاستخدام المنزلي	الأثاث، جميع الأثاث الخشب، وملحقاته أو كل ما له صلابة بالاستخدام المنزلي
صناعة الشبخ والجلود	صناعة أقمشة المفروشات، السجاد، البساط والأغطية
مواد البناء	الخرزف والخزف الصحي

المصدر: قانون وزاري مشترك مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، الجريدة الرسمية العدد 01، الصادرة في 06 يناير 2016.

إن استغلال القرض الاستهلاكي كما هو مخطط له من طرف الحكومة، وتجاوب الجزائريين معه واعتمادهم ثقافة استهلاكية عقلانية تعتمد على بالدرجة الأولى على استهلاك مواد مصنعة في الجزائر، أمر سيؤدي إلى النهوض بالاقتصاد ومنع استنزاف احتياطي الدولة من العملة الصعبة.

المطلب الثالث: تدعيم الاستثمارات المنتجة واحتواء الاقتصاد غير الرسمي

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال سياسة استثمارية ذات طابع اجتماعي مدعم، لذلك لم تتمكن من تقييم مدى جدوى هذه الاستثمارات ومعرفة القيمة الحقيقية التي تضيفها للاقتصاد، ولكن الوضع تغير في ظل شح الموارد المالية التي تدعم الاستثمارات غير المنتجة أمر أجبر الحكومة على تغيير مسارها الاستثماري والتوجه به إلى استثمارات منتجة لها دور في ترقية الاقتصاد وتنويعه، وكذا احتواء الاقتصاد غير الرسمي (الموازي)، من خلال خلق آلية جديدة تتمثل في القرض السندي.

الفرع الأول: تدعيم الاستثمارات المنتجة

يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2016 إجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمارات خاصة المنتجة وتلك التابعة للصناعات الناشئة، حيث تسهل الوصول العقاري الاقتصادي والتمويل وكذا تبسيط الإجراءات لقائمة المشاريع الاستثمارية، ولتفصيل أكثر نجد:

- ألغى قانون المالية لسنة 2016 كلمة الخوصصة وعوضها بالشراكة؛
- منح فرصة للخواص من أجل دخول سوق العقار الصناعي الذي تحتكره الدولة، وعليه سيكون بإمكان الخواص المناطق الصناعية على مستوى الأوعية العقارية التي يمتلكونها، بينما تكفي الدولة بمنح التحفيزات والدعم للمستثمرين الذين يتكيفون مع السياسة الاقتصادية الجديدة المتمثلة في: "تنويع الاقتصاد والإنتاج ومصادر الدخل"؛
- إعادة النظر في قاعدة الشراكة 51% و49%؛
- تمكين المستثمر في الجزائر من تحويل أمواله إلى الخارج؛
- تمكين المستثمرين الأجانب في الجزائر من الاقتراض من الخارج بضمان من الدولة، وذلك لتفادي الاستدانة الخارجية المباشرة؛
- تبسيط الإجراءات الضريبية من أجل السماح للمتعاملين الخواص بتهيئة وتسيير مناطق النشاط والمناطق الصناعية؛
- إلغاء إجبارية إعادة استثمار الفوائد المحققة في حصة الأرباح الخاصة بالإعفاءات أو تخفيضات الضرائب والتي تعتبر من الامتيازات الممنوحة في إطار إجراءات دعم الاستثمار؛

- الترخيص بمنح الأراضي التابعة لأملاك الدولة والمخصصة لإنجاز مشاريع استثمارية سياحية بصيغة الامتياز القابلة للتحويل إلى صيغة التنازل طبقا لدفتر شروط شريطة الإنجاز الفعلي للمشروع المرفق بشهادة مطابقة؛
- الترخيص للمساهمين المقيمين بشراء أسهم الشركات الاقتصادية العمومية، وقد تم ذلك بموجب مشروع قانون المالية الجديد، فإن الشركات الاقتصادية العمومية التي تقوم بعملية فتح رأس المال الاجتماعي، يجب أن يحتفظوا بـ 51% من الأسهم أو الحصص الاجتماعية في حال ما إذا كان الفتح نحو الشراكة للمساهمين غير المقيمين، أما في حال ما إذا كان فتح رأس المال الاجتماعي للمقيمين فيتعين على الشركات الاحتفاظ بـ 34% من الأسهم والحصص الاقتصادية، وحسب نصوص القانون الجديد، فإنه في حال انقضاء مدة 5 سنوات بداية من فتح رأس المال للمساهمين المقيمين سيكون بإمكانهم شراء ما تبقى من حصص اجتماعية وأسهم على مستوى مجلس المساهمات؛
- يمكن للأشخاص الطبيعيين أم المعنويين من القطاع الخاص إنشاء وتهيئة وتسيير مناطق النشاط ومناطق صناعية على أراض غير فلاحية تشكل ملكيتهم؛
- تقديم رخص الاستثمار للجمعيات الرياضية الوطنية المعترف بها والتي تملك أموالا راغبة في استثمارها.

إن جملة هذه الإجراءات التي حملها قانون المالية لسنة 2016 من شأنها أن تكون داعمة للقطاع الاستثماري المنتج في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى فهي تؤثر سلبا عليه وذلك من خلال العودة إلى الاستدانة الخارجية بطريقة غير مباشرة عند اللجوء إلى طلب التمويل من الخارج، واستنزاف الاحتياطي الجزائري من العملة الصعبة عند السماح للمستثمرين الأجانب في الجزائر من تحويل أرباحهم إلى دولهم الأصلية.

الفرع الثاني: احتواء الاقتصاد غير الرسمي

إن ظاهرة الاقتصاد غير رسمي نتجت لأسباب عديدة من بينها:

- ندرة المنتجات الزراعية والصناعية؛
- الانفجار السكاني وانعكاساته على الطلب مما يؤدي إلى ظهور تضخم الطلب؛
- الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على مداخيل العمال، البطالة وعلى الفقر؛
- عدم وجود إطارات كفاءة وفتية يؤدي إلى سوء التسيير الإداري؛

➤ المراقبة الصارمة على الصرف لحماية الاحتياطات الدولية.

وفي الجزائر هناك 50000 مستورد مصرح بهم، مضافا لهم عدد لا متناهي من التجار غير الرسميين، قيمة منتجاتهم المستوردة تتراوح ما بين 30 إلى 40 مليار دولار، تمثل 27% من حجم النقد المتداول في الاقتصاد و 46% من إجمالي النشاط، أمر يجعل منه اقتصادا موازيا يتمتع بجميع قواعد السوق ويحتاجون إلى تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية لتسديد فاتورة الواردات ومنه يمكن للدولة الاستفادة من بيع العملة الصعبة بالسعر المحدد إداريا والاستفادة من الرسوم في حال ما تم الأمر بطريقة قانونية، ولكن الأمر بالنسبة لهؤلاء التجار يتم بصورة غير قانونية مما يؤدي إلى استعمال السوق السوداء لتأمين العملة الصعبة ومنه ينتج لنا سعر صرف جديد للعملة غير المقرر من طرف البنك المركزي، لذلك أبدت الدولة رغبتها في احتواء الاقتصاد غير الرسمي وذلك عن طريق:

أولا. القرض السندي: يتم بموجب إصدار سندات تطرحها في التداول مؤسسات لها غاية الحصول على أموال وهذه السندات أداة دين على عاتق المؤسسة المصدرة لها، وقد أطلق القرض بهدف خلق موارد مالية جديدة لمواجهة التراجع الحاد لمداخل البلاد بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية ويتم ذلك من خلال استرجاع أموال السوق الموازية، وقد طرح للاكتتاب فيه بنسبة فائدة 5% وذلك لاسترجاع 37 مليار دولار متداولة في السوق الموازية، باعتباره آلية كفيلة باسترجاع الأموال الضخمة المتداولة خارج القنوات الرسمية، وبديلا صائبا لتمويل الميزانية العامة.

حيث اعتبره الخبير الاقتصادي "شريف بلميهوب" أمرا جيدا لأنه الوسيلة الوحيدة التي بقيت لتعبئة الادخار الوطني وتحقيق الالتزامات الميزانية للبلاد، كما سيسمح بتفادي اللجوء المستعجل للمديونية الخارجية.

ثانيا. محاربة الغش الضريبي: عرفت ظاهرة الغش الضريبي في الجزائر تقافما كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث أشارت الإحصائيات أن هناك أكثر من 8000 مليار دينار أي حوالي 80 مليار دولار لم تجبى من طرف مصلحة الضرائب، وهو أمر من شأنه تخفيض الاعتماد على الجباية النفطية إذا تم استغلاله وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل، مثل ذلك تهرب "المجمع الصناعي ربراب" الذي بلغت قيمة ضرائبه ما يساوي 5 640 501 988 دج، أمر أدى بالحكومة الجزائرية إلى أخذ هذا الاعتداء على موارد الخزينة محل اهتمامها وتبلور ذلك على أرض الواقع من خلال الاتفاقية المبرمة بينها وبين المملكة العربية السعودية من أجل تكثيف الجهود من أجل الحد من الظواهر التي من شأنها التقليل من إيرادات الخزينة وعرقلة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى جملة من الإجراءات التي تساعد على جباية المبالغ الضخمة الناتجة عن الغش والتهرب الضريبيين وكان ذلك من خلال: إعادة هيكلة النظام الضريبي ووضع أسس التصريح الشخصي للضريبة الذي أصبح يطبق على نطاق واسع في أغلب دول

العالم والذي يحمل المسؤولية للمصرح ولكن يتابع التصريح الكاذب، ولا يستدعي تطبيق مثل هذا الإجراء نفقات كبيرة.

ثالثا. محاربة الفساد : أشار التقرير الصادر يوم 11 ماي 2016 عن صندوق النقد الدولي بعنوان "الفساد: تكاليفه واستراتيجيات تخفيف حدته"، إلى أن الفساد يعيق إدارة سياسة الميزانية والسياسة النقدية ويضعف الإشراف المالي، ويضر في نهاية المطاف بمسيرة النمو الاقتصادي، لذلك أقر بفضل خبرته أربع لبنات أساسية لمكافحة وتخفيف الفساد، وتتمثل في:

✓ **الشفافية مطلب أساسي:** يجب اعتماد المعايير الدولية لشفافية المالية العامة والقطاع المالي، لذلك يتعين على الحكومة أن تدعم المعايير الدولية لشفافية ملكية الشركات، ولحرية الصحافة كذلك دور رئيسي في الكشف عن ممارسات الفساد؛

✓ **تعزيز سيادة القانون:** يجب أن يكون هناك تهديد مؤكد بالملاحقة القضائية، وعملية الإنقاذ يجب أن تستهدف القطاع الخاص كذلك، ويجب وضع إطار فعال لمكافحة غسل الأموال لتقليل غسل عائدات الفساد إلى أدنى حد؛

✓ **الإفراج في التنظيم** يولد البحث عن الربح الذي يخصص بناء على تقدير المسؤولين ويجب القضاء عليه، فالغاء القيود التنظيمية والتبسيطها حجر الزاوية في استراتيجيات مكافحة الفساد بكفاءة؛ يقضي الأمر مكافحة الفساد وضع إطار قانوني واضح المعالم يلتزم به فلا جدوى من وضع أفضل الأطر ما لم تطبق والتطبيق يعني وجود مؤسسات فعالة، يتسمون بالكفاءة ويتمتعون بالاستقلالية بعيدين عن التأثير الخاص والتدخل السياسي لاتخاذ قرارات حاسمة من شأنها التقليل من عمليات الفساد أو حتى الحد منه نهائيا.

المطلب الرابع: إجراءات أخرى تندرج ضمن سياسة النقشف في الجزائر

بالإضافة إلى الإجراءات السابقة سعت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق جملة من الإجراءات المساعدة على توفير الجو المناسب للتقليص من النفقات وزيادة الإيرادات سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وفيما يأتي تفصيل لبعض هذه الإجراءات.

الفرع الأول: إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار

يمكن اعتبار دول الجوار كأول نافذة للدولة على الخارج، كما تعتبر حدود الدولة مع جيرانها مصدر للتبادلات الاقتصادية وعبور الأشخاص دخولا وخروجا، التي تتم عبر منافذ رسمية يمكن من خلالها مراقبة تدفق السلع والأشخاص من جهة، ومن جهة أخرى تحصيل لحقوق الدولة الجمركية والضريبية

اتجاه الخدمات المقدمة، إن غلق الحدود لأسباب سياسية مثل ما هو جار مع المغرب من شأنه تضييع فرص كثيرة كالتالي:

- تبادل منتجات زراعية وحيوانية عبر الطريق البري دون اللجوء إلى استعمال العملة الصعبة؛
- الحصول على عائدات جمركية وضريبية؛
- مراقبة تنقل السلع والخدمات، وتقوية الفرصة على المهريين والتنقل غير المشروع للأشخاص؛
- تنفيذ مشاريع بين أرباب الأعمال من الجهتين؛
- تنمية المناطق الحدودية، من خلال مشاريع مشتركة بين الدولتين.

الفرع الثاني: الاستفادة من الإنجازات الكبرى

تميزت السنوات الأخيرة بكثرة المشاريع المخططة والمنجزة، لاسيما تلك المتعلقة بالطرق والأشغال العمومية والمشاريع السكنية الضخمة التي بلغت في المتوسط 200000 سكن منجز سنويا، مماثلة حالة احترام أجل التسليم من جهة، ومن جهة أخرى انتهاز أقرب فرصة لبدأ تشغيلها بغرض تقليص التكاليف الثابتة، وتزويد خزينة الدولة بالإيرادات اللازمة لتمويل نفقاتها العامة. يمكن ذكر في هذا الصدد الطريق "السيار شرق غرب"، الذي بإمكانه تحصيل إيرادات يومية تصل إلى 100000 دولار نتيجة استقبال 1000000 سيارة تسير في المتوسط 100 كلم في الساعة بسعر 1 دج للكيلومتر الواحد، هذا دون احتساب الإيرادات المتأنية من استغلال الخدمات المرفقة لهذا الطريق السريع، كما يمكن استغلال أماكن ركن السيارات في المدن الكبرى لخلق مناصب شغل من جهة، ومن جهة أخرى تزويد خزينة الدولة بإيرادات يومية متجددة.

المبحث الثالث: بدائل واستراتيجيات لاحتواء تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة

في الجزائر

شهدت الجزائر بحبوحة مالية خلال السنوات الأخيرة ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، ساهمت في زيادة النفقات العامة وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي ولكن لم تنمي القطاع الإنتاجي لتنويع مصادر الإيرادات وتخفيف الاعتماد على المداخل النفطية، مما أوقع الجزائر في ضيق مالي رهيب بسبب الانهيار الحاصل في أسعار النفط، أمرا استدعى من الحكومة الجزائرية تدارك الوضع للحيلولة دون دون العجز المالي والاقتصادي وكان ذلك من خلال اللجوء إلى الموارد المالية المتاحة لها وهذه

الإجراءات المتخذة على المدى القصير، أما ويهدف تنويع الاقتصاد وتطوير إنتاجيته اتباع استراتيجيات تظهر نتائجها على المدى الطويل.

المطلب الأول: اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد

نتيجة المشكلات التي تعاني منها الكثير من الدول المنتجة للنفط، وذلك بسبب التذبذبات الحاصلة في الأسعار لذلك قامت هذه الدول بإنشاء صناديق الثروة السيادية لتحقيق التوازنات الاقتصادية، لكن تختلف تسمية هذه الصناديق من دولة إلى أخرى إلا أن غايتها واحدة، والجزائر كباقي الدول الأخرى أنشأت "صندوق ضبط الإيرادات"¹.

الفرع الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد

أمام الوضعية غير المستقرة وفي ظل التقلبات الحادة والخطيرة لأسعار النفط، وكآلية جديدة تعمل على امتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الإيجابية والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية، التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن أي انهيار قد يمس أسعار النفط مستقبلا، نتج لنا صندوق ضبط الموارد.

أولا. تعريف صندوق ضبط الموارد:

هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخرينة* وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الميزانية العامة للدولة أي أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية².

ثانيا. ظروف إنشائه: أنشأ صندوق ضبط الموارد سنة 2000 بموجب المادة رقم 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع

¹ سعد الله داود، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، دفعة 2011-2012، ص 148.

* حسابات التخصيص الخاصة للخرينة: تضمن هذه الحسابات مختلف العمليات المالية المترتبة عن خروج أموال من الخزينة العامة أو دخولها إليها بصورة غير نهائية، فهي لا تعتبر إنفاقا أو إيرادات بالمعنى الصحيح للكلمة، بل عبارة عن أموال تدخل وتخرج منها فقط، وعليه اقتضى المنطق العلمي بعدم تدوين هذه العمليات في الميزانية على أن يقدم لها في قيود الخزينة حسابات مستقلة تعرف بالحساب الخاص للخرينة.

² سهيلة بخته، صندوق ضبط الموارد كآلية لاحتواء تقلبات أسعار النفط في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 08/07 أكتوبر 2015.

القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، ومنه ارتفاع العوائد النفطية الجزائرية، حيث حقق رصيد الميزانية العامة للدولة فائض قدره 400 مليار دينار جزائري، ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة، بالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والبعيد المدى، قررت الحكومة تأسيس هذا الصندوق لامتناس فائض إيرادات الجباية البترولية¹.

ثالثا. أهداف الصندوق ضبط الموارد : يهدف صندوق ضبط الموارد إلى تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، بإضافة إلى تخفيض المديونية العمومية الداخلية والخارجية بالتنسيق مع البنك المركزي، لقد أدخلت خلال سنتي 2004 و 2006 ليصبح هدف الصندوق الرئيسي : هو تمويل عجز الميزانية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري².

رابعا. أهمية صندوق ضبط الموارد : يستمد الصندوق أهميته من كونه أداة فعالة للسياسة المالية العامة للحكومة، ويمكن إيضاح أهمية صندوق ضبط الموارد كآلاتي³:

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛
- ضبط فوائض النفط وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛
- تغطية العجز في الميزانية العامة والانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن والفائض؛
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوار مزدوجة حسب أهدافه فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثي صندوق ضبط أو تثبيت كما يمكن أن يبتخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال القادمة وهنا يسمى صندوق الادخار.

¹ باعتماد على المرجعين:

نبيل بوفليح، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، ص 240.

عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999-2009، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 133.

² بوجمعة قويدري قوشيح، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية اكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير، جامعة الشلف، الجزائر، دفعة 2008-2009، ص 158.

³ شهرزاد زغيب وحليمة حليمي، الاقتصاد الجزائري بين واقع الإرتباط وحتمية الزوال، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 04، 2008، ص 09.

ومن خلال المعطيات المقدمة عن صندوق ضبط الموارد ومعطيات أخرى يمكن انجاز بطاقة معلوماتية عن صندوق ضبط الموارد.

الفرع الثاني: تطور وضعية صندوق ضبط الموارد من تاريخ إنشائية إلى غاية 2015

للتعرف على وضعية الصندوق يجب تتبع المحطات السعريّة للنفط لأن وضعية الصندوق ترتبط

كثير الارتباط بارتفاعات والانخفاضات الحاصلة في أسعار النفط ومن ثم العوائد النفطية باعتبارها الممول الرئيسي للصندوق، وعلى ذلك نقسم فترة تطور صندوق ضبط الموارد إلى فترتين ويبدو ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (21): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	تراكم 2000-2013	2014	2015
مجموع الموارد	174867707	8056740	7919009
مجموع الاستخدامات	11923196	277892	3489710
رصيد الصندوق في نهاية السنة	5563511	5284848	4429290

المصدر: سهيلة بعتة، مرجع سبق ذكره.

الفترة الأولى من 2000 إلى 2013: عرفت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة،

أمر أثر بالإيجاب على موارد الصندوق الذي سجل نموا في مبالغة من سنة إلى أخرى، ونستثنى السنتين التاليتين: 2001، 2002 التي عرفت تراجعا طفيفا في عوائد الصندوق. وتبقى سنة 2012 السنة التي سجل فيها الصندوق أكبر قيمة في إيراداته .

ورغم هذه الوفرة في الصندوق إلا أن استخداماته لم تكن كبيرة، عدا سنوات 2007، 2012، 2011 التي شهدت ارتفاع محسوس في قيمة استخدام مبالغ الصندوق.

الفترة الثانية من 2014 - 2015: تراجعت أسعار النفط في السوق العالمية في الربع الأخير

من سنة 2014، أمرا انعكس مباشرة على موارد الصندوق واستمر هذا الانخفاض سنة 2015 بعد أن أصبحت أسعار النفط 52 دولار للبرميل بعد أن كانت تقدر بـ 109 دولار للبرميل سنة 2013. كما أن قيمة استخدامات الصندوق كانت في ارتفاع مستمر نتيجة لاستخدامها في تغطية عجز الميزانية العامة الناتج عن انخفاض العوائد النفطية.

ومن خلال تتبع تطور وضعية صندوق ضبط الموارد من سنة 2000 إلى 2015 إلى جانب تطور أسعار النفط خلال نفس الفترة - كما هو موضح في ال مبحث السابق - يتضح لنا وجود علاقة طردية بين أسعار النفط وإيرادات صندوق ضبط الموارد.

الفرع الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي خلال الفترة (2015-2000)

تتأثر الميزانية العامة للدولة الجزائرية بتغيرات أسعار النفط، ويعتبر صندوق ضبط الموارد آلية قامت الدولة بإنشائها بدافع العمل على استقرار الإيرادات العامة للدولة ومن ثم الحفاظ على استقرار الميزانية العامة، الشيء الذي جعلها قادرة على تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية ومنه التخفيف للتعرض للصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري من وراء تقلبات أسعار النفط العالمية ، والجدول الموالي سيوضح مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية العجز الحاصل على مستوى رصيد الميزانية العامة، الذي جاء نتيجة للعجز المسجل في رصيد ها وذلك لتغطية العجز الحاصل وكان ذلك ابتداء من سنة 2006، وقبله فقد استخدمت الاقتراض الداخلي لتغطية العجز الموازي .

الجدول رقم (22): مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي خلال الفترة

(2015-2000)

الوحدة: مليون دينار

السنوات	صندوق ضبط الموارد	تخفيض المديونية	تسبيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الميزانية	استخدمات الصندوق	الرصيد المتبقى في الصندوق
2000	453237	221100	0	0	221100	232137
2001	356001	184467	0	0	184467	171534
2002	198038	170060	0	0	170060	27978
2003	476892	156000	0	0	156000	320892
2004	944391	222703	0	0	222703	721688
2005	2090524	247838	0	0	247838	1842686
2006	3640686	618111	0	91530	709641	2931045
2007	4669893	314455	607956	531952	1454363	3215530
2008	5503690	465437	0	758180	1223617	4280073
2009	4680747	0	0	364282	364282	4316465

4842837	791938	791938	0	0	5634775	2010
5381703	1761455	1761455	0	0	7143157	2011
5633752	2283260	2283260	0	0	7917012	2012
7005169	1138527	1138527	0	0	7005169	2013
5284848	277892	277892	0	0	8056740	2014
4429290	3489710	3489710	0	0	7919009	2015

المصدر: سهيلة بعتة، مرجع سبق ذكره.

إن يمكن استخلاص أن مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز الموازي وحمايتها من خطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية والتوسع في الإنفاق الحكومي كبيرة، ويكون ذلك عن طريق امتصاص الفوائض المالية المتأتية من العوائد النفطية واستخدامها في الحالات العجز، إلا أنه هناك توقعات بشأن رصيد صندوق ضبط الموارد والتي تفيد بأنه إذا بقيت أسعار النفط على حالها إلى غاية سنة 2017 ومنه بثبات العوائد النفطية أمر سيؤدي إلى نفاذ رصيد الصندوق.

المطلب الثاني: اللجوء إلى احتياطي الصرف الخارجي

استطاعت الجزائر أن تستفيد من ارتفاع أسعار النفط على الصعيد العالمي، فتمكنت من تكوين احتياطات مالية ضخمة بلغت سنة 2004 ما قيمة 43,11 مليار دولار وسنة 2006 ما قيمة 77,91 مليار دولار، وما قيمة 110,31 مليار دولار سنة 2007، ثم 147 مليار دولار نهاية 2009، حيث مثلت هذه الاحتياطات دعما للميزانية العامة وحتى الاقتصاد الجزائري ووسيلة لتعزيز الاستقرار المالي ودعم القدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية (الازمات النفطية وتراجع العوائد النفطية)، والحفاظ على سعر صرف الدينار الجزائري وتغطية العجز الطارئ في ميزان المدفوعات.

وقد شكل الدولار الأمريكي العملة الأساسية للاحتياطات الجزائرية، أمر جعلها عرضة لتقلبات سعر صرفه أمام الأورو مما ولد رغبة في تشكيل احتياطي بالأورو بنسبة 51% وبالدولار نسبة 49%، وذلك لضمان هامش أوسع من الحركة بعد أن كان الاحتياطي بشكل أساسا من الدولار، كما أن واردات الجزائر جُلها من منطقة الأورو، وصادراتها متأبئة بالدولار (النفط مسعر بالدولار)، ففي ظل انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو ارتفعت تكلفة الواردات مما ولد عجزا في ميزان المدفوعات والراجعة لتراجع القوة الشرائية لبرميل النفط*.

وبعد هذه الحركة الذكية من قبل الجزائر، أصبحت تستفيد من الفائض المحقق بفضل التقلبات الحاصلة في أسعار الصرف، وجهته إلى تمويل الاقتصاد من أجل الرفع من مستوى الإنتاج والنمو والاستثمار

والقضاء على معدلات البطالة مع احتمال توجيه هذا الفائض إلى تمويل النفقات العمومية وتنفيذ الخطط التنموية لإنعاش الاقتصاد¹. وللتعرف على قيمة احتياطي الصرف الخارجي خلال الفترة (2002-2015)، الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (23): تطور احتياطي الصرف الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2002	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	23,11	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10
السنة	2009	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	147,22	182,22	186,32	194	193,269	172,6

المصدر: بإعتماد على المرجعين التاليين:

سمية موري، مرجع سبق ذكره، ص 170.

أحمد بوريش، مرجع سبق ذكره، ص 11.

تزامنا مع الارتفاع في أسعار النفط حقق احتياطي الصرف الخارجي في الجزائر ارتفاعا محسوسا، ولكن الاستثناء حصل سنة 2014، حيث شهدت أسعار النفط انخفاضا أثر على قيمة العوائد النفطية وتعدى الأثر إلى احتياطي الصرف، بسبب اللجوء إليه لتغطية العجز الحاصل على مستوى الميزانية العامة وكذا الحال بالنسبة لسنة 2015، وفي شكل توقع بطرح بخصوص احتياطي الصرف الخارجي في الجزائر فإنه سينفذ في آفاق 2020 إذا ما بقيت أسعار النفط على حاله.

المطلب الثالث: انعاش القطاعات الاقتصادية الجزائرية

القطاعات الاقتصادية الجزائرية (الزراعية، الصناعية، السياحية)، لم يكن ينظر إليها على أنها قادرة على تمويل الاقتصاد والوصول به إلى مرحلة الرفاهية، من خلال توفير الإيرادات التي توظف في تغطية نفقات. إلا أنه ومن خلال التوجه إلى التنمية بعيدا عن القطاع النفطي ثم النظر إلى هذه القطاعات وإمكانية مساهمتها في تنمية الاقتصاد الجزائري وتخلصه من التبعية النفطية.

^{*} القوة الشرائية لبرميل النفط: مقدار السلع والخدمات العينية التي يمكن الحصول عليها مقابل ما يدره برميل النفط المصدر من مال، ويعني ذلك أن السعر النقدي ينبغي أن يكون بالقدار الذي يستطيع شراء نفس كمية السلع والخدمات التي كان من الممكن الحصول عليها بالقياس إلى نقطة زمنية محددة هي سنة الأساس.

¹ سمية موري، مرجع سبق ذكره، ص 165.

الفرع الأول: انعاش القطاع الزراعي الجزائري

تعتبر الزراعة من أهم النشاطات التي ساعدت الانسان على كسب رزقه باعتبارها توفر المادة الأولية لكل الصناعات الغذائية، لذلك سعت الجزائر منذ الستينات على النهوض بهذا القطاع، وقد توضح ذلك بشكل جليا من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي سنة 2008. وذلك إلى جانب ما تمتلكه الجزائر من إمكانيات زراعية تتمثل في¹:

➤ **الموارد المائية:** التي تنقسم بدورها إلى موارد المطرية والموارد السطحية وكلاهما تملك الجزائر كميات معتبرة، بالإضافة إلى الموارد الجوفية؛

➤ **الموارد الأرضية:** خاصة الفلاحة الخصبة، التي تقدر بحوالي 2,46 مليون هكتار، مستغلة منها 8,42 مليون هكتار؛

➤ **الموارد الرأسمالية:** تخصصها الدولة سنويا في ميزانيتها وذلك بحسب احتياجات القطاع؛

➤ **الموارد البشرية:** الجزائر ككل دول العالم الثالث، تعتمد أساسا في الإنتاج الفلاحي على العنصر البشري بسبب قلة التكنولوجيا في المعدات الفلاحية المستخدمة.

وفي ظل الإمكانيات والفرص المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري انتهجت سياسة زراعية واضحة ودقيقة وذلك من خلال²:

- تنمية القطاع الزراعي التي تتطلب إدماجه في الحركة العامة للتنمية الشاملة؛
- إقامة العلاقات منسجمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية كالعلاقة بين الزراعة والصناعة، بحيث تساهم الصناعة في تطوير الزراعة وتوفير المواد الزراعية للصناعات المختلفة وتلبية الحاجات الغذائية للمجتمع؛
- ضرورة تطبيق القوانين المنظمة للعقار الفلاحي وبشكل صارم وحماية حقوق الفلاحين؛
- إيجاد إطار قانوني ينظم استغلال الأراضي الفلاحية؛
- ضبط وتنظيم العمران وهذا للحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية؛
- استصلاح المزيد من الأراضي؛

¹ زهير عمري، إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره، مجلة أبحاث اقتصادية، سطيف، الجزائر، العدد 13، 2013، ص ص 137، 138.

² سامية سداوي، حتمية انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع في ظل تقلبات أسعار النفط، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدر له (المخاطر والحلول)"، جامعة المدينة، الجزائر، يومي 08/07 أكتوبر 2015، ص ص 14، 15.

- العمل على زيادة رأسية أي زيادة معدل إنتاج الوحدة المنتجة؛
- الاستغلال الجيد والعقلاني للأراضي الزراعية المستغلة؛
- الاهتمام بترقية وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي؛
- الاستغلال الأمثل للمياه خاصة مع قلة تساقط الأمطار؛
- الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي وتطوير التكنولوجيا والأبحاث العلمية؛
- القيام بدورات تكوينية للفلاحين قصد توعيتهم وإعطائهم على الأقل الخطوط العريضة في الميدان الفلاحي.

يمكن القول أن الجزائر تملك البديل الحقيقي لقطاع المحروقات وهو القطاع ال زراعي، خاصة أنها تملك في هذا الخيار الاستراتيجي كل المؤهلات والمقاومات التي تسمح لها بتحقيق نمو اقتصادي، فالقطاع الزراعي يمكن الجزائر من تحقيق نمو حقيقيا ومستمر، خاصة في ظل توفر البنية التحتية من أراضي صالحة للزراعة، وأخرى قابلة للاستصلاح، وتوفر مخزون هائل من الثروة المائية، ولذلك فالقطاع الزراعي الجزائري يملك آفاق مستقبلية واعدة خاصة ولم يبقى ينقص سوى التوظيف الجيد للمعطيات المتاحة على أرض الواقع، وهذا عن طريق انتهاز سياسة زراعية واضحة المعالم والأهداف.

الفرع الثاني: انعاش القطاع الصناعي الجزائري

يعد التصنيع أحد الوسائل الأساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية، ويترتب عنه تنويع الاقتصاد الوطني واتساع القاعدة الصناعية ودخول الصناعة مجال التصدير وبالتالي التقليل من تصدير الم واد الأولية فقط، الأمر الذي يقلل من تأثير الاقتصاد الوطني بظروف السوق الدولية كما هو حال الجزائر ومدى معاناتها من التقلبات الحاصلة في السوق النفطية العالمية.

لذلك سعت الجزائر لإقامة صناعية عمومية متنوعة تساعد في بناء المجتمع وبناء الاقتصاد الوطني، حيث كان الإنتاج موجها حصريا للسوق الداخلية، ومع بداية التسعينات مثل القطاع الصناعي 80% من مجموع المؤسسات، إلا أنه لا يقوم بتغذية الاقتصاد الوطني كما، لذلك قامت الجزائر بانتهاج خطة تنمية بهدف تنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي وكذا تجاوز العقبات للنهوض بالقطاعات المصنعة والمنتجة، وذلك من خلال¹:

- إعداد استراتيجية ترويجية للاستثمار: من خلال إنشاء وكالة تكون مهمتها الأساسية القيام بالترويج للاستثمار بحيث تختار الوكالة الأسلوب الأنسب للترويج، وهي أساليب كثيرة نذكر منها:

¹ نصيرة قوريش، أبعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر، على الموقع: www.univ-chelef.dz، تاريخ الإطلاع: 2016/05/06.

- ✓ إعداد إعلانات تركز فيها الوكالة على جذب المستثمر الأجنبي؛
 - ✓ ترويج الاستثمار عن طريق التمثيل الخارجي الذي يكون في شكل مكاتب تابعة للوكالة أو توكيل ممثلين للوكالة لقنصليات.
 - الحد من الفساد والتعاملات بالرشوى، وذلك باعتماد المساءلة وتبني الشفافية؛
 - تغيير ذهنيات وسلوكيات الفاعلين على مستوى مراكز اتخاذ القرار ومواقع التنفيذ؛
 - تطوير وتنمية الموارد البشرية: تكوين وتأهّل الرأسمال البشري، وفي هذا الإطار قامت الحكومة الجزائرية بمايلي:
 - ✓ تطوير السياسات التعليمية والتكوينية؛
 - ✓ رفع وزيادة الأموال المخصصة للبحث والتطوير والموجهة للجامعات ومراكز البحوث؛
 - ✓ توفير مراكز تدريب متخصصة بهدف توفير العمالة الماهرة القادرة والمؤهلة للتعامل الأنشطة الخاصة بالمؤسسات الأجنبية؛
 - ✓ التركيز على تنمية القدرات البحثية والإبداعية.
 - العمل على زيادة نصيب الجزائر من الاستثمارات العربية البيئية: وذلك بتدعيم الا نصالات مع المتعاملين العرب لرفع الحواجز والعراقيل؛
 - تدعيم القطاع المالي والمصرفي : من خلال تطبيق كفاء لقواعد الرقابة المالية وإيجاد الإطار التنظيمي السليم لعمليات وسياسات البنوك، وتطوير الجهاز المصرفي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات المتجددة؛
 - إعادة النظر في قاعدة 51/49% التي تعتبر بمثابة عائق بالنسبة للمستثمرين الأجانب.
- ورغم الإستراتيجية المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية وذلك لإرساء قاعدة صناعية قادرة على مواجهة تقلبات أسعار النفط وتأثيراتها السلبية على مسار التنمية، إلا أنه ويفضل الكثير من المومققات التي تواجه الصناعة الجزائرية ما زالت لم تصل إلى المستوى المأمول منها، إذ بلغ متوسط النمو السنوي لهذا القطاع 4,12% في الفترة الممتدة من 2000-2014.

الفرع الثالث: انعاش القطاع السياحي الجزائري

يمكن للسياحة أن تكون محفزا للنشاط الاقتصادي، وذلك من خلال التأثير البالغ على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها: التشغيل، ميزان المدفوعات، تشكيل الدخل الوطني وإعادة توزيعه، الاستثمار في

البنية التحتية¹، ولأن الجزائر بحاجة إلى تنمية هذه المتغيرات فهي لجأت إلى تنمية القطاع السياحي ، وذلك لما تمتلكه الجزائر من مؤهلات تجعل منها قطبا سياحيا فريدا من نوعه، أما فيما يتعلق بأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي تتمثل فيما يلي²:

✓ **التهيئة والتحكم في القطاع السياحي:** ويتم ذلك من خلال:

- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة؛
- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتنويع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

✓ **قانون متعلق باستغلال الشواطئ:** يهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسليمة مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

✓ **قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:** والمتعلق بما يلي:

- مناطق التوسع السياحية: وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، ثقافية، بشرية، إبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأ سياحية؛
- الموقع السياحي: كل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية ، بمظهره الجذاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية أو بنايات مشيدة عليه؛
- منطقة محمية : هي جزء من منطقة توسع السياحي أو موقع سياحي.

وفي آفاق 2025، تخطط الوزارة ال وصية إلى استقبال **11 مليون سائح** ، وهذا ما يتطلب استراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصدا سياحيا من الدرجة الأولى، إن اختيار هذه الفترة الزمنية لم يحدد عفويا ، بل لا بد من أخذ الوقت الكافي من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والذين يردون الاستثمار في ميدان السياحة بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات وبرامج مغرية معمول بها حاليا في بلدنا.

المطلب الرابع: الطاقات المتجددة كسبيل للخروج من التبعية النفطية

إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بمورد وحيد للطاقة ألا وهو النفط، تسبب له في أضرار اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة، وجب لحظها الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة خاصة مع الامكانيات المهمة التي بحوزة الجزائر، وبذلك فهي تتخلص من المشاكل الناتجة عن التبعية النفطية وتوفر موارد طااقوية جديدة للأجيال القادمة،

¹ نعيم الطاهر وإلياس سراب، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ط02، ص 12.

² أسامة بوشريط، مرجع سبق ذكره.

الفرع الأول: قدرات الجزائر في الطاقات المتجددة

قبل التطرق إلى قدرات الجزائر في مجال الطاقة المتجددة نتطرق إلى مفهوم الطاقة المتجددة .
مفهوم الطاقة المتجددة: "هي تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى الطاقة التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة، تتميز بأنها أبدية وصديقة للبيئة"¹.

وأبرز مصادرها: الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، طاقة الحرارة الجوفية، الطاقة المائية.

أولا. قدرات الجزائر الشمسية: تتميز الجزائر بميزة أساسية راجعة لمواقعها وقدراتها الطاقوية، فهي بلد منتج قوي لمصادر الطاقة، إذ سوف تنتقل إلى مرحلة جديدة تتميز باستغلال الطاقة المتجددة والشروع في تصديره إلى أوروبا بعد عدة سنوات، وهكذا أثبتت الجزائر مرة أخرى بأنها بلد طاقتي يجدد قدراته الإنتاجية والتصديرية بصورة مستديمة، فهي تستفيد من خلال موقعها المتميز بكميات كبيرة من الشمس الذي يمثل منجما مذهلا للطاقة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (24): حجم الشمس السنوي في الجزائر حسب المناطق

المناطق	منطقة سياحية	هضاب العليا	صحراء
المساحة	04	10	86
معدل مدة إشراق الشمس (ساعات/سنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها (كيلواط ساعي/3م/سنة)	1700	1900	2650

المصدر: أمينة مخلفي، النفط والطاقات المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص225.

ثانيا. طاقة الرياح: في الجزائر وفي مجال ترقية مجال الطاقات المتجددة وبالخصوص طاقة الرياح، هناك عدة دراسات لإنشاء مزارع هوائية لإنتاج الكهرباء في الجزائر، ونظرا لشساعة المساحة ولضخامة العمل استند مركز البحث والتنمية في الكهرباء والغاز إلى تحليل الفترات الطويلة ذات القيمة الهوائية التي سجلها المكتب الوطني الجزائري للأرصدة الجوية، علما أن للجزائر نظام معتدل للرياح من 2 إلى 6 م/ثا، لذلك

¹ حدة فروحات، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 149.

تم تنصيب نحو عشر محطات ارسادية، ومن المناطق التي تفوق فيها سرعة الرياح 4 م/ثا: بسكرة، تندوف، تيميمون، دالي إبراهيم¹.

ثالثا. طاقة المياه: تشير الإحصائيات إلى أن كميات الأمطار الكلية التي تسقط على الإقليم الجزائري، كميات معتبرة حوالي 65 مليار م³ (سنويا) لكن لا تستغل منها سوى 5% كما تقدر المياه النفعية والمتجددة بـ 25 مليار م³ تلتا هذه الكمية هي عبارة عن مياه سطحية (103 سد منجز و 50 سد في طور الإنجاز).

رابعا. الطاقة النووية في الجزائر: عملت الجزائر على استيعاب تلك التكنولوجيا في مجال الطاقة النووية، من خلال تعاونها مع بعض الدول مثل: ألمانيا، الأرجنتين، كوريا الشمالية من أجل تنمية استخدامها في الأغراض السلمية خاصة في انتاج الطاقة الكهربائية من النووي، وتمتلك الجزائر أهم مناجم اليورانيوم في سلسلة جبال الهوقار، سلسلة جبال أغلب وفي سلسلة تاهيلي، وتستخدم التكنولوجيا النووية في مجالات الرعاية الصحية والزراعية، وتقوم حاليا بتطوير برنامج مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية.

خامسا. طاقة الكتلة الحية والطاقة الجيوحرارية بالجزائر

1- الطاقة الحية: إن آفاق تطوير هذه الطاقة قائمة في الجزائر في مزارع تربية المواشي وتحويل مخلفات التمور في الجنوب ومخلفات صناعة زيت الزيتون، وتستحوذ الجزائر على موارد غابية وموارد طاغوية من النفايات الحضرية والزراعية.

2- الطاقة الجيوحرارية في الجزائر: إن الحرارة الجوفية في الجزائر مصدرها طاغوي متجدد، وتضمن أكثر من 200 منبع ساخن في المنطقة الشمالية والتي تستخدم في التدفئة والتجفيف الزراعي، وتربية الحيوانات وصناعة الأغذية الزراعية، كما توجد منابع تصل إلى 118 في عين أولمان و 199 في بسكرة.

الفرع الثاني: الهياكل التنظيمية والمؤسسية في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر

أدركت الجزائر حقيقة قدراتها الهائلة من الطاقات المتجددة، فتوجهت إلى ترقية وتطوير إنتاجها، ولأجل ذلك قامت بمجموعة من الإجراءات في سبيل الرفع من المشاريع الخاصة في هذا المجال²:

¹ عماد تكواشت، واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، دفعة 2011-2012، ص 150.

² شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي، الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل، مجلة المستقبل العربي، الجزائر، ص 118، 119.

- شركة مختلطة تسمى "الطاقة الجديدة -الجزائر" ، بين الشركة الوطنية السوناطراك، والشركة الوطنية سونا للغاز، ومجمع "سيم"؛
- مركز تطوير الطاقات المتجددة؛
- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية؛
- وكالة ترقية وعقلنة الطاقة.

كل هذه الهياكل أنجزت من طرف الحكومة بهدف ترقية الطاقات المتجددة واستخدامها للنهوض بالقطاع الطاقوي من جهة ومن جهة أخرى مساعدة الاقتصاد الجزائري للتخلص من الأحادية الطاقوية والجدول الموالي يترجم مجهودات الجزائر في المجال الطاقوي على أرض الواقع.

الجدول رقم (25): مشاريع انتاج الطاقة الشمسية في الجزائر

السنة	قدرة المحطة الشمسية (ميغاوات)	المنطقة	المحطات الشمسية الهجينة
سلمت في جوان 2011	150ميغاوات منها 25ميغاوات من أصل شمسي	حاسي الرمل	محطة الطاقة الشمسية الأولى spp
آفاق 2014	470ميغاوات منها 70 ميغاوات من أصل شمسي	مغاير	محطة الطاقة الشمسية الأولى spp2
آفاق 2016	70ميغاوات من أصل شمسي	مغاير	محطة الطاقة الشمسية الأولى spp3
آفاق 2018	70 ميغاوات من أصل شمسي	مغاير	محطة الطاقة الشمسية الأولى spp4

المصدر: فتيحة قشرو، واقع استراتيجيات وبرامج استخدام الطاقة المتجددة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملئقى الدولي: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)", جامعة المدينة، الجزائر، يومي 08/07 أكتوبر 2015، ص 10.

والجدول الموالي يوضح مراحل ومحطات هامة في تاريخ الطاقات المتجددة الجزائرية.

الجدول رقم (26): مراحل برنامج انتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى سنة 2030

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	110 ميغاواط	650 ميغاواط	2600 ميغاواط	1200 ميغاواط
			مخصصة للسوق الوطنية احتمالية	موجهة للسوق الوطنية 1000 ميغاواط

مخصصة للتصدير	تصديرها يقارب 2000 ميغاواط			
---------------	-------------------------------	--	--	--

المصدر: وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، دفعة 2012-2013، ص 165.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الطاقم المؤسستي في مجال الطاقة المتجددة الجزائرية يركز بصفة خاصة على الطاقة الشمسية، وذلك لما تمتلكه الجزائر من إمكانيات هائلة في هذا المجال، إلا أن جملة هذه المؤسسات لا تهمل الطاقات الأخرى فهي تعمل على تطبيق برنامج لتطوير الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية على حد سواء، وهو ما يثبت أن الجزائر مقبلة على فترة تنمي فيها قدراتها الطاقوية داخليا وتصديرها لتلبية احتياجات طاقوية خارجية، فضلا عن ذلك فإن هذه المراكز الطاقوية توفر آلاف مناصب تشغيل وتوفر طاقة نظيفة يمكن أن تستغل محليا أو توجه إلى التصدير كما هو مسطر ضمن برنامج تصدير الكهرباء الذي يقوم بإنتاج 2000 ميغاواط تمثل 200 ميغاواط منها طاقة الرياح و1800 ميغاواط عبارة عن طاقة شمسية حرارية قبل عام 2020 وكذا 10000 ميغاواط في آفاق 2030 منها 1000 ميغاواط من طاقة الرياح و9000 ميغاواط تمثل الطاقة الشمسية الحرارية. ورغم القدرات الهائلة التي تمتلكها الجزائر في مجال الطاقة المتجددة ورغم رصد الدولة له ميزانية تقدر بـ120 مليار دولار إلا أن البرنامج المسطر لاستغلالها خلال فترة 2010-2030 لا يزال متعثرا.

خلاصة الفصل:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز، يفتقر إلى التنوع، حيث تمثلت صادرات قطاع المحروقات ولسنوات عديدة 95% من إجمالي الصادرات الجزائرية، أما عائداتها فتمثلت 30% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014، و60% من إيرادات ميزانية الدولة نفس السنة، هذا ما يجعل من الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات الحاصلة في السوق النفطية، ومثال ذلك الانخفاض الكبير التي شهده وتشهده أسعار النفط في الأسواق النفطية، أمر تعدى إلى تراجع عوائد الصادرات النفطية ومن ثم تراجع إيرادات الميزانية وأوقع الجزائر في مأزق مالي وتتموي، أمر استدعى على وجه السرعة اتخاذ جملة من الإجراءات يمكن إدراجها تحت عنوان سياسة التقشف، مضمونها يهدف إلى التقليل من الإنفاق العام والبحث عن سبل تمويلية جديد تدر عائدا للميزانية العامة، وهي إجراء ظرفي لتجاوز الأزمة ولكنه لا يعني عدم الوقوع في مثل هذا المأزق مرة أخرى، لذلك سعت الجزائر للتخلص من الاقتصاد الأحادي والانتقال إلى الاقتصاد المتنوع يحقق نموا اقتصاديا مستداما يوفر إنتاجا وفيرا يلبي الاكتفاء الذاتي وبالتالي يقلل من الاستيراد، ولما لا يوجه إلى التصدير، ويوفر أيضا مناصب شغل للشباب. كل هذا يكون بتسطير استراتيجية جيدة ذات رؤية اقتصادية واضحة مصاغة بطريقة علمية، تستغل الموارد الفلاحية والصناعية والسياحية الجزائرية استغلالا أمثل يدعم الانفتاح الاقتصادي.

كما أن التوجه إلى استغلال الطاقات المتجددة يوفر للاقتصاد الجزائري ميزات حسنة، ويعزز أمن الطاقة بالنسبة للجزائر، ويقلل من استخدام الطاقة غير متجددة -النفط والغاز الطبيعي - بالإضافة إلى الآثار البيئية الناتجة عن استعمالها.

الخطبة العامة

تعد الميزانية الجزائرية ميزانية استهلاكية بالدرجة الأولى، حيث مثلت نفقات التسيير خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 نسبة 61,58% من إجمالي النفقات العامة، أما النسبة المتبقية 38,12% فكانت لنفقات التجهيز، وهذا ما يشكل عائقا أمام الاستثمارات المنتجة، نتيجة عدم الاستغلال الأمثل للوفرة المالية التي يترجمها ارتفاع أسعار النفط ومدى مساهمتها في رسم المسار الصحيح للنفقات العامة أي توجيهها لتنمية القطاعات الاقتصادية الثلاث المنتجة (الزراعة، الصناعة، السياحة) من أجل النهوض بالاقتصاد الحقيقي وبذلك استحداث مصادر تمويلية جديدة بعيدة عن الجباية النفطية التي تعد المصدر الرئيسي لإيرادات الميزانية في الجزائر بمساهمة تفوق 60%، أمرا جعل إيراداتها تنتهج نفس خطى التقلبات الحاصلة في أسعار النفط والعكس، ما شكل خطرا على الوضع المالي والاقتصادي في الجزائر، وقد أثبت ذلك على أرض الواقع جراء الانهيار الحاصل على مستوى أسعار النفط في السوق العالمية وتراجع المداخيل النفطية الجزائرية بما قيمته 50% من قيمة الإيرادات المحصلة في السنوات القليلة الماضية، أمر نتاجه تجسدت على أرض الواقع من خلال الشح المالي التي أصبحت تعاني منه الجزائر وبذلك دخولها عهد السنوات العجاف بعد بحبوحة مالية دامت تقريبا أربعة عشرة سنة اعتادت فيها الحكومة والشعب على اليسر المالي وكل صور الرخاء.

إلا أن الوضع الصعب الذي خلفه تراجع أسعار النفط أجبر الحكومة الجزائرية على البحث عن السبل الكفيلة باملمة الأوضاع العسيرة والخروج من الازمة، فأوجدت سياسة التقشف عنوانا لسياستها المالية والاقتصادية، فكان قانون المالية لسنة 2016 هو إرساء لمعالم هذه السياسة موضع لحيثياتها.

نتائج الدراسة:

خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكننا صياغة أهمها على النحو التالي :

➤ الميزانية العامة وسيلة مهمة في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والمالية؛

➤ سياسة التقشف سياسة ظرفية منتهجة في الوقت الحاضر لتميرير الأزمة التي تعاني منها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط، في انتظار ارتفاع سعره في القريب؛

➤ سياسة التقشف خطة الحكومة لمواجهة انهيار أسعار النفط عن طريق استهداف مدخرات المواطنين؛

سياسة التقشف جاءت كحل للأزمة النفطية التي تعاني منها الجزائر جراء تراجع قيمة برميل النفط بحوالي 45%، لكنها ستؤدي إلى أزمة اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية في حال لم تنتهج بالطريقة السليمة وفي الحدود المطلوبة؛

سياسة التقشف سوف لن تترك للحكومة الجزائرية هامشا كبيرا للمناورة من أجل إعطاء فرصة للشعب في تقديم البدائل التمويلية بعيدا عن الضرائب والإتاوات؛

إن الجزائر ليست بحاجة إلى سياسة اقتصادية للخروج من الأزمة النفطية وإنما تحتاج إلى استراتيجية اقتصادية تعتمد على اختيار أفضل البدائل التي تقاد من طرف مهارات تتميز بالتحكيم الذكي وذات مستوى عالي من الشفافية في تسيير الأعمال العمومية؛
سياسة التقشف هي للخروج من الأزمة ولكن تطوير القطاعات الثلاثة الاقتصادية تضمن للجزائر الاستقلال من التبعية النفطية وبالتالي عدم الوقوع في الأزمة مرة أخرى.

التوصيات والاقتراحات:

بناء على ما سبق عرضه في هذه الدراسة، وبناء على النتائج المشار إليها أعلاه، تقوم بإدراج مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها الارتقاء بالمصادر التمويلية للميزانية العامة فالاقتصاد الجزائري في ظل الإمكانيات والفرص المتاحة وما يصاحبها من المشاكل، هي كالتالي:
ضرورة اعتماد أدوات تمويلية جديدة تركز على الاعتماد الكلي على الإيرادات المتأنية من الصادرات النفطية لتجنب تداعيات الأزمة النفطية؛
ضرورة الفصل بين السياسة والاقتصاد في الجزائر ووضع ذهنية سياسية واقتصادية تقوم على أولوية الاقتصاد على السياسة؛
وضع استراتيجية واضحة المعالم لتنمية القطاعات الاقتصادية المنتجة، وترقية المجال الاستثماري من أجل ترقية الصادرات خارج المواد النفطية، وبذلك زيادة إيرادات الدولة؛
التوجه إلى مصادر طاقة متجددة تضمن من خلالها الدولة حق الأجيال القادمة في الطاقة وفي الموارد المتأنية منها؛
ضرورة إشراك المختصين في الشؤون المالية والإعلام في مساعدة المواطنين على فهم الإجراءات المالية الصعبة المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية، وذلك من أجل تنمية حس الانتماء إلى الوطن وضرورة مساندة الدولة ودعمها لتخطي الأزمة.

قائمة المراجع

مراجع باللّغة العربية:

القرآن الكريم.

أولاً: الكتب

- 1- إبراهيم علي عبد الله وأنور العجارمة ، المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 2009.
- 2- أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية، الجزائر، 2005.
- 3- أحمد الجبير، المالية العامة والتشريع المالي، الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 4- أحمد النجار، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية حالة مصر، المغرب، اليمن، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، سوريا، 1996.
- 5- أسامويلسون بول، علم الاقتصاد 2(الدور الاقتصادي للدولة، ومحددات الدخل الوطني) ترجمة إلى العربية مصطفى موفق، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 6- إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيلر البديل، بيت الحكمة، العراق، 2002، ط.01
- 7- بعلي محمد الصغير وأبو العلا يسري، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، باتنة، الجزائر، 2003.
- 8- حسن مصطفى الحسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
- 9- حسين عناية غازي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيان، الأردن، 1998.
- 10- حيدر فؤاد، علم الإقتصاد العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001، ط.01
- 11- خطيب شحادة خالد وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ط.01.
- 11- رفعت محجوب، المالية العامة: النفقات العامة والإيرادات العامة، دار النهضة العربية، الأردن، 1995.
- 12- رمزي زكي وآخرون، السياسات التصحيحية في الوطن العربي، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ط.01.
- 13- زين العابدين ناصر ، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.
- 14- زينب الداودي كريم، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

- 15-زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، لبنان، 1978.
- 16-سام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ط01.
- 17-سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، دون سنة النشر.
- 18-سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، دون بلد النشر، 2008، ط01.
- 19-سوزي عدلي ناشد، المالية العامة النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013.
- 20-سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 21-سيد البواب، برامج التثبيت والتكليف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، البيان للطباعة والنشر، مصر، 2002، ط02.
- 22-طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 23-عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
- 24-عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
- 25-عبد الحميد محمد قاضي، مبادئ المالية العامة، دارالجامعات العربية، مصر، 1976.
- 26-عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999-2009، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 27-عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ط01.
- 28-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 29-عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية والنشر، بيروت، لبنان، 2000.
- 30-عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار محدلاوي، الأردن، 2002، ط02.
- 31-علي خليل سليمان وأحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

- 32-الغاني حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دار المصرية اللبنانية، مصر، 1992.
- 33-فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ط01.
- 34-فؤاد حيدر، علم الإقتصاد العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001، ط01.
- 35-فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- 36-لعمارة جمال ، أساسيات الموازنة العامة للدولة-المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة-، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ط.01
- 37-مجدي محمود شهاب، الإقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- 38-محمد حميدات، النظريات والسياسات النقدية، دار الملكية للطباعة والنشر، الجزائر، 1996.
- 39-محمد دويدار، مبادئ الإقتصاد السياسي (الإقتصاد المالي)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 40-محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008، ط.01
- 41-محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2008.
- 42-محمد عباس المحريزي ، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ط05.
- 43-محمد عباس المحريزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- 44-محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 45-مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومه، الجزائر، 2008.
- 46-المرسي السيد حجازي، مبادئ الإقتصاد العام-الموازنة العامة-الإيرادات العامة-القروض ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 47-مؤيد عبد الرحمن الدوري وطاهر موسى الحناوي ، إدارة الموازنات العامة، دار زهران، عمان، 2000.

48-ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

49-الوادي محمود حسين وزكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

50-يلس شاوش بشير، المالية العامة-مبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

ثانيا: رسائل وأطروحات جامعية

1-أمال رحمان، مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، دفعة 2013-2014.

2-درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2005-2006.

3-سمية موري، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة 2014-2015.

4-شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر، دفعة 2011-2012.

5-صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص نفود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، دفعة 2013-2014.

6-أحمد يوزيرة، أثر تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1998-2013، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، دفعة 2013-2014.

- 7- بلال لوعيل، دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، دفعة 2013-2014.
- 8- بنين بغداد، نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر (دراسة حالة صحاري بلاند)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، دفعة 2008-2009.
- 9- بوجمعة فويدي قوشيح، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية اكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، دفعة 2008-2009.
- 10- جميلة فنادزة، الجباية البترولية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة 2010-2011.
- 11- حمزة بن سبع، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة (1970-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، دفعة 2011-2012.
- 12- سعد الله داود، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، دفعة 2011-2012.
- 13- سيلا م حمزة وآخرون، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، دفعة 2013-2014.
- 14- عبد الحميد عفيف، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، دفعة 2013-2014.
- 15- عماد تكواشت، واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، دفعة 2011-2012.

- 16- فاطمة مفتاح، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة 2010-2011.
- 17- محمد بن عزة، ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة 2009-2010، ص56.
- 18- مسعود ميهوب، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، دفعة 2011-2012.
- 19- نعيمة حمادي، تقلبات أسعار النفط وانعكاسات على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، دفعة 2008-2009.
- 20- نور لمين محمد، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة 2011-2012.
- 21- وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، دفعة 2012-2013.
- ثالثا: المجلات**
- 1- إبراهيم الغيطاني، سياسات التقشف في مصر: مبررات التطبيق وضوابط النجاح، مركز المصري للدراسات والمعلومات، ديسمبر 2012.
- 2- أمينة مخلفي، النفط والطاقات المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.
- 3- حدة فروحات، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.
- 4- عماري، إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره، مجلة أبحاث اقتصادية، سطيف، الجزائر، العدد 13، 2013.

5- شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي، الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل، مجلة المستقبل العلربي، الجزائر.

6- شهرزاد زغيب وحليمة حليمي، الاقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية الزوال، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 04، 2008.

7- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق (2000-2009)، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 12، ص.80

8- عبد الكريم حسن والمهاني محمد خالد، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، 2007.

9- لورانس بول وآخرون، الدواء المر، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2011.

10- نبيل بوفليح، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01.

11- الكتاب الإلكتروني "أوروبا في خضم الأزمة"، كتب الأصوات العربية، نوفمبر 2012، النسخة الأولى.

رابعاً: الملتقيات والمؤتمرات

1- الملتقى الدولي: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة له (المخاطر والحلول)"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 07/08 أكتوبر 2015.

2- الملتقى الثالث للتجمع الوطني لدعم خيار المقاومة بعنوان: "خيار المقاومة وبناء الدولة"، بيروت، يومي 19-21 فيفري 2011.

خامساً: التقارير والجرائد الرسمية

1- القانون رقم 84-17 المؤرخ في: 17 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 18، الصادرة في 10/07/1984.

2- القانون رقم 90-21 المؤرخ في: 21 أوت 1990 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 15/08/1990.

3- قانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المتعلق بقوانين المالية، المادة 09، الجريدة الرسمية العدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2015.

4- قانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المتعلق بقوانين المالية، المادة 15، الجريدة الرسمية العدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2015.

5-قانون وزاري مشترك مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، الجريدة الرسمية العدد 01، الصادرة في 06 يناير 2016.

المراجع باللّغة الفرنسية

Pierre beltrame , **lafiscalite en France**, hachettelire , 6ème édition, paris, 1998.

مواقع إلكترونية:

1- <http://www.alarably.net/ar/aswaq/>.html

2- <http://economyofkuwait.blogspot.com/2013/08/blog-post-7-htm>

3- <http://www.oanda.com/currency/historical-rates>.

4- <http://www.inf.org/external/pubs/ft/weo/2014/02/weodata/>.

ملخص:

شهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، تطورات عديدة سيما على صعيد الأسواق النفطية بشكل دراماتيكي وخلق ذلك حالة من الذعر لدى الاقتصاديات المنتجة والمصدرة للنفط والتي أغلبها يعتمد عليه بشكل رئيسي كمورد مالي وحيد وكانت من تداعيات هذه الأزمة النفطية، تراجع وانخفاض في مؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية والخارجية للعديد من الدول منها الجزائر. وفي محاولة الأولى منها لاحتواء هذه لتداعيات سارعت العديد من البلدان بإيعاز من صندوق النقد الدولي إلى تطبيق حزمة من الإجراءات ركزت على ضبط المصروفات العامة وتنويع الإيرادات العامة حملت عنوان سياسات التقشفية للميزانية العامة، وعليه حاولت هذه الدراسة إبراز مضمون سياسة التقشف فالميزانية في الجزائر ودعوى تطبيقها في هذا الطرف العصيب وما هي انعكسات ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتوصلت الدراسة التحليلية إلى أن هذه السياسة التقشفية لا زالت فعاليتها محدودة التأثير نظمت لغياب رواية واضحة من طرف (الحكومة) يوضح خطة استداعية للخروج عن لعنت النفط وتسني سياسة تنوع الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية : الميزانية العامة، سياسة التقشف، الأزمة النفطية، أسعار النفط، العوائد النفطية،

الاقتصاد الجزائري.

Résumé :

L'économie mondiale a connu ces derniers temps, beaucoup de développements particulièrement dans les marchés pétroliers en entrée remarquable et créé la panique parmi les producteurs de pétrole et exportez des économies, qui pour la plupart dépendent principalement comme une ressource et les retombées financières de la crise du pétrole et une diminution des indicateurs macroéconomiques internes et externes pour de nombreux pays dont l'Algérie. Dans la première tentative de contenir les retombées brouillés de nombreux pays à la demande du Fonds monétaire International à mettre en œuvre un ensemble de mesures axées sur la maîtrise des dépenses publiques et politiques d'austérité recettes diversification intitulés budget général, donc cette étude a tenté de mettre en évidence le contenu de la politique d'austérité budgétaire en Algérie et sneed appliqué dans ce cas et quels sont les effets sur la stabilité économique et sociale.

Étude analytique a constaté que ces restes de politique d'austérité efficace influence limitée en l'absence de claire roman recommandé organisée par (le gouvernement) explique astdaet plan de s'écarter de l'huile maudit et la politique de diversification de l'économie.

Mots clés : Général, politique d'austérité budgétaire, la crise du pétrole, les prix du pétrole, les recettes pétrolières, l'économie de l'Algérie.

الملحق رقم (01)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
7.904.677.000	رئاسة الجمهورية.....
3.437.925.000	مصالح الوزير الأول.....
1.118.297.000.000	الدفاع الوطني.....
426.127.386.000	الداخلية والجماعات المحلية.....
30.573.877.000	الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.....
للبيان	الشؤون المغربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.....
73.431.991.000	العدل.....
95.399.378.000	المالية.....
44.793.741.000	الطاقة.....
5.349.818.000	الصناعة والمناجم.....
254.253.914.000	الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.....
248.645.702.000	المجاهدين.....
26.033.177.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
20.527.754.000	التجارة.....
11.218.880.000	النقل.....
17.616.679.000	الموارد المائية والبيئة.....
19.085.089.000	الأشغال العمومية.....
21.302.786.000	السكن والعمران والمدينة.....
764.052.396.000	التربية الوطنية.....
312.145.998.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
50.379.263.000	التكوين والتعليم المهنيين.....
226.484.929.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
4.117.881.000	التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية.....
19.056.672.000	الثقافة.....
118.830.888.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....
243.408.000	العلاقات مع البرلمان.....
379.407.269.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....
37.181.458.000	الشباب والرياضة.....
19.369.240.000	الاتصال.....
3.875.224.000	البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....
4.359.144.400.000	المجموع الفرعي
448.187.600.000	التكاليف المشتركة.....
4.807.332.000.000	المجموع العام

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة بتاريخ: 31 ديسمبر 2015.

الملحق رقم (02)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات		
(بالآلاف دج)		
اعتمادات الدفع	رخص البرنامج	القطاعات
7.373.410	4.895.000	الصناعة.....
271.432.500	198.261.576	الفلاحة والري.....
36.223.667	14.904.700	دعم الخدمات المنتجة.....
685.704.445	441.308.514	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....
159.757.147	78.644.800	التربية والتكوين.....
113.120.472	32.703.237	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....
469.781.674	24.481.500	دعم الحصول على سكن.....
600.000.000	800.000.000	مواضيع مختلفة.....
60.000.000	60.000.000	المخططات البلدية للتنمية.....
2.403.393.315	1.655.199.327	المجموع الفرعي للاستثمار.....
542.949.928	-	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....
-	-	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....
230.505.000	239.005.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة.....
773.454.928	239.005.000	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....
3.176.848.243	1.894.204.327	مجموع ميزانية التجهيز.....

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة بتاريخ: 31 ديسمبر 2015.

الملحق رقم (03)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016	
المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1.1 الإيرادات الجبائية :
1.058.220.000	001 - 201 - حواصل الضرائب المباشرة.....
89.730.000	002 - 201 - حواصل التسجيل والطابع.....
1.014.380.000	003 - 201 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....
(593.790.000)	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....
5.000.000	004 - 201 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....
555.350.000	005 - 201 - حواصل الجمارك.....
2.722.680.000	المجموع الفرعي (1)
	2.1 الإيرادات العادية :
33.000.000	006 - 201 - حاصل دخل أملاك الدولة.....
62.000.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية.....
-	008 - 201 - الإيرادات النظامية.....
95.000.000	المجموع الفرعي (2)
	3.1 الإيرادات الأخرى :
247.200.000	الإيرادات الأخرى.....
247.200.000	المجموع الفرعي (3)
3.064.880.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية :
1.682.550.000	011 - 201 - الجباية البترولية.....
4.747.430.000	المجموع العام للإيرادات

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة بتاريخ: 31 ديسمبر 2015.